مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون

النقل القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية بأيادٍ إسرائيلية

רופאים לזכויות אדם
PHYSICIANS FOR HUMAN RIGHTS ISRAEL
أطباء لحقوق الإنسان
יש דין
YESH DIN
בצלם
B'TSELEM

آذار/ مارس 2025

مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون

النقل القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية بأيادٍ إسرائيلية

PHYSICIANS FOR HUMAN RIGHTS ISRAEL
רופאים לזכויות אדם בישראל
أطباء لحقوق الإنسان

יש דין
YESH DIN
يش دين

آذار/ مارس 2025

تأليف وبحث: يونتان كانونيتش

بحث صحة الفرد والحصانة المجتمعية: أسيل أبو راس، لما بكري

إستشارة قانونية: عنات هلبيرن، المحامي ميخائيل سفارد

تحقيق ميداني: حانة بيرج، جبرائيل منصور، فراس علمي

تحرير: دان أوين، د. توماير براك، زيف شتاهل، د. جاي شليف

تحرير لغوي بالعبرية: نوعا كوهين

ترجمة إلى العربية وتحرير: شاهين نصّار

لجنة استشارية: بروفيسور نداف دافيدوفيتش، د. أسامة طنوس، د. عينات روزنطال

تصميم جرافيكي: استوديو يهودا دري

في الواجهة: مجمع عين سامية بعد التهجير، أيار/ مايو 2023 (تصوير: أورن زيف، أكتيفستيلس)

Co-Funded by the European Union

This publication was co-funded by the European Union. Its contents are the sole responsibility of Yesh Din and Physicians for Human Rights Israel and do not necessarily reflect the views of the European Union.

ييش دين هي منظمة يأتي تمويلها الرئيسي من كيانات سياسية أجنبية. قائمة المتبرعين لنا تتوفر بالتفصيل في موقع مُسجّل الجمعيات وعبر موقعنا الالكتروني. نفخر بتمويلنا من قبل دول تعتقد مثلنا أن الاحتلال ليس مسألة إسرائيلية داخلية وتتبرع لأجل ترقية حقوق الانسان.

توطئة 5

المُجتمعات الرُعويّة الفلسطينية 9

راس التين والقبون 10

عين سامية 14

عين الرشاش 18

خربة جبعيت 21

المعرجات 24

وادي السيق 28

بؤر المزارع الاستيطانية 33

مجمع ملأخي هشالوم (ملائكة السلام): مزرعة ملأخي هشالوم، مزرعة رشاش، مزرعة تئينا (التين)، مزرعة جاي يوسيف 34

مجمع كوخاف هشاحر: معوز إستير، مزرعة ميخا، هبلاديم، معليه شلومو جنوب 38

مجمع ريمونيم: مزرعة ريمونيم، مزرعة زوهار، مزرعة همكوخ 42

سياسة إسرائيل 47

الحكومة والكنيست 48

الإدارة المدنية 50

الجيش 52

شرطة إسرائيل 54

الصحة الفردية والحصانة المجتمعية 58

المحددات الاجتماعية للصحة 60

عواقب الصحة النفسية على صحة المجتمع 68

الحصانة المجتمعية 72

الجوانب القانونية 77

النقل القسري والاضطهاد 77

التطهير العرقي 81

تلخيص 85

توطئة

في 10.7 ظهرت مليشيات المستوطنين المُسلحين في حيّزنا السكنيّ وطالبتنا بمغادرة الموقع على الفور، تحت طائلة التهديد إذا لم نقم بذلك سيحرقون المنازل على رؤوس ساكنيها. لم يكن باليد حيلة، لا حول ولا قوة، ولم يكن أمامنا أي خيار عدا عن الرحيل.

هارون كحلة، وادي السيق

"مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون" هو منتج مشترك ليِيش دين وأطباء من أجل حقوق الإنسان. تم التخطيط للمشروع خلال سنة 2022، للتركيز على حيّز جغرافيّ مُحدد هو الضفة الغربية، ودراسة تأثير البؤر الاستيطانية - المزارع في أراضيها على صمود المجتمعات الرعوية الفلسطينية المضطرة للعيش إلى جانبها. ومع ذلك، في أعقاب سياسات إسرائيل وعنف المستوطنين، في عام 2023، تم إخلاء المنطقة المختارة لهذا المشروع بالكامل تقريبًا من المجتمعات الفلسطينية، وتم ترحيل نحو 1,000 شخص يعيشون هناك من منازلهم والأراضي التي عاشوا فيها طوال عقود قسرًا.

إستندت القاعدة المعرفية التي اعتمد عليها المشروع إلى تقرير "رُعاةٌ في مراعي غيرهم"، الذي نشرته ييش دين في كانون الأول/ ديسمبر 2021. الفقرة الخاتمة للتقرير أقرت أنه بواسطة بؤر المزارع الاستيطانية، تسعى دولة اسرائيل إلى تهجير على أساس عرقي وسلب المجتمعات الفلسطينية أراضيها.[1] تحقق التقدير البحثي الذي استعرض في "رُعاةٌ في مراعي غيرهم" في غضون سنتين ليُترجم إلى كارثة واقعية.

في بداية سنة 2023 بدأت حكومة اسرائيلية جديدة نشاطها، معلنة عن نيّتها بضم الضفة الغربية وشرعنة البؤر الاستيطانية كسياسة رسمية[2] علاوة على ذلك، فقد وفّر تعيين الوزيرين المستوطنين ايتمار بن غفير وبتسالئيل سموطريتش كمسؤولين عن جهازيّ الشرطة والإدارة المدنية على التوالي، الضوء الأخضر للمستوطنين للتحرّك بقوّة مُضافة ضد الفلسطينيين. في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وفي أعقاب الهجوم الدمويّ الذي نفذته حركة حماس مستهدفة البلدات المدنية والمُعسكرات، شنّت اسرائيل حربًا شديدة ودموية في قطاع غزة. برعاية الحرب انطلقت موجة غير مسبوقة من العنف والأعمال الانتقامية نفذها إسرائيليون ضد فلسطينيين أبرياء في الضفة الغربية، وسط تعاون وثيق بين المستوطنين وعناصر قوات الأمن. وبالتالي، تحوّلت سنة 2023 إلى سنة

1 ييش دين، رُعاةٌ في مراعي غيرهم: مزارع المواشي التابعة لمستوطنين إسرائيليّين في الضفة الغربيّة وانتهاكها لحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين (كانون أول/ ديسمبر 2021). كما سيتم توسيعه أدناه، فإن المصطلح القانوني الدقيق هو النقل القسري. ومع ذلك، للراحة سيستخدم في التقرير أيضًا تعبيرات شائعة للتهجير والتشريد.

2 ييش دين، جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، كسر الصمت والأفق، الانقلاب الصامت: تغيير في طبيعة السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، تحليل لسياسة الضم الحكومية السابعة والثلاثين وآثارها (تموز/ يوليو 2024).

حطمت الرقم القياسي بأحداث عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، من حيث حجم مشاركة الاسرائيليين فيها، وشدّتها ونتائجها.[3]

المنطقة التي وقع عليها الاختيار للمشروع تقع في محافظة رام الله، غرب طريق "ألون". إنها مساحة تبلغ بالمجمل نحو 100 ألف دونم، عاش فيها خلال سنة 2022 سبع مُجتمعات فلسطينية ذات أكثر من 1,000 نسمة. كما كانت في المنطقة مستوطنتان اسرائيليتان، بؤرتان استيطانيتان قديمتان وسبعة بؤر مزارع استيطانية (انضم لها مذ ذاك الحين 4 أخرى).

زار أعضاء الفريق ومتطوّعو ييش دين وأطباء لحقوق الانسان في السنتين الأخيرتين، أبناء التجمعات الرعوية الفلسطينية في المنطقة عشرات المرات. شملت اللقاءات جمع شهادات، اجراء مقابلات شخصية وتعبئة استمارات. إلى جانب ذلك عُقدت لقاءات معلوماتية، ورشات حقوقية، لقاءات اثراء بمجال الصحة والطب، دورة اسعاف أولي وأنشطة العيادة المتنقلة. كثرة الزيارات سمحت بالتعرّف على أبناء هذه المجتمعات للعمق، اجراء حوار مفتوح والحصول على الصورة الكاملة والمحتلنة بشتى المجالات والجوانب.

في أعقاب التغيير الجذري الذي شهدته المنطقة المُختارة، تمت ملاءمة أهداف المشروع للواقع الحاليّ. يستعرض التقرير " مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون" وضع المجتمعات الرعوية الفلسطينية شرقي طريق ألون قبل تهجيرها بالقوة وفي أعقاب التهجير، ويحلل تأثير بؤر المزارع الاستيطانية الاسرائيلية على حياة الرُعاة الفلسطينيين، صحتهم وعلى حصانة مجتمعاتهم.

يبدأ القسم الوقائعي للتقرير بالتعريف بسبع مُجتمعات الرعاة الفلسطينيين التي عاشت طوال عشرات من السنين في المنطقة شرقي رام الله، والأحداث التي أدت في نهاية المطاف إلى تهجيرهم من منازلهم. بعدها يُعرض مسح لـ11 بؤرة استيطانية - مزرعة أنشأها المستوطنون في هذه المنطقة، الغرض من إنشائها وأساليب العمل والعنف الذي يوّظفونه ضد الفلسطينيين. يُعنى الفصل الثالث بعرض سياسة الحكومة الاسرائيلية في المنطقة ويعرض كيف أن الدولة، بمختلف سلطاتها، تتكاتف مع المستوطنين العنيفين، تقوم بتمويلهم وتوفير الدعم لهم.

يستعرض القسم الثاني مُخرجات البحث. يُعرض بدايةً تحليل شافٍ وشاملٍ لآثار عنف المستوطنين وسياسة اسرائيل على الصحّة الجسدية والنفسية للمجتمع الفلسطيني وعلى حصانة المجتمع الرعويّ، قبل التهجير القسري من منازلهم وفي أعقابه. في الختام يُعرض رأي استشاري قانونيّ، يُعاين ضلوع دولة اسرائيل في جريمة النقل القسريّ والتطهير العرقي بالضفة الغربية والعواقب المترتبة عن ذلك. تجدون في طيات التقرير شهادات شخصية من أبناء هذه المجتمعات الرعوية، كما قُدمت لييش دين ولأطباء لأجل حقوق الانسان.

السياسة الاسرائيلية المعروضة في هذا البحث، تمسّ حقوق الانسان الفلسطيني بالضفة الغربية بشدّة - نساءً، رجالًا، وأطفالًا، جريمتهم الوحيدة هي انتمائهم للمجتمع الفلسطيني الخاضع للاحتلال. مُجتمعات الرعاة التي

3 المنصة، حالة الاستيطان - السنة السابعة والخمسون: صورة الوضع مشتركة (حزيران/ يونيو 2024).

يتناولها التقرير هي مُجتمعات فقيرة ومُستضعفة مقارنة بباقي سكان الضفة الغربية، حيث تقوم السلطات العسكرية الاسرائيلية والمستوطنين بالدوس عليها وقمعها وانتهاك حقوقها الأساسية كالحق بالعيش الكريم والصحة، الوصول إلى الغذاء والماء، الملكية الخاصة، الحق بالتزّرق وكسب العيش، والحق بالتربية والثقافة. ينتج من هذه السياسة الانعدام الكليّ لأمن الشخصي والأمان، تآكل متواصل للحصانة المجتمعية وتفكيك نسيج الحياة المُشتركة.

يخلص تقرير "مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون" إلى الاستنتاج الأساسي بأن اسرائيل تتحمل مسؤولية ارتكاب جريمة حرب النقل القسريّ للفلسطينيين في الضفة الغربية، الجارية بدعمها، من قبل مُرسَليها أو مواطنيها. علاوة على ذلك، تدخّل الدولة الكبير، أساليب عملها، منهجيّة هذه الأفعال وتكراريّتها في مواقع مُختلفة، تقود إلى استنتاج لا بُد منه أنه في بعض مناطق الضفة الغربية تنفّذ اسرائيل مُمارسات التطهير العرقي ضد الفلسطينيين.

المنطقة التي يُركز التقرير عليها هي حالة فاحصة محدودة بحيّزٍ ضيق جدًا. إلا أن تلك السياسة التي تنتهجها اسرائيل، وأساليب عمل المستوطنين، تُطبق في مناطق أخرى بالضفة الغربية. مما يطرح التخوّف من أن تتحوّل أنماط العمل التي تؤدي إلى النقل القسريّ لتجمعات فلسطينية كثيرة، إلى استراتيجية سلطوية طويلة الأمد من التطهير العرقي للفلسطينيين، أقلّه من أراضي المنطقة C، التي تشكّل نحو 60% من أراضي الضفة الغربية.

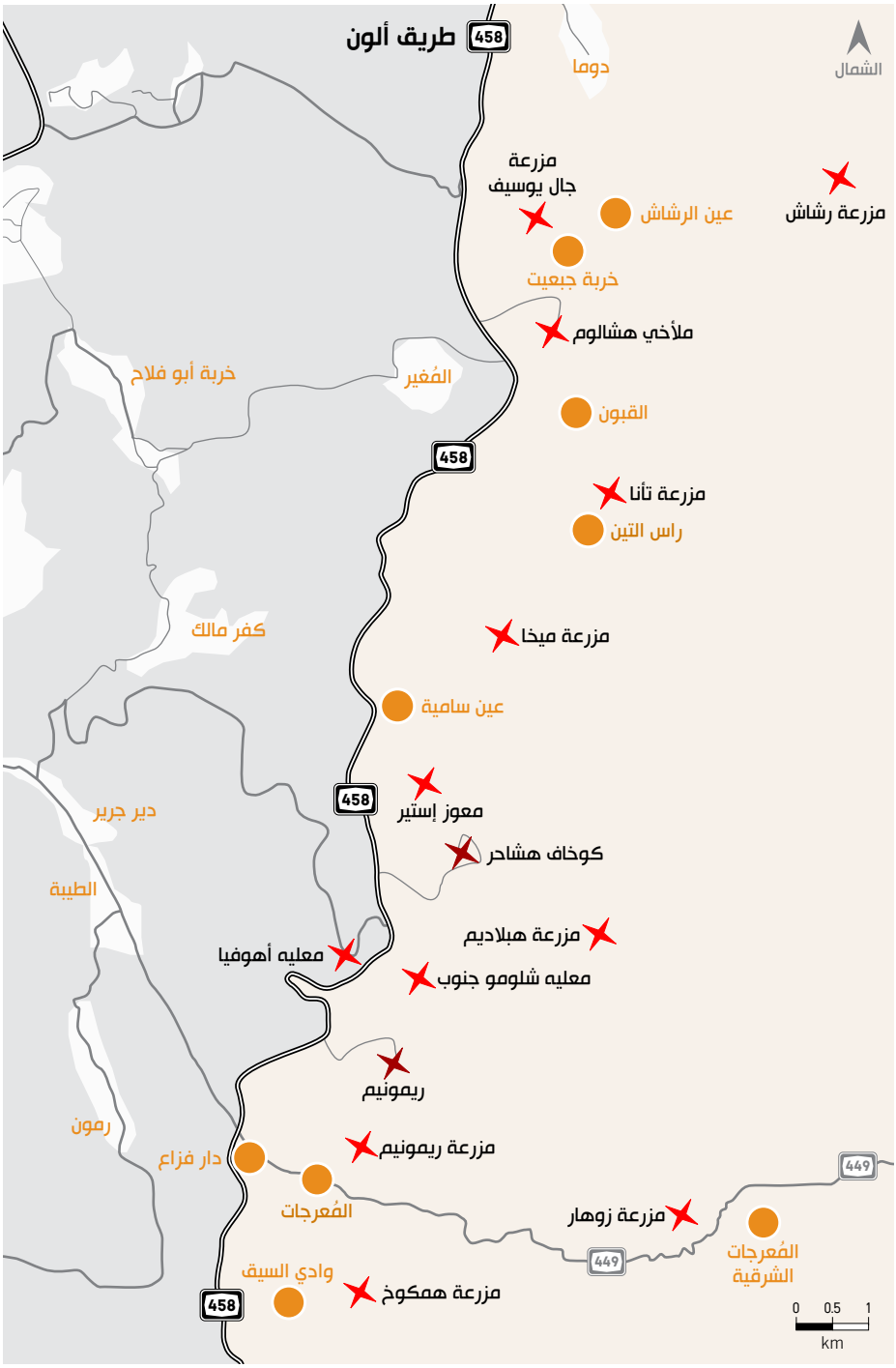
طريق ألون
458
دوما
الشمال
مزرعة جال يوسيف
عين الرشاش
مزرعة رشاش
خربة جبعيت
ملأخي هشالوم
خربة أبو فلاح
المُغير
القبون
458
مزرعة تأنا
راس التين
كفر مالك
مزرعة ميخا
عين سامية
458
معوز إستير
دير جرير
كوخاف هشاحر
الطيبة
مزرعة هبلاديم
معليه أهوفيا
معليه شلومو جنوب
ريمونيم
رمون
مزرعة ريمونيم
دار فزاع
449
المُعرجات
مزرعة زوهار
449
المُعرجات الشرقية
وادي السيق
مزرعة همكوخ
458
0 0.5 1
km

المُجتمعات الرُعويّة الفلسطينية

باشرت إسرائيل عام 1972 بشق شارع على الجبل في الضفة الغربية، ليربط بين المستوطنة الجديدة "محولا" المُقامة شمال غور الأردن، وبين منطقة المستوطنات المُخطط لها "معليه أدوميم". سُمي الشارع "طريق ألون" ليحمل اسم الوزير يجال ألون، الرأس المُدبّر لسياسة تعتبر غور الأردن جزءًا لا يتجزأ من دولة اسرائيل.[4] بمرور الزمن أصبح هذا الشارع شريانًا مروريًا مركزيًا بُنيت في محيطه العديد من المستوطنات والبؤر الاستيطانية.

عام 1976، حتى قبل إنشاء أولى المستوطنات بالمنطقة، كُتب عن طريق ألون في صحيفة "دفار":

> شارع غرب السامرة. إنه مسار رحب، يتجه شمالًا ويصل بمرور كيلومتر ونصف إلى أطراف كرم الزيتون الكبير في الطيبة. تحد الصحراء حدود الكرم هنا. من هنا فشرقًا تُستخدم الأراضي لزرع محاصيل القمح بالسنوات الجيدة وللرعي. ليس ببعيد عن هذا الموقع توجد خيام البدو، ويمكنك أن ترى بأم عينيك، خط مُلتقى البدو رحّالة الصحراء والمستوطنين الدائمين.[5]

وبالفعل، فإن القُرى الفلسطينية التي يُشق طريق ألون شرقها، قائمة في هذا الموقع منذ مئات السنين، وإلى جانبها تعيش المُجتمعات البدوية التي ترعى مواشيها على ظهر الجبل النازل حتى غور الأردن. بعد الحرب في 1967 وصلت المنطقة جماعات إضافية من الرُعاة الفلسطينيين الذين هجّرتهم اسرائيل من مناطق أخرى في الضفة الغربية.

معظم مجتمعات الرُعاة الفلسطينيين في المنطقة C هم من البدو. كل ما ترغب به هذه المُجتمعات هو أن تحافظ على أسلوب حياتها التقليدي، ولها نسيج اجتماعيّ، اقتصاديّ، وثقافيّ فريد من نوعه. تعتمد في ترزّقها على تربية المواشي والزراعة الحيوانية، وترتكز إلى حدٍ كبير على الوصول إلى الأراضي الرعوية وموارد المياه الطبيعية، التي تُشكّل موردًا أساسيًا لمعيشتها.

الأراضي التي يتناولها تقرير "مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون" تشمل نحو 100 ألف دونم من أراضي القرى، دوما، المُغير، كفر مالك، دير جرير، الطيبة، رمون، ودير دبوان. إنها منطقة يحدها من الغرب طريق ألون (شارع 458) الذي يشكّل شريان المواصلات المركزيّ بالمنطقة، وتحدها من الشرق الأراضي الرعوية على سفوح الجبال المنحدرة نحو غور الأردن.

تم اختيار المنطقة في صيف 2022، مع بدء التخطيط لهذا المشروع، لأنه كانت سبع مُجتمعات رعوية فلسطينية تعيش فيه، تضم أكثر من 1,000 نسمة سكنت المنطقة طوال عشرات السنين. إلى جانب ذلك، بدءًا من العام 2019 أنشأت في المنطقة بؤر مزارع استيطانية اسرائيلية باشرت بالتعرض إلى ومضايقة السكان الفلسطينيين، مع زيادة تأثيرها في المنطقة تدريجيًا.

4 لم تقبل الحكومة بالخطة رسميًا أبدًا، لكنها أثرت بشكل كبير على إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في غور الأردن من قبل إدارة إسرائيل حتى عام 1977.
5 تسفي إيلان، "مناظر الطريق الجديدة في صحراء السامرة"، **سفر التثنية**، 24 أيلول/ سبتمبر 1976.

راعٍ من قرية عين الرشاش، أيلول/ سبتمبر 2023 (تصوير: عُمري عيران فاردي، أكتيفستيلس)

راس التين والقبون

سكان المُجتمعات في القبون وراس التين هم بدو من قبيلة الكعابنة. هجّرتهم إسرائيل سنة 1948 من النقب وانتقلوا إلى جنوب جبل الخليل. بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967 هجّرهم الجيش الاسرائيلي مرة تلو أخرى بحجة إغلاق منطقة إطلاق نار وإنشاء مُعسكرات، حتى توصلوا لاتفاق في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي مع ملاكي الأراضي من كفر مالك وتمركزوا بشكل دائم على أراضيهم الخاصة. يفصل بين التجمعين كيلومتر ونصف فقط، فيما تنقلت بعض العائلات بين الموقعين بحسب المواسم، حالة المراعي ومصادر المياه الطبيعية.

في صيف 2020 بُنيت قرب القبون وعلى أراضي فلسطينية خاصة، مدرسة مشتركة للتجمعين، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. بعد أيام قليلة أصدرت الادارة المدنية أوامر هدم للمبنى، وصادرت مواد البناء والكراسي والطاولات المُعدّة لنحو 50 طالبًا. لقد أنقذت معركة قانونية حازمة المدرسة من الهدم في حينه، ولكن وفقًا للسكان هذا الأمر جعلهم مستهدفين، أيضًا من جمعية ريجافيم، التي تتلقى تمويلها، من بين أمور أخرى، من الخزينة العامة وقد شاركت بجهود فعّالة لتدمير المدرسة.[6]

6 جدعون ليفي وأليكس لوبيك، "هؤلاء الأطفال لديهم الآن مدرسة بعد سنوات من المشي 15 كيلومترًا في اليوم. إسرائيل تريد تدميره أيضًا"، **هآرتس**، 20.11.2020 ؛ هاجر شيزاف، "مجتمع الرعاة يعيش في المنطقة منذ 21 عامًا، بإذن من المالك. الأسبوع الماضي صودرت منازلهم"، **هآرتس**، 19.7.2021.

المدرسة في راس التين، تشرين الأول/ أكتوبر 2020 (تصوير: ألون كوهن-ليبشيتس، بمكوم)

المدرسة المهجورة في راس التين، آب/ أغسطس 2023 (تصوير: أورن زيف، أكتيفستيلس)

بعد أقل من عام، عاد مفتشو الإدارة المدنية إلى راس التين وهجّروا أهلها مخلفين 100 أفراد البلدة بلا مأوى. صادرت الادارة المدنية الخيام، الحظائر للمواشي، حاويات المياه، جرار زراعيّ، وألواح للطاقة الشمسية.[7] ورغم ذلك صمد الأهالي في أرضهم وبقوا فيها.

طوال سنوات، نكلت السلطات الإسرائيلية بأفراد المجتمع، لكن لحظة الحسم جاءت بعد إنشاء البؤرة الاستيطانية "مزرعة ميخا" عام 2020، على بعد كيلومتر ونصف فقط من راس التين. وفي الفترة ذاتها، بدأت الهجمات المتكررة من قبل جماعات المستوطنين المسلحين، في أحيان حتى برفقة جنود. بهذا الشكل على سبيل المثال، في 14 حزيران/ يونيو 2022، وصل نحو 15 مستوطنًا برفقة عدد من الجنود إلى خيمة إقامة هاجر ومصطفى كعابنة، واعتدوا على الزوجين بوحشية. نتيجة للهجوم، أحيلت هاجر إلى المستشفى حيث خضعت للعلاج طوال 18 يومًا بسبب نزيف دماغي وكسور في الجمجمة واليد. ويا للسخرية، زوجها الذي خضع هو الآخر للعلاج بالمستشفى عقب تعرضه للاعتداء، إعتقله الجنود فور عودته إلى منزله، هو وولديه، بسبب شكوى قدمها المستوطنون المعتدون. تم إطلاق سراح الثلاثة دون توجيه تهم إليهم.[8]

يبقى سكان راس التين البالغ عددهم نحو مئة نسمة عاجزون في مواجهة هجمات واعتداءات المستوطنين اليومية. في حزيران/ يوليو 2022 غادروا الأرض التي اعتبروها بيتهم طوال نحو 30 عامًا.[9] تشتت المجتمع، انتقلت بعض العائلات إلى قرية خربة أبو فلاح وغيرها إلى كفر مالك. بعض أهالي راس التين انضموا إلى تجمع القبون وبعد عام واجهوا مصيرًا مشابهًا للمرة الثانية.

إضطررنا أن نغادر راس التين. بعد ثلاثة أعوام من المعاناة والعنف والتحرش التي جعلت حياتنا معاناة وكابوسًا. خسرنا كل شيء، عشنا في حالة من عدم اليقين والأمان في الداخل والخارج.

7 هناك.
8 مصطفى الكعابنة ييش دين، تشرين الثاني/ نوفمبر 2024.
9 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "نحو 100 فلسطيني هجروا راس التين"، آب/ أغسطس 2022.

بدأت المعاناة مع إنشاء مزرعة ميخا. انقلبت حياتنا رأسًا على عقب منذ انشاء البؤرة الاستيطانية. إنتهج المستوطنون القادمون من البؤرة الاستيطانية العنف وذبحوا الأغنام، سرقوا حيوانات، سيطروا على مصادر المياه ووقفوا على طرف الطريق ينتظروننا ليرشقونا بالحجارة. كانوا يجلبون قطعان أغنامهم إلى عتبة دارنا.

في الليل، قبيل اضطرارنا للهرب، أضرم المستوطنون النار في المنزل المجاور، خفنا أن نكون تكرار ما حدث لآل دوابشة.[10]

عمر الكعابنة، راس التين

في بداية عام 2023، أنشأت على مسافة أقل من كيلومتر من بلدة القبون بؤرة استيطانية جديدة "مزرعة هتئينا" (مزرعة التينة). خلال هذه الفترة، سُجل تصعيد جديد في عنف المستوطنين ضد أبناء المجتمع المحلي. منع المستوطنون الذين قدموا على ظهر خيول وعلى دباب (تركتورونات) الفلسطينيين من رعي مواشيهم ووصلوا إلى منازل القرية. في بعض الأحيان اقتحموا الخيام، دبّوا الرعب وأرهبوا العائلات، ألحقوا الضرر بالمعدات، أطلقوا طائرات بدون طيار بطريقة مزعجة، وحتى وضعوا المواشي الميتة عند مدخل المدرسة. أحد سكان القبون محمد حسن أبو الكباش قال لمنظمة "بتسيلم" أنه في يوم من الأيام قدم مستوطن إلى منزله، دخل وجلس وقال: "أنا الحكومة، أنا الدولة، أنا الشرطة وأنا الجيش".[11]

التهجير من القبون، آب/ أغسطس 2023 (تصوير: ساريت ميخائيلي، بتسيلم)

في آب/ أغسطس 2023، بعد اعتداءات وهجمات وتهديدات مستمرة، أُجبر 90 فردًا من قرية القبون على جمع ممتلكاتهم وهجر الأرض التي كانت موطنهم طوال عشرات السنين. انتقلت بعض العائلات إلى قرية خربة أبو فلاح، وتوزعت أخرى في أماكن أخرى.

10 قُتل الزوجان سعد وريم دوابشة وابنهما علي البالغ من العمر 18 شهرًا في هجوم إرهابي يهودي في قرية دوما في عام 2015، بعد أن أضرم مستوطن النار في منزلهما.

11 بتسيلم، "أغار المستوطنون على تجمّعين لرعاة المواشي وهاجموا الرعاة، خربة جبعيت والقبون"، 16.2.2020؛ بتسيلم، "القبون، رام الله: قام المستوطنون بتخريب أربعة أكواخ في التجمع الصيفي لإحدى عائلات البلدة"، 12.2.2023؛ الصفحة X ننظر إلى الاحتلال في العين، "القبون، خلف الجبل، هذا الصباح. في قمصان بيضاء بمناسبة قدسية السبت، يظهر دباب (تركتورون) يغزو فيها المستوطنون البلدة، ويهددون ويرشقون الحجارة على الأغنام والمنازل"، 29.7.2023؛ بتسيلم، "القتل والمذابح والتهجير: تمكنت إسرائيل من تجريد الفلسطينيين من أراضيهم بواسطة عنف المستوطنين"، 10.8.2023؛ أفيشاي موهر، "لمدة عامين شاهدت عنف شبيبة التلال. ما رأيته مقزز"، **هآرتس**، 2023/08/30.

بلدة القبون: في الأعلى - أيار/ مايو 2023، في الأسفل - آب/ أغسطس 2024

لم ينفك عنف المستوطنين عن أبناء المجتمع الفلسطيني حتى في الموقع الذي استقروا فيه، على الرغم من أنه يقع في المنطقة B. في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 ليلًا، وصل المستوطنون إلى منازل البلدة في خربة أبو فلاح، وأضرموا النيران في سيارة مصطفى كعابنة ورشوا كتابات نابية. من جانبه، أكد الكعابنة أن أبناء البلدة لم يعودوا يشعرون بالأمان في بيوتهم وأن "منذ ذلك الحين كنا نتناوب على الحراسة في الليل تخوفًا من تكرار الأحداث".[12]

12 مصطفى الكعابنة لبيش دين، تشرين الثاني/ نوفمبر 2024.

سيارة مصطفى الكعابنة التي أضرم المستوطنون النار فيها، تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 (تصوير: ييش دين)

عين سامية

يعيش شعب الرعاة الكبير من قبيلة الكعابنة التي هُجرت عام 1948 من منطقة النقب، منذ أوائل الثمانينيات على أرض خاصة تابعة لسكان كفر مالك في عين سامية. عانى أبناء الجماعة طوال سنوات عديدة من مضايقات الإدارة المدنية: نظرًا لأن إسرائيل ترفض إصدار تصاريح بناء للفلسطينيين في أراضي المنطقة C، فأي خيمة تُنصب وأي مبنى مؤقت يُبنى يستصدر له أمر هدم على الفور. ويقول سلامة الكعابنة إنه "في كل أسبوع يأتي أفراد الادارة المدنية مع طائرة بدون طيار، ويقفون هناك، ويطيرون الطائرة بدون طيار فوقنا للمراقبة. يصوّرون المنطقة ويتفحصونها بالكامل. إذا كانت هناك أية مباني جديدة، يصلونها".[13]

في بعض الأحيان جاء جنود لهدم المباني، وفي أحيان أخرى أمروا السكان بهدم منازلهم بأنفسهم. على النقيض من ذلك، نمت وازدهرت المستوطنات والبؤر الاستيطانية على بعد بضع مئات من الأمتار من هناك. محمد حسين أخبر موقع "سيحا ميكوميت" عن الإحباط المستمر: "على الجبل أمامنا نرى منازل إسمنتية كبيرة، للمستوطنين. نرى ذلك من داخل بيوت من الزينكو والخيام. ترى كيف يحصلون على الكهرباء والماء وكل ما يرغبون به من الدولة".[14]

13 سلامة الكعابنة لأطباء لأجل حقوق الإنسان، تموز/ يوليو 2024.
14 باسل عدرة، "أمام الناس الذين يهدمون منازلهم خوفًا من المستوطنين، يعقد اللسان"، سيحا مكوميت، 2023/05/24.

مجمع عين سامية قبل التهجير، أيار/ مايو 2023 (تصوير: ساريت ميخائيلي، بتسيلم)

في عام 2022، نجح سكان عين سامية، بمساعدة الاتحاد الأوروبي، ببناء مدرسة ابتدائية صغيرة لأطفال البلدة. أصدرت الإدارة المدنية أوامر هدم للمدرسة، ورفضت المحاكم الإسرائيلية التماسات الأهالي ضد الهدم.[15]

بدأ عنف المستوطنين ضد المجتمع في عين سامية منذ أكثر من عقد، بعد إنشاء بؤرة "هبالاديم" الاستيطانية، وزاد وتصاعد في الفترة التي تلت إنشاء "مزرعة ميخا" في موقعها الحالي عام 2020.

تفاقم الوضع مع مرور الوقت وفي عام 2020 مع إنشاء بؤرة استيطانية أخرى أصبح الوضع لا يطاق. أصبح العنف تجاه رعاتنا يوميًا وخطيرًا جدًا. قاموا بتفريق قطعانهم على أراضي الرعي خاصتنا واعتدوا على أنابيب المياه خاصتنا.

قالوا "هذه أراضينا. سنقتلكم إذا ما دخلت قطعان مواشيكم أراضينا". لم تنتهِ هذه اللقاءات بالتهديد الشفهي، بل كانت هناك اعتداءات جسدية. أنا نفسي تعرضت للتهديد "سنذبحك، سنقتلك". أصبحت الحياة جحيمًا. بدأت العائلات تهجر المكان - حقق العنف النجاح.

يونس أبو عيد، عين سامية

في أيار/ مايو 2023، هُجّر 200 فرد من تجمع عين سامية. ينبع القرار الأخير بالترحيل من واقع أن المستوطنين هاجموا الخيام في الليالي طوال خمسة أيام، رشقوا بيوت الأسر بالحجارة وأغلقوا الطرق المؤدية إلى البلدة. "قررنا المغادرة خوفًا من المستوطنين. قال لي ابني الصغير "لا أريد أن أعيش هنا، يأتي المستوطنون ويرشقون الحجارة وغدًا قد يقتلونني".[16]

لم يستطع أفراد المجمع، الذين تمكنوا من تحمل الضغط الذي مورس عليهم من قبل الإدارة المدنية والجيش، تحمل عنف المستوطنين اليومي، والذي غضت سلطات إنفاذ القانون الإسرائيلية الطرف عنه.

15 انظر، على سبيل المثال: المحكمة العليا 9052/22، بعيرات ضد الإدارة المدنية وآخرين، قرار محكمة من يوم 20.4.2023.
16 هاجر شيزاف، "إخلاء قرية فلسطينية في الضفة الغربية بسبب عنف المستوطنين"، **هآرتس**، 24.5.2023.

ذات مرة كانت الإدارة المدنية تهدم مبانينا صباحًا، ظهرًا، وفي كل ساعة من ساعات النهار، ولم يحرك للناس ساكنًا، كانوا يصمدون. كان الجنود يأتون لاعتقال الرعاة، يحاكمونهم ويواصل الناس الصمود. لكن حينما يأتي المستوطنون ويتمركزون على عتبة دارك، ماذا يمكنك أن تفعل؟ هل يمكنك حماية أطفالك؟ أصبح هذا الوضع لا يطاق. كنا نخاف، لا ننام الليل، لأننا كنا نتوقع باستمرار أن يحدث شيء ما، وأن نتعرض للهجوم.

لم تتبقَ لنا أراضٍ، استولى المستوطنون والجيش عليها كلها، فأين تزرع؟ في الماضي، كنا نزرع طوال 3 – 4 أشهر، ونرعى في أراضي الطيبة ودير جرير. ثم جاء مستوطن وطرد جميع الناس من هناك، هجّروا جميع أصحاب الأراضي والمواشي، ولم يتبقَ أي شيء.

سليمان الكعابنة، عين سامية

بعد الترحيل، ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) أن "هذه العائلات لا تغادر طواعية؛ فقد هدمت السلطات الإسرائيلية منازلها وغيرها من المباني مرارًا وتكرارًا كما وهددت بهدم مدرستها الوحيدة. وفي الوقت نفسه، ضيّقت المستوطنات الآخذة بالتوّسع على المساحات المتاحة للرعي. تعرض الأطفال والبالغون على حدٍ سواء لعنف المستوطنين. [...] نحن نشهد العواقب المأساوية لـ [ممارسات] السائقين الإسرائيليين وعنف المستوطنين المتواصل منذ سنوات".[17]

المستوطنون في مجموعة واتساب "أخبار التلال"[18] لم يخفوا رضاهم وفرحوا بطرد 200 شخص من منازلهم، وكتبوا في نفس اليوم:

"أخبار طيبة!

خيمتان بدويتان سيطر سكانها على أراضي قرب كوخاف هشاحر في السنوات الأخيرة، **تغادر المنطقة!**

قام البدو في خيام "عين سامية" بتدمير الآثار، سرقوا قطعان المواشي، وألحقوا الضرر بمراعي اليهود. **الحمدلله في أعقاب تواجد يهودي كبير في المنطقة وزعاة مواشي يهود أعادوا فرض السيطرة على المنطقة، ها البدو يرحلون بلحظة مُفرحة!**

في أخبار التلال نتمنى لكل البدو أن يتبعوا خطاهم، ويرحلوا عن البلاد. **توجد مراعي أفضل في السعودية، إذهبوا إلى هناك!"**

لقطة شاشة: مجموعة أخبار واتساب أخبار التلال (بلُطف من ساريت ميخائيلي، بتسيلم)

17 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "أُجبر مجتمع فلسطيني على إخلاء مكان إقامته بسبب الممارسات المتعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية"، 25/05/2023.

18 مجموعة تضم عدة آلاف من الأشخاص، وصفها مديروها على أنها "أنباء، أخبار، وتقارير. أولية، حقيقية، يهودية".

بكامل الوقاحة، وبشكل لا يترك مجالًا للشك بأنه لا عودة، في آب/ أغسطس 2023، بعد ثلاثة أشهر من التهجير القسري لتجمع عين سامية، جاء مفتشو الإدارة المدنية وهدموا مبنى المدرسة الابتدائية المهجور.[19]

تجمع بلدة عين سامية: على اليمين - أيار/ مايو 2023، على اليسار - آب/ أغسطس 2024

بعد الطرد، استقر معظم أبناء البلدة في أراضي قريتي المُغير وخربة أبو فلاح. على الرغم من أن المنطقة مُعرّفة كأراضي المنطقة B، إلا أن المستوطنين الإسرائيليين وصلوا أيضًا إلى مكان الإقامة الجديد لهذه الجماعة، واستمروا في مضايقة الرعاة الفلسطينيين.

المستوطنون في مخيم المهجرين من عين سامية، تشرين الأول/ أكتوبر 2024 (تصوير: مجلس محلي المُغير)

19 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "هدم مدرسة عين سامية الابتدائية"، 17.8.2023.

عين الرشاش

كانت عين الرشاش لمدة ثلاثة عقود تقريبًا موطنًا لمجتمع رعويّ مكوّن من 18 أسرة. 85 من أفراد المجتمع، 25 منهم أطفال، هم بدو من قبيلة الجهالين، التي هجّرتها اسرائيل في 1948 من منطقة تل عراد إلى الضفة الغربية، واستقرت في التسعينيات في عين الرشاش. الأراضي التي سكنوا عليها مستأجرة لفترات طويلة من أصحابها سكان قرية المُغير.

أطفال بلدة عين الرشاش قبل التهجير، آب/ أغسطس 2023 (تصوير: عمري عيران فاردي، أكتيفستيلز)

اعتبرت السلطات الإسرائيلية بلدة عين الرشاش قرية غير معترف بها ونكّلت وأساءت معاملة أهاليها طوال سنوات. لم تهتم الإدارة المدنية بالحد الأدنى من احتياجات أفراد المجتمع، بل منعت البناء والتطوير المستقل للبنية التحتية الأساسية والطرق والمباني التعليمية. بغياب خيارات أخرى، أقام أفراد المجتمع مبانٍ سكنية مؤقتة دون تصاريح، التي اعتبرتها السلطات الإسرائيلية كاملة على أنها مُعدة للهدم. في شباط/ فبراير 2016، هدمت الإدارة المدنية 43 مبنى مجتمعي.[20] بالإضافة إلى ذلك، فإن منطقة إطلاق النار 906 المتاخمة للبلدة، حدت بشكل كبير من المراعي التي تخدم الرعاة الفلسطينيين وأضرت بسبل عيشهم.

في عام 2015، أنشئت بؤرة استيطانية بجوار البلدة "ملأخي هشالوم" (ملائكة السلام)، وغيرت الحياة تمامًا في عين الرشاش. بدأ المستوطنون القادمين من البؤرة الاستيطانية بمضايقة سكان البلدة بشكل منهجي، بدايةً في المراعي، ثم في الخيام السكنية ذاتها. شملت أعمال العنف الاعتداءات الجسدية، إلحاق الأذى بالحيوانات، الاعتداء وإلحاق الضرر بالممتلكات، التهديد، والمضايقات. في عام 2020، أنشئت بؤرة استيطانية باسم "مزرعة الرشاش" على أراضي قرية دوما شرق عين الرشاش. ربطت البؤرة الاستيطانية ببؤرة "ملأخي هشالوم" طريق من الكُركار والحجارة، وزاد عنف المستوطنين للاستيلاء على الأراضي الرعوية بشدة.

20 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "تجمعا بدويًا فلسطينيًا دُمر بشكل شبه كامل"، 16.2.2016.

شكّلت سنة 2023 نقطة تحوّل. خلال السنة، دبّ المستوطنون القادمين من البؤرتين الاستيطانيتين "ملأخي هشالوم" و"مزرعة الرشاش" الرعب في نفوس أهالي عين الرشاش، وأرهبوهم بشكل يومي. المستوطنون، عادة مسلحين بالبنادق والهراوات، اعتدوا على رعاة المواشي، غزوا المناطق السكنية، أضرموا النيران بالخيام وسرقوا الحيوانات والأملاك. في الليل استخدم المستوطنون الزوامير والفوانيس بالقرب من مساكن الأهالي، وخلال النهار هرعوا على التركتورونات (الدباب) مهاجمين قطعان المواشي بهدف تفريقها وترهيبها.[21] في جميع هذه الحالات، لم يحرّك الجيش والشرطة - السلطات المسؤولة عن أمن السكان الفلسطينيين – ساكنًا لمنع عنف المستوطنين ومضايقاتهم أو لاعتقال المهاجمين وملاحقتهم قضائيًا.

رعى الغزاة الإسرائيليون قطعانهم على الأراضي الفلسطينية الخاصة التي زرع بها أهالي عين الرشاش العلف لإطعام المواشي، ومنعوهم من الوصول إلى المراعي الأخرى. استولى المستوطنون أيضًا على معظم مصادر المياه الطبيعية وأجبروا أهالي البلدة على الاعتماد بشكل شبه حصري على شراء العلف والمياه. وبذلك، تسببوا بأضرار اقتصادية كبيرة للرعاة الفلسطينيين، واضطر العديد من أفراد التجمع أن يبيعوا جزءًا من مواشيهم وكسب لقمة عيشهم كعمال في المستوطنات الإسرائيلية.

في أعقاب الهجمات العنيفة، بدأ المتطوّعون والناشطون الدوليون والإسرائيليون يمكثون بشكل مستمر في أراضي عين الرشاش، كنوع من "الحضور الوقائي". كما أنهم رافقوا الرعاة الفلسطينيين في الرعي ووثقوا المستوطنين وحاولوا منعهم من تنفيذ مؤامرتهم.[22]

حاجز نصبه إسرائيليون على الطريق من بلدة عين الرشاش إلى طريق ألون، 13.10.2023 (تصوير: ساريت ميخائيلي، بتسيلم)

21 بتسيلم، "خربة عين الرشاش، قضاء رام الله: هاجم مستوطنون مسلحون السكان بالحجارة وأصابوا رجلًا يبلغ من العمر 86 عامًا برأسه وأضرموا النار في منزل. واحتجز الجنود ثلاثة من سكان التجمع لمدة أسبوع"، 24 حزيران/ يونيو 2023؛ بتسيلم، "خربة عين الرشاش، قضاء رام الله: دخل المستوطنون منطقة التجمع والمنزل، وضايقوا السكان ورعوا الأغنام في حقولهم. اعتقل الجنود اثنين من السكان"، 5 أيلول/ سبتمبر 2023؛ بتسيلم، "عين الرشاش، قضاء رام الله: مستوطنون مسلحون يقتحمون تجمعًا سكانيًا، يضايقون سكانه بمكبرات الصوت ويحاولون اقتحام إحدى الخيام"، 16 أيلول/ سبتمبر 2023.

22 هاجر شيزاف، "بعد أن طرد إرهاب المستوطنين مجتمعات الرعاة في المنطقة، حاولت مجموعة من الناشطين حماية القرية المتبقية"، **هآرتس**، 2023/09/22. هاجر شيزاف، "منع الجيش الإسرائيلي جولة لنشطاء يساريين في قرية فلسطينية"، **هآرتس**، 2023/9/23.

كان اندلاع الحرب في غزة المرحلة الأخيرة قبل التهجير القسري. في الأسابيع القليلة الأولى بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وقعت أحداث ثأر إسرائيلية ضد الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، وتم حظر طرق الوصول إلى التجمع والبلدة.[23] أوضحت هذه الأحداث لأهالي تجمع عين الرشاش أن مصيرهم بأيديهم.

موسى الزواهرة

منذ عام 2015، عندما تم إنشاء البؤرة الاستيطانية، عانينا من العنف، الترهيب، وغزو خيامنا وأعمال التخريب. فور اندلاع الحرب، منع الإسرائيليون الوصول إلى تجمعنا في عين الرشاش بحاجز من التراب والصخور. وصلوا مسلحين ليلًا إلى مداخل بيوتنا وحتى أنهم أطلقوا النار. كنا نخشى من أن يقوم المستوطنون بجولة من عمليات القتل نكون ضحاياها. بعد أسبوع من اندلاع الحرب قررنا أنه لا خيار أمامنا سوى الرحيل.

موسى الزواهرة، عين الرشاش

في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، نقل الأهالي جميع الأغنام والخرفان التي يملكونها إلى أراضي قرية دوما. بعد أسبوع غادر جميع سكان البلدة - الأطفال والنساء والرجال - منازلهم، راحلين عن الموقع الذي سكنوا فيه طوال 30 سنة.

تجمع عين الرشاش: أعلى – أيار/ مايو 2023، أسفل - آب/ أغسطس 2024

23 ييش دين، "عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية تحت رعاية الحرب"، 2023/11/28.

إكتشف السكان الذين حاولوا العودة في وقت لاحق لجمع ممتلكاتهم المتبقية في منازلهم أن معظم ممتلكاتهم تمت سرقتها. حتى أن المستوطنين قاموا بالاعتداء بالضرب على بعضهم مجددًا.[24] انتقل أبناء التجمع إلى أراضٍ زراعية مستأجرة خارج دوما، لكنهم وجدوا أنفسهم هناك أيضًا معرضين للتهجير ثانية، إذ أن هذه الأراضي تقع في منطقة C. وبالفعل، في أيار/ مايو 2024، هدمت الإدارة المدنية أربع خيام سكنية وبراكيات لعائلتين هُجرّتا من عين الرشاش.[25]

تجمع عين الرشاش في الموقع الجديد بالقرب من دوما، كانون الثاني/ ديسمبر 2023 (تصوير: عمري عيران فاردي، أكتيفستيلز)

خربة جبعيت

على مدى عقود، عاش الرعاة في خربة جبعيت على أراضي خاصة مملوكة لأهالي قرية المُغير. على الرغم من بناء القاعدة العسكرية المجاورة لهم ومنطقة إطلاق النار القريبة، استمر أبناء البلدة برعي قطعانهم في الأراضي الرعوية المحيطة وكسب لقمة العيش من محصول القطيع.

مثل بقية التجمعات، في خربة جبعيت أيضًا لم تسمح الإدارة المدنية بتشييد المباني، وكان السكان يعيشون في خيام وبراكيات وكهوف. على سبيل المثال، في آذار/ مارس 2020، وصل مفتشو الإدارة المدنية إلى خربة جبعيت، وهدموا المباني والخيام السكنية، وتركوا عائلتين بلا مأوى.[26]

على غرار عين الرشاش، غيّر إنشاء البؤرة الاستيطانية "ملأخي هشالوم" (ملائكة السلام) وبعدها "مزرعة الرشاش" مسار الحياة في خربة جبعيت إلى حدٍ كبير. وثقت منظمة ييش دين وغيرها من المنظمات عشرات الأحداث التي

24 هيومن رايتس ووتش، "الضفة الغربية: إسرائيل مسؤولة عن عنف المستوطنين المتزايد"، 17.4.2024.
25 بتسيلم، "الإدارة المدنية في دوما هدمت منازل عائلتين هُجرتا من خربة عين الرشاش"، 9.5.2024.
26 بتسيلم، "بالعنف والشر – هدد المستوطنون الرعاة، ضربوا السكان وسرقوا 25 خروفًا"، 10.4.2020.

هاجم فيها المستوطنون أفراد المجتمع في المراعي والمخيمات، استولوا على الأراضي ومصادر المياه، وألحقوا الأذى بالحيوانات والممتلكات، وهددوا السكان وشتموههم.[27]

في 2022/16/04 ظهرًا قمنا أنا وابن عمي برعي مواشينا ثلاثة كيلومترات شرق المخيم. وفجأة رأينا دبابًا (تركتورون) قادمًا من الشرق. كان يتقدم باتجاهنا بسرعة كبيرة وفي الطريق دهس كلبًا، الذي توفي على الفور إثر دهسه. كان في الدباب (تركتورون) أربعة أشخاص. تلاه دباب آخر يحمل ستة مستوطنين. كانوا يحملون عصي حديدية وهراوات ورذاذ (غاز) الفلفل. بدأوا بالصراخ بالعبرية، لكننا لم نفهم ما كانوا يقولونه. انهالوا علينا يركلوننا ويضربوننا بالعصي والهراوات. شعرت أنهم على وشك قتلي. أوقعوني على الأرض واستمر خمسة منهم في ضربي. بينما قامت مجموعة أخرى من المستوطنين بضرب ابن عمي لمدة خمس دقائق تقريبًا. تعرضت للضرب في الصدر والرقبة والساق اليمنى. عندما رأوا أنه كاد نغمى علينا تركونا. كان ابن عمي ينزف من رأسه وشعرت بألم في جسدي كله. وصلت سيارة جيب عسكرية. كان هناك أربعة جنود في سيارة الجيب، لم يعطونا الإذن حتى بالتحدث. على الرغم من أننا طلبنا منهم القبض على المستوطنين، إلا أنهم لم يفعلوا شيئًا.

شاكر أبو عليا، خربة جبعيت

مستوطن يركب على دباب (تركتورون) بين منازل تجمع خربة جبعيت، آب/ أغسطس 2023 (تصوير: أفيشاي موهر)

27 انظر على سبيل المثال: يش دين، **رعاة في** حقول غريبة (2021)، ص 32، 35، 39؛ نوريت يوحنان، "توثيق: إسرائيليون اقتحموا مخيمًا فلسطينيًا تحت طائلة السلاح"، كان **11**، 18.2.2020؛ بتسيلم، "خربة جبعيت، قضاء رام الله: مستوطنون يهاجمون رعيانًا بالعصي والأنابيب"، 16.4.2022؛ بتسيلم، "خربة جبعيت، قضاء رام الله: قام المستوطنون بتخريب الخيام، الحمامات والمغاسل، ولوحين شمسيين"، 9.9.2023.

بلغ سوء المعاملة والعنف والتهديدات التي استمرت لسنوات عديدة ذروتها مباشرة بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023. جاء المستوطنون إلى خربة جبعيت من "ملأخي هشالوم" وأبلغوا أهالي البلدة أن أمامهم ساعة واحدة لحزم أمتعتهم وممتلكاتهم والرحيل. شهد عمران أبو عليا قائلًا "جاؤوا مع جرار كبير وهدموا المباني، قالوا إننا إذا لم نغادر فسوف يقتلوننا".[28] في غياب الحد الأدنى من الحماية من قوات الأمن الإسرائيلية المسؤولة عن سلامتهم، اضطر العشرات من أبناء البلدة الرحيل عن الأرض التي شكلت لهم بيتًا طوال عقود.

إنتقلت بعض العائلات المُهجّرة إلى منطقة على الأطراف الغربية لقرية المُغير. وأكد حمزة أبو عليا: "الظروف هنا للمواشي والقطيع غير مثالية، لا يوجد مساحة مراعي كافية، لكننا أردنا أن نشعر بمزيد من الأمان".[29] ومع ذلك، وصل عنف المستوطنين أيضًا إلى موطنهم الجديد، بل ما يزيد عن قبل.

في 12 نيسان/ أبريل 2024، مباشرة بعد الإبلاغ عن اختفاء الفتى بنيامين أحيمئير الذي غادر مع قطيع من بؤرة "مزرعة جال يوسيف" الاستيطانية، شن مئات المستوطنين هجومًا عنيفًا ووحشيًا على فلسطينيين أبرياء. بعد العثور على جثة الفتى، توّسع نطاق الهجمات ليطال عشر قرى فلسطينية، التي استمرت نحو ثلاثة أيام وقتل خلالها أربعة فلسطينيين بإطلاق النار الحي، كما أحرق المستوطنون المنازل والمركبات وذبحوا الحيوانات وخربوا الكثير من الممتلكات.[30]

أنا من مُهجّري خربة جبعيت. يوم الجمعة 12.4.2024 مئات المستوطنين، مسلحين بكل سلاح يمكن تصوره، أغاروا على قرية المُغير مهاجمين كل ما جاء في طريقهم. عندما وصلوا إلى تجمعنا أحرقوا كل شيء. أحرقوا 13 حيوانًا وهو حي. تُركنا أيضًا بدون سقف فوق رؤوسنا. لا يمكن تصوّر هذه المشاهد. منازل محترقة، سيارات، حظائر، مصالح تجارية – جميعها أحرقت حتى الرماد. كنا نبحث عن مكان آمن ووقعنا في كارثة رهيبة.

عمار أبو عليا، خربة جبعيت

عشنا في خربة جبعيت لكننا رحلنا عن الموقع بعد 7.10 لأننا تعرضنا لهجمات من مستوطني "ملأخي هشالوم" (ملائكة السلام). بدأت المذابح في ساعات ما بعد ظهر الجمعة. قدم المستوطنون مسلحون بالبنادق والمسدسات، الهراوات، العصي، ومطلقي اللهب. أغلق الجيش جميع مداخل ومخارج القرية، حيث انقطعنا عن العالم ولم نتمكن من الفرار أيضًا. سمح الجيش للمستوطنين أن يتهوّروا والقيام بأعمال شغب وربما حتى شجعهم. في ساعات الظهيرة رأينا الدخان

28 عوديد شالوم، "صورة في قلب الانتقام"، **يديعوت أحرونوت**، 19.4.2024.

29 حمزة أبو عليا ييش دين، نيسان/ أبريل 2024.

30 قناة يوتيوب ييش دين، "Aftermath of Israeli settler attack on al Mughayyir"، 24.4.2024؛ هاجر شيزاف، "مسلحون جاؤوا من جميع الاتجاهات، أحرقت المنازل: في دوما يحاولون التعافي من هجمات المستوطنين"، **هآرتس**، 15.4.2024؛ عميرة هس، "الإسرائيليون المسلحون في الضفة الغربية لا يكتفون بتهجير الرعاة، ويسرقون أغنامهم وخرفانهم"، هآرتس، 21.4.2024؛ إليشع بن كيمون، "القتل كعملية إرهابية": إعتقال أحد سكان بيت إيل للاشتباه بأنه قتل فتى فلسطينيًا رميًا بالرصاص خلال أعمال شغب بيهودا والسامرة". **Ynet**، 3.5.2024.

ينطلق من وسط القرية ورأينا أن مكان سكننا قد أضرم فيه النار. احترق كل شيء، بما في ذلك السيارة. نحن نعيش الآن في الهواء الطلق، بلا مأوى مرة أخرى.
حمزة أبو عليا، خربة جبعيت

الأضرار الناجمة عن الهجوم على المستوطنين في منزل آل أبو عليا بالمُغير، نيسان/ أبريل 2024 (تصوير: ييش دين)

المعرجات

يضم تجمع المعرجات أكثر من 100 أسرة متناثرة على أراضي قريتي رامون والطيبة على طول الطريق 449، من مفرق الطيبة (ريمونيم) في الغرب إلى منطقة غور الأردن في الشرق. معظم الأسر بدوية من قبيلة الكعابنة التي هُجرّت من داخل الأراضي الإسرائيلية عام 1948، وعاشوا على هذه الأراضي منذ أوائل ثمانينيات القرن المنصرم، وبعضهم حتى قبل ذلك. مررت الإدارة المدنية حياة السكان طوال سنوات باستصدار أوامر هدم للمباني السكنية وحتى للحد الأدنى من البنية التحتية، لكن نقطة التحوّل في مصير التجمع حدثت عام 2019، عندما أنشأ المستوطنون البؤرة الاستيطانية "مزرعة ريمونيم" (المعروفة أيضًا باسم "مزرعة نيريا") بالقرب من مستوطنة ريمونيم.

من خلال العنف والمضايقة والتهديدات، جعل المستوطنون القادمون من البؤرة الاستيطانية حياة الفلسطينيين بائسة واستولوا بشكل ممنهج على المزيد والمزيد من المراعي. تم طرد العائلات التي كانت تعيش على مقربة من المكان الذي أنشأت فيه البؤرة الاستيطانية عام 2020، وكانوا أول الضحايا بالمنطقة لمنهاج "بؤر المزارع الاستيطانية".

بحلول عام 2019 كنا نعيش حياة جيدة نسبيًا. استأجرنا المراعي والأراضي الزراعية من الطيبة وكسبنا لقمة العيش بواسطتها. منذ إنشاء البؤرة الاستيطانية أصبحت حياتنا كابوسًا. عاشت في المزرعة ومحيطها 13 أسرة من قبيلتنا تعيش وترعى مواشيها هناك. اليوم لا توجد حتى عائلة واحدة. غادروا جميعًا المنطقة بسبب عنف البؤرة الاستيطانية.

لم يحدث هذا بين ليلة وضحاها، بل بشكل تدريجي. بدأ مستوطنو البؤرة الاستيطانية بتهديد الأسر بالعنف والسلاح، اعتدوا على بعض أفراد القبيلة وحتى جرحوا العديد منهم. ذبحوا الأغنام والخرفان، سرقوا المعدات الأساسية مثل مولدات الكهرباء، خزانات المياه والمعدات الزراعية.

هذه المنطقة، نحن نتحدث عن مئات الدونمات، التي كنا نستخدمها للزراعة والرعي وكسبنا جميعًا رزقنا منها، ضاعت منا. اليوم يستصلح مستوطنون هذه الأراضي ويرعون قطعانهم فيها.

عيد الكعابنة، المعرجات

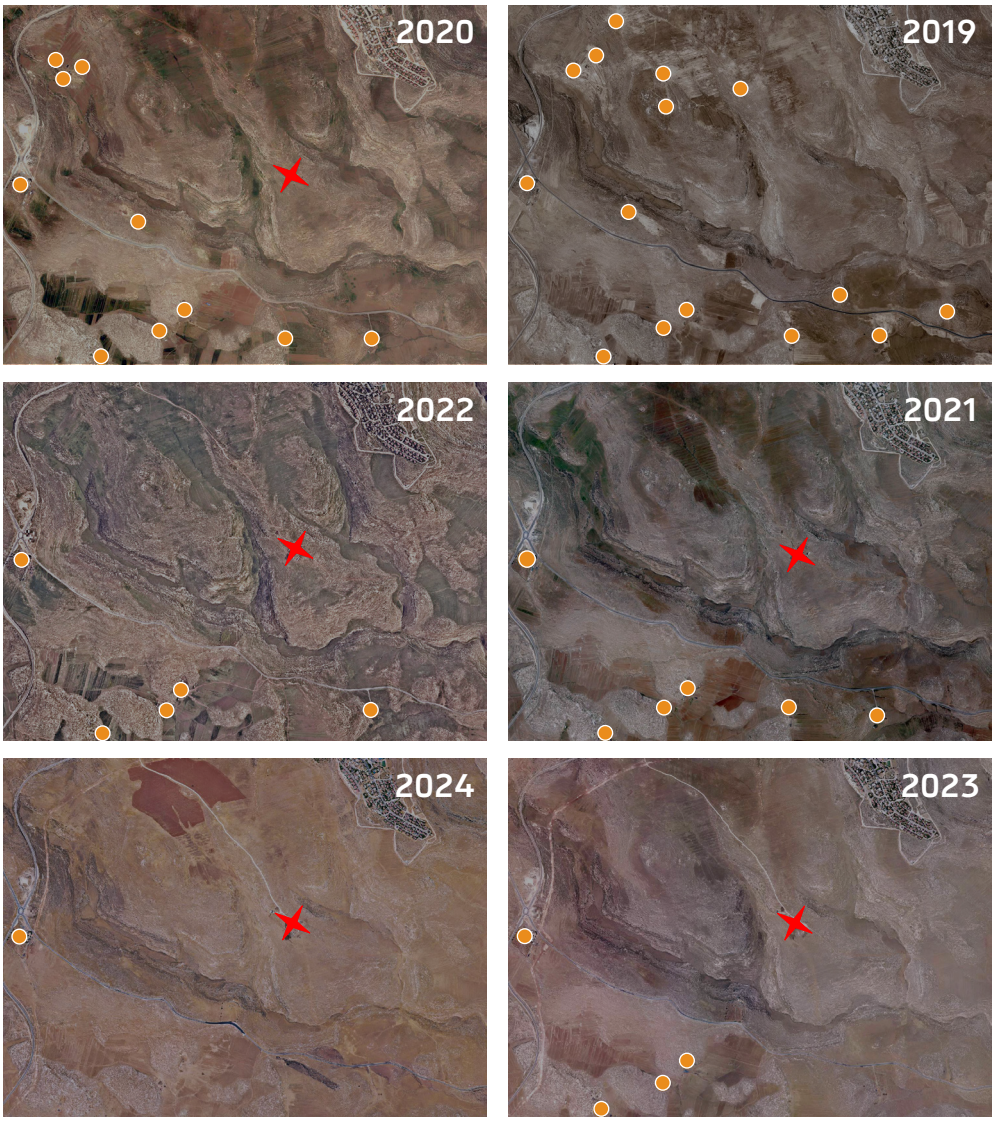

صور جوية توثق التهجير المتواصل للأسر من أبناء المعرجات (باللون البرتقالي) بعد إنشاء البؤرة الاستيطانية "مزرعة ريمونيم" في أواخر 2019 (باللون الأحمر)

في وقت لاحق، تم إنشاء البؤر الاستيطانية "مزرعة زوهار" و"مزرعة همكوخ"، مما أثر على جميع أبناء البلدة، مجبرًا غالبيتهم على التهجير من الأراضي. إنتقلت بعض الأسر إلى غرب طريق ألون وبعضها شرقًا نحو غور الأردن. بحلول نهاية عام 2024، من بين عشرات التجمعات السكنية في تجمع المعرجات، بقي اثنان فقط - عند مفرق الطيبة (دار فزاع) وفي منطقة المعرجات الشرقية (المليحات)، وكلاهما يعاني باستمرار وباستمرار من عنف مستوطني البؤر الاستيطانية.[31]

يقع مخيمنا أمام مزرعة المستوطن نيريا بن بازي مباشرة. لقد صمدنا ما يقرب من ثلاث سنوات من الكابوس، إلى أن لم نعد نتحمل بعد وقررنا الرحيل. جاء المستوطنون إلى عتبة دارنا، ورعوا قطعانهم على أراضينا، أخافوا الأطفال والنساء، سرقوا الممتلكات، واستولوا على مياهنا وتركونا دون مراعي للمواشي. عشت في هذا المجتمع الداعم طوال 30 سنة، ربيّت الأطفال وترزقت بكرامة حتى حل علينا طاعون المستوطنين المدعومين من الجيش والشرطة والإدارة المدنية.
سلمان الكعابنة، المعرجات

خيمة مهجورة في تجمع المعرجات، وفي خلفية البؤرة الاستيطانية "مزرعة ريمونيم"، كانون الثاني/ يناير 2023 (تصوير: ييش دين)

31 بتسيلم، "المعرجات، غور الأردن: هاجم المستوطنون رعاة المواشي في المراعي، واعتدى الجنود بالضرب على الفلسطينيين الذين حاولوا صدهم واعتقلوهم"، 18.6.2022؛ بتسيلم، "وادي المعرجات، قضاء أريحا: مستوطنون يعتدون على متنزهين فلسطينيين ودوليين متسببين بإصابة اثنتين منهم"، 13.1.2023؛ بتسيلم، "مستوطنون مسلحون يرافقهم جنود يقومون بمضايقة والاعتداء على سكان التجمع البدوي المعرجات في غور الأردن"، 28.11.2023؛ ليران تماري، "أين الماعز؟". مستوطنون يغزون منزل عائلة فلسطينية، وجنود الاحتياط يفتحون النار"، 2.12.2023، **ynet**؛ جدعون ليفي وأليكس ليباك، "اختفى 18 مجتمعًا رعويًا من المشهد في الضفة الغربية منذ بداية الحرب. هل هذا المجمع سيكون التالي؟"، **هآرتس**، 17.5.2024؛ هاجر شيزاف، "اتهام خمسة مستوطنين بالتورط في الاعتداء على فلسطينيين ونشطاء يساريين في مدرسة بالضفة الغربية"، **هآرتس**، 26.9.2024.

وادي السيق

هجّرت إسرائيل أهالي مجمع وادي السيق عدة مرات، حتى استقروا في الثمانينيات على أراضي خاصة تعود لسكان دير دبوان. هناك أيضًا، عانى 180 فردًا من أبناء المجمع طوال سنوات عديدة من سياسة الإدارة المدنية، التي منعت تطوير وبناء مرافق بنية تحتية، قامت بهدم المنازل وأدت إلى خلق شعور مستمر بعدم الدوام وانعدام الأمن.

أثر إنشاء "مزرعة ريمونيم" عام 2019 على الوصول إلى المراعي، لكن أبناء مجمع وادي السيق، الذي يبعد نحو كيلومترين عن البؤرة الاستيطانية، واصلوا التمسك بالأرض. في شباط/ فبراير 2023، أنشأ المستوطنون بؤرة استيطانية أخرى "مزرعة همكوخ"، بجوار الخيام السكنية لوادي السيق. أدى إنشاء البؤرة الاستيطانية الجديدة إلى تغيير حياة المجتمع بالكامل. بالإضافة إلى منع الوصول إلى المراعي ومصادر المياه، تعرض أفراد المجمع بشكل يومي للمضايقات والتهديد والعنف. بعد إنشاء "مزرعة همكوخ"، بدأ سكان وادي السيق بمغادرة منازلهم خوفًا من التعرض لحياتهم.

قبل نحو أسبوعين أنشأ فرعًا للبؤرة الاستيطانية على مسافة نحو 200 متر عنا. في اليوم الذي استوطن فيه مثيرو الشغب قرب خيامنا، على الفور، رحلت أربع أسر كانت تقطن المكان في الليل ذاته. كنا نملك أربعة آبار مياه استخدمناها لري القطيع، والآن لم يعد بإمكاننا الوصول إليها.

تقع مدرسة المجتمع على بعد 400-300 متر من الخيمة، لكن بعض الأسر تخشى إرسال الأطفال إلى المدرسة. ليس من السهل الرحيل عن منطقة بعد أن عشت فيها طوال 40 عامًا. إنه ليس قرارًا سهلًا ولكنه مطلوب إذا كانت حياة عائلتي معرضة للخطر.

سليمان الكعابنة، وادي السيق

الخيام السكنية الأولى التي طرد منها أهالي وادي السيق، بعد أيام قليلة من إنشاء البؤرة الاستيطانية "مزرعة همكوخ"، آذار/ مارس 2023 (تصوير: ييش دين)

في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، شن المستوطنون القادمون من البؤر الاستيطانية الزراعية القريبة هجومًا عنيفًا ضد السكان المتبقين. وصلت وادي السيق عدة مركبات، فيه جنود ومستوطنون مسلحون بعضهم يرتدي الزي العسكري. قاموا باطلاق النار في الهواء، اقتحموا الخيام، وقاموا بالاعتداء بالضرب على السكان، هددوهم، وقاموا بتخريب الممتلكات. في اليوم التالي، وصلت مجموعة أكبر من الإسرائيليين. سلب الجنود السكان أجهزتهم الخلوية، مفاتيح السيارات وبطاقات الهوية، اعتدوا عليهم بالضرب متسببين بأضرار كبيرة في الممتلكات. قال المهاجمون للسكان الفلسطينيين إنهم سيطلقون النار عليهم إذا لم يرحلوا في غضون ساعة.[32]

المستوطنون والجنود المسلحون في وادي السيق يوم التهجير، 12.10.2023 (تصوير: عمري عيران فاردي، أكتيفستيلز)

وخلال ذلك اليوم، قام جنود ومستوطنون باعتقال وتقييد ثلاثة فلسطينيين من وادي السيق، ضربوهم ضربًا مُبرحًا طوال ساعات، عروهم، صوّروهم مقيدّين وهم بملابسهم الداخلية فقط، وقاموا بتعذيبهم أكثر. استمر التنكيل الخطير طوال يوم كامل تقريبًا. نشر المعتدون صور الضحايا على شبكات التواصل الاجتماعي.[33] تم تهجير جميع سكان مجمع وادي السيق من منازلهم في ذلك اليوم.

32 هيومن رايتس ووتش، "الضفة الغربية: إسرائيل مسؤولة عن زيادة عنف المستوطنين"، 17.4.2024.

33 هاجر شيزاف، "سجائر مشتعلة، ضرب مبرح، ومحاولات الاعتداء الجنسي: مستوطنون وجنود ينكلون ويعذبون فلسطينيين"، **هآرتس**، 19.10.2023؛ هاجر شيزاف، "الجيش يطيح خمسة جنود مستوطنين من وحدة "سيفر همدبار" عقب تورطهم في الاعتداء على فلسطينيين"، **هآرتس**، 27.12.2023.

التهجير من وادي السيق، تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (تصوير: عمري عيران فاردي، أكتيفستيلز)

بعد عدة أيام من التهجير، رافقت الشرطة بعض السكان إلى وادي السيق ليعودوا لجمع أغراضهم المتبقية. ليكتشفوا أن معظم ممتلكاتهم الثمينة وأغراضهم ومعداتهم التي تقدر قيمتها بمئات الآلاف من الشواقل قد سرقت أو تعرضت للتخريب والتدمير. كما هدم المستوطنون المدرسة في وادي السيق التي افتتحت عام 2017 بمساعدة الاتحاد الأوروبي وكان يتعلم فيها أكثر من 100 طالب.[34]

عشت مع عائلتي في وادي السيق طوال 28 سنة. عشنا بهدوء وسكينة، عشنا حياة كريمة وشعرنا بالأمان. الوحيدون الذين أزعجوا الهدوء من وقت لآخر هم مفتشو الإدارة المدنية.

في بداية عام 2023 أنشئت بؤرة استيطانية على مسافة نحو 200 متر عنا، ومذ ذلك الحين قلبت حياتنا رأسًا على عقب. روّع سكان البؤرة الاستيطانية حياتنا وأرهبونا ليل نهار. استولوا على مراعينا، باشروا برعي قطعانهم في حقولنا واستولوا على مصادر مياهنا. قاموا بإطلاق طائرة بدون طيار في الهواء لاخافة وتهريب المواشي. اقتحموا الخيمة ليلًا، أحدثوا الضجيج وأخافونا جميعًا.

حاولت الصمود طوال سبعة أشهر، لكنني انكسرت أخيرًا ورحلت عن الأراضي التي عشنا عليها طوال عقود. بتهجيرنا، تركت مجتمعي وذكرياتي.
نعيم أبو عيد، وادي السيق

34 يوفال أبراهام، "خسرنا الأراضي، لقد بعنا المواشي". سكان القرى المُهجرة بالضفة الغربية خسروا كل شيء"، سيحا ميكوميت، 7.1.2024؛ هيومن رايتس ووتش، "الضفة الغربية: إسرائيل مسؤولة عن تصاعد عنف المستوطنين"، 17.4.2024.

مجمع وادي السيق: أعلى – أيار/ مايو 2023، أسفل – آب/ أغسطس 2024

***

نشعر وكأننا أشخاص لا قيمة لهم، أشخاص منسيون.
سلامة الكعابنة، عين سامية

هُجرت سبع تجمعات رعوية فلسطينية، تضم أكثر من 1,000 نسمة، طُردوا من منازلهم في غضون أقل من عامين. تُرك 100 ألف دونم خالية بالكامل تقريبًا من الوجود الفلسطيني المحليّ. وأجبرت سلسلة من التنكيل والانتهاكات طويلة الأمد من قبل السلطات، عنف المستوطنين، التهديدات اليومية، والأضرار الاقتصادية الجسيمة، مئات العائلات على هجر الأراضي التي اعتبروها موطنًا لهم طوال عقود، ودفعت في الواقع إلى ترحيلهم القسري.

ومع ذلك، لم يكن التهجير مصير أهالي المنطقة المختارة لهذا المشروع، بل كان نمطًا متكررًا في العديد من الأماكن في الأراضي المحتلة. ففي الأشهر الأولى بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، هجّر الإسرائيليون بالقوة سكان 20 مجمعًا فلسطينيًا من منازلهم في جميع أنحاء الضفة الغربية.[35]

عين سامية بعد التهجير، أيار/ مايو 2023 (تصوير: أورين زيف، أكتيفستيلز)

35 بتسيلم، "التهجير القسري للمجتمعات والأسر المعزولة في المنطقة C برعاية الحرب" (آخر تحديث: 30.10.2024).

بؤر المزارع الاستيطانية

على مدى العقد الماضي، أنشأ المستوطنون، بمساعدة الدولة، أكثر من 100 بؤرة زراعية استيطانية جديدة في جميع أنحاء الضفة الغربية. عادة ما تُقام بؤر المزارع الاستيطانية في أراضٍ أعلنتها إسرائيل "أراضي دولة"، ويقطن فيها عدد قليل من الناس، وفي أحيان عائلة شابة، وبعض المتطوعين. يستولي مستوطنو البؤرة الاستيطانية على أراضٍ شاسعة بواسطة تشييد مباني غير مرخصة، رعي المواشي في أراضي رحبة، الاستيلاء على مصادر المياه الطبيعية، وفي معظم الأحيان أيضًا بانتهاج العنف ضد السكان الفلسطينيين المحليين.[36] تُقام معظم بؤر المزارع الاستيطانية في مناطق محددة كمناطق C، ولكن في عام 2024 بدأ المستوطنون في بناء بؤر استيطانية جديدة في أراضي المنطقة B أيضًا، التي كانت حتى ذاك الحين خالية من المستوطنات الاسرائيلية.[37]

في المنطقة التي يركز عليها تقرير "مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون"، توجد 11 بؤرة مزرعة استيطانية أنشئت خلال السنوات 2019-2024، تتركز في ثلاث مجمعات رئيسية، جميعها في المناطق C. بالإضافة، توجد في هذه المنطقة مستوطنتان قديمتان هما كوخاف هشاحر وريمونيم، بالإضافة إلى البؤر الاستيطانية الثابتة معاليه شلومو وميتسبي كراميم اللتان أنشئتا أوائل العقد الأول من الألفينيات. تأسست بؤرة المزرعة الاستيطانية معليه أهوفيا عام 2020، وتقع على الجانب الغربي من طريق ألون، تشكّل هي الأخرى مصدرًا للعنف يؤذي احتمالات رعي مواشي المجتمعات الرعوية الفلسطينية بالمنطقة.

أنشئت الغالبية العظمى من بؤر المزارع الاستيطانية في الأراضي المُحتلة دون قرار من دولة إسرائيل، بمخالفة لسياسة الحكومة الرسمية، والتي تعرّفها على أنها غير قانونية. علاوة على ذلك، أنشئت جميع المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية بما يتعارض مع القانون الدولي.[38] في تموز/ يوليو 2024، ذكر الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية غير قانونية وأنه يتوجب على إسرائيل إنهاء وجودها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[39]

يصف تعريف القاموس لكلمة "الإرهاب" على أنه الاستخدام المنهجي للعنف ضد المجتمع المدني، كوسيلة لتحقيق أهداف وغايات خاصة أو سياسية.[40] تشارك بؤر المزارع الاستيطانية بشكل منهجي في البلطجة وتنتهج العنف لدبّ الذعر والخوف في صفوف مجتمعات الرعاة الفلسطينيين، بهدف معلن - تهجيرهم. بذلك، ينفذ المستوطنون في الواقع أعمال إرهابية ضد الفلسطينيين.

36 ييش دين، **رُعاة في مراعي غيرهم** (2021).
37 سلام الآن، "إنشاء ما لا يقل عن 7 بؤر استيطانية في المناطق B الخاضعة للسيطرة الفلسطينية"، 22.12.2024؛ هاجر شيزاف، "ضغط المستوطنون، ومجلس الوزراء صادق – وبدأ الضم أيضًا في الزحف إلى المنطقة B"، **هآرتس**، 22.12.2024.
38 **اتفاقية جنيف الرابعة** (1949)، المادة 49.
39 International Court of Justice, Advisory Opinion, Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem (July 2024).
40 قاموس أفنيون – القاموس العبري العبري، "الإرهاب".

الأضرار الناجمة عن هجمات المستوطنين في منزل في مجمع عين الرشاش، آب/ أغسطس 2023 (تصوير: عمري عيران فاردي، أكتيفستيلز)

مجمع ملأخي هشالوم (ملائكة السلام): مزرعة ملأخي هشالوم، مزرعة رشاش، مزرعة تئينا (التين)، مزرعة جال يوسيف

تأسست "مزرعة ملأخي هشالوم" (ملائكة السلام) عام 2015 في قاعدة عسكرية مهجورة، تقع على أراضي قرية المُغير. أنشئت البؤرة الاستيطانية غير القانونية جزئيًا داخل منطقة خضعت لأمر استحواذ عسكري من العام 1976، وجزئيًا على أراضٍ خاصة يُمنع أصحابها الفلسطينيون من ولوجها، بسبب أمر إغلاق عسكري صدر عام 1995.

وبالفعل في عام 2016، تواصلت منظمة ييش دين مع الجيش نيابة عن ملاك الأراضي من المُغير مطالبين بالسماح لهم بدخول أراضيهم وإبعاد المستوطنين الغزاة. ذكر في التوّجه أنه إلى جانب استخدام الإسرائيليين غير القانوني للأراضي الخاصة وأراضي المنطقة بموجب أمر استحواذ عسكري، أصبحت البؤرة الاستيطانية مركزًا

للعنف المُمنهج ضد السكان الفلسطينيين المحليين. من بين أمور أخرى، تم توثيق اعتداءات جسدية على السكان الفلسطينيين وتهديدهم، رشقهم بالحجارة، القيادة المتهوّرة، ودهس المواشي.[41]

أصدرت الإدارة المدنية 33 أمر هدم لمبانٍ غير مرخصة في البؤرة الاستيطانية، 12 منها في عام 2023. في السنوات الأولى من إنشاء البؤرة الاستيطانية، حاولت السلطات إخلاء "ملأخي هشالوم" (ملائكة السلام) عدة مرات، لكن المستوطنين عادوا وأقاموها. في النهاية، توقفت محاولات إنفاذ القانون من جانب الإدارة المدنية، وتوسعت البؤرة الاستيطانية على أراضٍ فلسطينية خاصة إضافية لتموضع نفسها كمزرعة أبقار وخراف. يتم تسويق لحم الحيوانات التي تربى في "ملأخي هشالوم" بجميع أنحاء إسرائيل، ويعرّفه أصحاب البؤر الاستيطانية بأنه "لحم عالي الجودة وصهيوني".[42]

في عام 2022، ناشدت منظمة ييش دين مرة أخرى قادة الجيش في الضفة الغربية وأشارت إلى أن مستوطني البؤرة الاستيطانية يستخدمون الرعي والاستيلاء على مصادر المياه والعنف لتقليص المراعي والأراضي الزراعية للمجتمعات الفلسطينية في محيط البؤرة الاستيطانية. وحذرت ييش دين من أن "الغرض بالطبع هو تهجير السكان الفلسطينيين والاستيلاء على الأراضي".[43]

في 9.1.2022 غادرنا أنا وأخي صباحًا للرعي كالمعتاد. في حوالي الساعة 10:00، مر على الشارع المحاذي دباب (تركتورون) بقيادة مستوطن مسلح يرتدي سروالًا عسكريًا حافي القدمين. قدم المستوطن من جهة البؤرة الاستيطانية ونظر إلينا واستدار عائدًا إلى البؤرة الاستيطانية. بعد فترة قصيرة، عاد المستوطن على الدباب (تركتورون) ومعه أربعة مستوطنين، ثلاثة منهم مسلحون. مروا على مقربة منا، وعلى مسافة نحو 500 متر منا، أنزل السائق أربعة المستوطنين الذين كانوا معه.

بعد أن ترجلوا، استدار بدبابه وباشر بالتقدم نحونا. مع اقترابه، بدأ في التزمير والتفحيط لأجل إخافة الخراف. خافت الخراف من الضجيج وباشرت بقطع الشارع بهلع إلى الجانب الجنوبي. عندما عبرت الخراف الطريق، اندفع المستوطن وقادت بسرعة مقتحمًا القطيع، ودهس أربع من الخراف. قُتل خروف واحد وأصيب ثلاثة آخرون بجروح خطيرة، مما اضطرنا لنقلهم لتلقي العلاج على التلة. بعد أن دهس الخراف، واصل المستوطن بالسير باتجاه ملأخي هشالوم.

سلمان أبو عليا، خربة جبعيت

41 ييش دين للمستشار القانوني للجيش في الضفة الغربية، "طلب إلغاء أمر الاستحواذ العسكري رقم ت/76/10 في أراضي قرية المُغير وإخلاء الغزاة ضمن حدود أمر الاستحواذ هذا"، 3.3.2016، 8.5.2016.

42 صفحة فيسبوك مزرعة ملأخي هشالوم (ملائكة السلام)، 31.5.2022.

43 ييش دين تتوجه لقائد القوات العسكرية في الضفة الغربية وآخرون، "المطالبة بإخلاء البؤرة الاستيطانية ملأخي هشالوم وإلغاء أو تقليص أمر الاستحواذ العسكري رقم ت/76/10"، 22.9.2022. ردت الإدارة المدنية على التوجه بعد 14 شهرًا في رد مقتضب وساخر بموجبه "سيتم تطبيق الأوامر وإجراءات الإنفاذ بموجب القانون، يشمل الأحكام، الاعتبارات العملياتية والأمنية، سياسة السلك السياسي بشأن مسألة إنفاذ وتطبيق القانون بالمنطقة" (الإدارة المدنية لييش دين، 8.11.2023).

المستوطن الداهس (تصوير: عائلة أبو عليا)

ويا للسخف، بدلًا أن تُتخذ بحقهم إجراءات الإنفاذ، حصل المستوطنون على مكافأة من الحكومة مقابل النشاط الإجرامي. في شباط/ فبراير 2023، قرر المجلس الوزاري الأمني السياسي المصغّر أن يضفي شرعية بأثر رجعي على البؤرة الاستيطانية "ملأخي هشالوم" وتنظيم مكانتها "كمستوطنة في مجلس بنيامين الإقليمي، على الأراضي التي هي ملك للحكومة".[44] هذه الشرعنة والتنظيم، التي تمت رغم الحقيقة حسبما هو معروف، أن أوامر الاستحواذ والإغلاق العسكرية للمنطقة لا تزال سارية، مكنت من توسيع "ملأخي هشالوم": بينما في عام 2022 كانت فقط أسرتان تستوطنان البؤرة الاستيطانية، بعد عامين استوطنت 20 عائلة في "ملأخي هشالوم".[45]

إلى جانب توسيع البؤرة الاستيطانية، تم إنشاء ثلاث بؤر استيطانية تابعة بجانبها. في عام 2020، أنشئت بؤرة استيطانية تسمى "مزرعة رشاش" على أراضي قرية دوما، شرق "ملأخي هشالوم"، وفي عام 2023، أنشئت بؤر استيطانية إضافية على أراضي قريتي كفر مالك والمُغير، المعروفة باسم "مزرعة هتئينا" (مزرعة التين) و"مزرعة جال يوسيف". أنشئت "مزرعة رشاش" و"مزرعة هتئينا" بجوار منطقة إطلاق النار 906 وبعض مبانيها حتى داخلها، لذلك يتم تعريف معظم المناطق التي يستخدمها المستوطنون للرعي على أنها مناطق إطلاق نار. أصدرت الإدارة المدنية أوامر هدم للمباني في هذه البؤر الاستيطانية، لكنها لم تنفذها أبدًا.

44 كجزء من قرار إضفاء الشرعية بأثر رجعي على عشرة بؤر استيطانية غير قانونية وشرعنتها زعمًا. قرار ب/6 للجنة الوزارية للأمن القومي (مجلس الوزراء السياسي الأمني المصغّر): تنظيم الاستيطان في منطقة يهودا والسامرة، 12.2.2023.

45 شلومو هخط، "الفتيان المتسربون، إطفاء الحرائق والمسائل الشرعية اليهودية: جولة في مزرعة هشومرون"، **ماكور ريشون**، 8.8.2024.

المستوطنون في عين الرشاش، آب/ أغسطس 2023 (تصوير: عمري عيران فاردي، أكتيفستيلز)

بانتهاج العنف ضد المجتمعات الفلسطينية التي تعيش في المنطقة، والاستيلاء على المراعي ومخزونات المياه، تقييد الحركة ومنع رعي المواشي، استولت بؤر المزارع الاستيطانية الأربع في مجمع "ملأخي هشالوم" على أراضٍ تبلغ مساحتها نحو 35 ألف دونم. وازدادت أعمال العنف المنبعثة من البؤر الاستيطانية، وبلغت ذروتها بعد 7 أكتوبر، وأدت عام 2023 إلى التهجير القسري لتجمعات القبون، عين الرشاش، وخربة جبعيت.

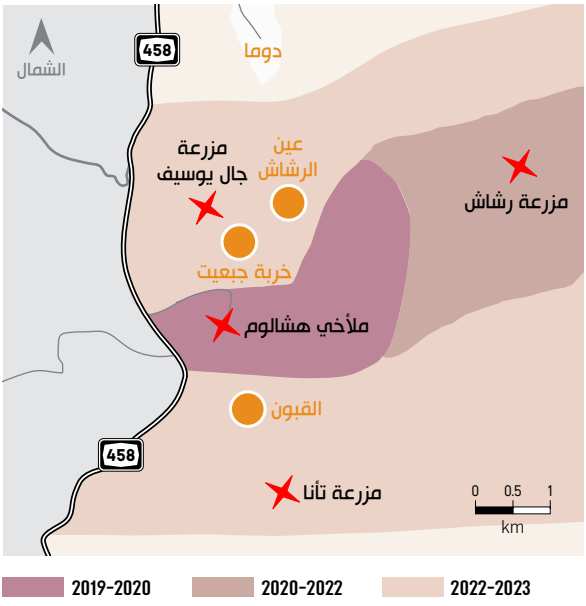

التوسع المقدر في الاستيلاء على البؤرة الاستيطانية "ملأخي هشالوم" وملحقاتها على المراعي بحسب السنوات

مجمع كوخاف هشاحر: معوز إستير، مزرعة ميخا، هبلاديم، معليه شلومو جنوب

تأسست مستوطنة كوخاف هشاحر منتصف السبعينيات كبؤرة عسكرية لوحدة "ناحل" وتمدنت بعد بضع سنوات من مستوطني نواة غوش إيمونيم. في أوائل العقد الأول من الألفينيات، أنشئت البؤر الاستيطانية معاليه شلومو ومتسبي كراميم في محيط المستوطنة، والتي أصبحت بمرور الوقت بؤرًا استيطانية راسخة.[46] بالإضافة إلى ذلك، تم بناء عدد من البؤر الاستيطانية الأصغر وتفكيكها وإعادة بنائها في مواقع مختلفة بالمنطقة على مدى السنوات العشرين الماضية. منذ عام 2019، استقرت ثلاثة من هذه البؤر الاستيطانية في مواقع ثابتة - موقع "هبلاديم" جنوب شرق كوخاف هشاحر، وهو موقع استيطاني جنوب معاليه شلومو، وبؤرة "معوز إستير" الاستيطانية الواقعة شمال كوخاف هشاحر.

في تقرير بثته "كان الإخبارية" عام 2021، قام مستوطنان يبلغان من العمر 17 عامًا كانا على وشك الزواج وبناء منزلهما في البؤرة الاستيطانية غير القانونية "معوز إستير" المُقامة على بعد أقل من كيلومتر جوي من مجمع عين سامية. الفتاة في التقرير تعبّر عن إعجابها بالمنظر لكنها تأسف لأنه يشمل أيضًا "البدو"، يرد زوجها المستقبلي بأن "البدو لن يبقوا هنا في غضون عامين، وحينها سيصبح المنظر جميلًا".[47] بعد عام ونصف، تحققت الرؤية العنيفة للمستوطنين وأصبحت حقيقة قاسية. في أيار/ مايو 2023، هُجّر مجمع عين سامية من معقله، الذي أشار إليه زوج المستوطنين الشابين في التقرير.

لقطة شاشة: كان الإخبارية، 22.11.2021

46 ببش دين. بنوايا غير حسنة - البؤرة الاستيطانية غير القانونية 'متسبيه كراميم' ومحاولات شرعنتها (شباط/ فبراير 2022).
47 كان الإخبارية، ""تلة الفتيات"" 22.11.2021.

لم تكن كلمات المستوطن في التقرير محض نبوءة، بل خطة منظمة لتهجير المجتمعات الفلسطينية. وصف أحد سكان البؤرة الاستيطانية نهج المستوطنين: "أمام معوز إستير كانت خيمة بدوية ضخمة تضم عدة آلاف من الماعز الذين كانوا رمزًا في المنطقة المجاورة لدرجة لم نتخيل أنهم سيرحلوا، **اختنقوا ببطء ورحلوا في يوم من الأيام** لأنه لم يتبقَ أمامهم مراعٍ للمواشي، بعضهم رحل إلى الأردن وتراجع بعضهم إلى القرى العربية".[48] بعد التهجير القسري لمجمع عين سامية، أبدى مدراء صفحة فيسبوك للبؤرة الاستيطانية "معوز إستير" فرحتهم بتهجير الأهالي من منازلهم، بل وأكدوا مسؤوليتهم "للنضال" الذي آل إلى هذه النتيجة.

من صفحة الفيسبوك "معوز إستير"، 31.5.2023

ترجمة المنشور:

نشاهد النتائج.
باذن الله، وبعد سنين من النضال على الأرض، يسعدنا أن نشهد رحيل خيمتين بدويتين، تقعان بجانب معوز إستير.
هذه العملية ستُتيح لنا المزيد من التوّسع في أراضي بلادنا، قبيل مشروع استيعاب عائلات إضافية سيُفتح عمّا قريب.
انسحاب العدو يُثبت – بهذه الطريقة فقط نحقق الاستيطان اليهودي.

"إصعد التلال وسنرثها لأنه بالله نقدر على كل شيء".

---

48 عوز يسرائيل شفارتز، "التلال التي تُفشل خطة فياض: الفصل 2 – "معوز إستير نموذج نجاح"، سروجيم، 6.9.2024 (التشديد مضاف).

المنازل المدمرة لمجمع عين سامية. في الخلفية البؤرة الاستيطانية معوز إستير ومستوطنة كوخاف هشاحر، أيار/ مايو 2023 (تصوير: أورن زيف، أكتيفستيلس)

عام 1980 وصلنا إلى عين سامية، على أرض كفر مالك. كسبنا رزقنا من الزراعة وقطعان مواشينا، عشنا بهدوء حتى قبل بضع. عندما بدأ المستوطنون في بناء بؤر استيطانية على التلال من حولنا، تدريجيًا بدأوا في الاستيلاء على آبارنا، إغلاق المراعي بشتى من السواتر والعوائق، وبالتالي الاستيلاء على آلاف الدونمات التي اعتدنا على الرعي فيها. في الوقت نفسه، انتهجوا العنف الشديد ضد رعاتنا واعتدوا على المواشي والحيوانات. أصبحت حياتنا لا تطاق. الجميع يتعاون مع المستوطنين من أجل تهجيرنا من المنطقة. شعرنا بأننا منبوذون، لا حول ولا قوّة لنا.

محمد الكعابنة، عين سامية

في عام 2020، أنشأت ميخا سوداي البؤرة الاستيطانية المعروفة باسم "مزرعة ميخا"، على بعد ثلاث كيلومترات شمال مستوطنة كوخاف هشاحر. ووفقًا لمنشور على موقع "هكول هيهودي" (الصوت اليهودي)، فقد تم إبعاد شخص بهذا الاسم من الضفة الغربية في عام 2014 بموجب أمر إداري صادر عن الجيش، بسبب "تورطه الشخصي [...] في أنشطة محظورة وعنيفة وخطيرة ضد السكان الفلسطينيين وضد قوات الأمن".[49]

نمت "مزرعة ميخا" واستولت من خلال العنف ضد الفلسطينيين على المراعي والأراضي الزراعية على نطاق واسع. لم يتم تنفيذ سبعة أوامر هدم صادرة عن الإدارة المدنية لمزرعة ميخا في السنوات 2022-2021.

49 قناة يوتيوب أهارون يارون خلف، "فيديو عن ميخا سوداي – ابن أفيشاي ورافيد"، 17.9.2022؛ أفراهام شابيرا، "انتقام الشاباك؟ أوامر إبعاد لليهود"، هكول هيهودي (**الصوت اليهودي**)، 6.11.2014.

واعتبارًا من عام 2024، يُسيطر مجمع البؤر الاستيطانية حول مستوطنة كوخاف هشاحر على نحو 35 ألف دونم من أراضي قريتي دير جرير وكفر مالك.

جمعة بعيرات

أنا من سكان كفر مالك. أملك أرضًا زراعية خاصة شرق طريق ألون. حتى قبل عامين كنا نصل إلى الأرض دون أي مشاكل ونستصلحها. منذ أن جاء مستوطن وأقام مزرعة على الأرض المطلة على أراضيي، بدأت المشاكل والعنف، والتي شملت هجمات واعتداءات المستوطنين علينا. عمليًا، لا يمكنني بلوغ الأرض لأنني إذا فعلت ذلك، فأنا أخاطر بحياتي.

مزرعة ميخا بها قطيع كبير. في أحد الأيام رأيت من مسافة أن أرضي حرثت. اليوم تشجعت لأول مرة لأسافر إلى الأرض ورأيت أن المستوطنين حرثوا وزرعوا القمح. تقدمت بشكوى ضد المستوطن لدى الشرطة. [تم إغلاق الملف بدون توجيه لائحة اتهام]

جمعة بعيرات، كفر مالك

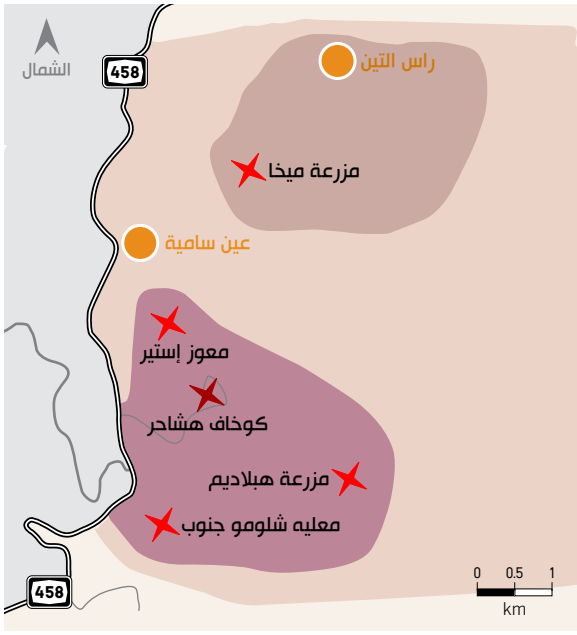

التوسع المقدر لاستيلاء بؤر المزارع الاستيطانية المحيطة بمستوطنة كوخاف هشاحر على المراعي، بمر السنين

مجمع ريمونيم: مزرعة ريمونيم، مزرعة زوهار، مزرعة همكوخ

عام 2019، أنشأ نيريا بن بازي بؤرة مزرعة استيطانية بالقرب من مستوطنة ريمونيم. تم إنشاء مزرعة ريمونيم على مساحة صغيرة من أراضي الدولة المحاطة بأراضي خاصة تابعة لسكان قرية الطيبة، التي استصلحها مجمع رُعاة المُعرجات طوال أكثر من 30 سنة.

في مقابلة إعلامية عام 2024، وصف بن بازي بكلماته الخاصة الغرض من البؤرة الاستيطانية، والوضع في المنطقة قبل إنشائها واليوم: "قبل عقد من الزمان لم تكن هناك مزارع في منطقة طريق ألون وكانت جميع المناطق المحيطة بالمستوطنات هناك مشبعة بالبناء غير المرخص، والمخيمات التي يمكن أن تصبح قرى. اليوم هناك عدد أقل بكثير من هذه الخيام، لأن هناك حراسة في المنطقة. وهكذا، بدلاً من الامتداد الفلسطيني الجغرافي الذي سيصبح الهيكل الأساسي لدولة فلسطينية، هناك امتداد من الوجود اليهودي".[50]

"حراسة المنطقة" كما وصفها بن بازي، تتم في الواقع من خلال رعاية المواشي على الأراضي الفلسطينية، الاستيلاء بالقوة على مصادر المياه، مهاجمة الرعاة الفلسطينيين، تهديدهم واقتحام ديارهم.

أصبح النهج الناجح في المنطقة القريبة من البؤرة الاستيطانية "مزرعة ريمونيم" نموذجًا للعمل، واستنسخ إلى مواقع أخرى أيضًا. وأنشئت بؤرتان ملحقتين بالقرب – "مزرعة زوهار" التي أنشئت عام 2021 بالقرب من مجتمع المُعرجات الشرقية و"مزرعة همكوخ" التي أقيمت في بداية 2023، على بعد أمتار قليلة من مساكن مجتمع وادي السيق. وهكذا، من خلال العنف والإرهاب، في غضون أقل من خمس سنوات، استولى المستوطنون على أكثر من 30 ألف دونم من أراضي قرى دير جرير والطيبة ورامون ودير دبوان.

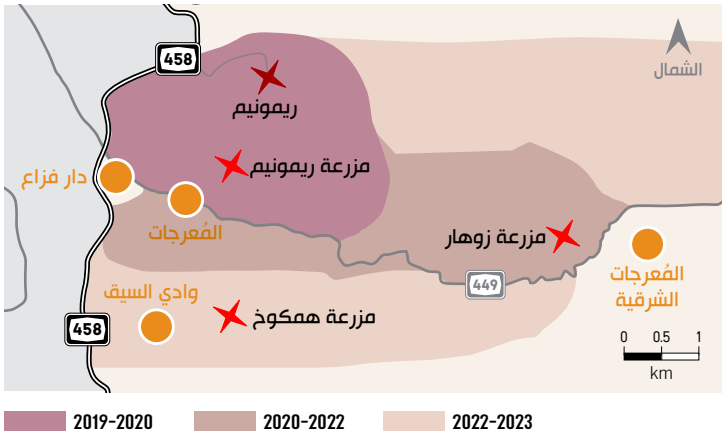

التوسع المقدر في استيلاء بؤر المزارع الاستيطانية المجاورة لمستوطنة ريمونيم على المراعي، بحسب السنوات

50 شيلو فريد، "أبو المزارع" منطقة بنيامين يدفع ثمن مؤامرات "عنف المستوطنين"، **ماكور ريشون**، 02.06.2024.

تتلقى "مزرعة ريمونيم" الدعم والشرعية من الحكومة، الجيش والشرطة. أكد بن بازي بشهادته أن "الضباط في المنطقة أجروا حوارًا مثمرًا معه وغالبًا ما ساعدوه"، وأضافت زوجته أن الجيش اعتبرهم "بحق وحقيقة جزءًا من الأمن المحلي".[51] وإن عُرف السبب بطل العجب، فلا مفاجأة بأن المباني التسعة التي أصدرت الإدارة المدنية أوامر الهدم ضدها بقيت على حالها. علاوة على ذلك، في 10 أيار/ مايو 2023، وصلت قوات الإدارة المدنية وشرطة الحدود إلى "مزرعة همكوخ" لغرض هدم المباني غير المرخصة بالبؤرة الاستيطانية، ولكن وفقًا لـ"كان الإخبارية" تم إيقاف الإخلاء "بأمر من جماعة سموطريتش".[52]

في أعقاب الزيادة الهائلة في العنف ضد الفلسطينيين في مُحيط "مزرعة ريمونيم" بعد بدء الحرب في غزة، خلال كانون الثاني/ ديسمبر 2023، أعلن قائد القيادة المركزية عن نية إصدار أمر إبعاد إداري ضد بن بازي. أبعد بن بازي بأمر إداري من جميع أراضي الضفة الغربية ما عدا مستوطنة أريئيل. وحظر يجب عليه الاتصال بعدد من ناشطي اليمين. وأوضح مسؤولو الأمن سبب أمر الابعاد:

> يوجد في أراضي يهودا والسامرة العديد من العناصر المتطرفة والعنيفة، بما في ذلك أصحاب المزارع الأفراد الذين يرسلون الشباب لبدء مواجهات عنيفة مع الفلسطينيين مع تعريض حياة الإنسان للخطر. **شارك نيريا بن بازي، صاحب مزرعة في منطقة بنيامين، في سلسلة من الحوادث العنيفة في الأشهر الأخيرة، حيث أرسل الشباب لمواجهة الفلسطينيين مع تعريض حياة المتورطين للخطر.** إثر نشاطه العنيف، تقرر إبعاده إداريًا من المنطقة. في ظل الحرب، هناك شعور في صفوف العناصر المتطرفة بأنها "ساعة نشاط" لإيذاء العرب.[53]

مستوطن يرعى أبقار على أراضي قرية الطيبة، في المنطقة التي هُجر منها مجمع المُعرجات، آب/ أغسطس 2023 (تصوير: ييش دين)

51 ذات المرجع.
52 صفحة X كان الإخبارية، 10.5.2023.
53 شيلا فرايد، "أبو المزارع" في منطقة بنيامين يدفع ثمن مؤامرات "عنف المستوطنين"، **ماكور ريشون**، 06.02.2024 (التأكيد مضاف).

على الرغم من تصميم جهاز الأمن الإسرائيلي على أن نشاط البؤرة الاستيطانية قد يشكل خطرًا على البشر، استمر الدعم المؤسساتي لـ"مزرعة ريمونيم". بعد أيام قليلة من إعلان قائد القيادة المركزية، جاء وزير التراث عميحاي إلياهو وكبار الحاخامات إلى البؤرة الاستيطانية لمؤازرة بن بازي ونشاطه. في شباط/ يناير 2024، قامت وزارة الزراعة بتحويل 12 ألف شيكل إلى البؤرة الاستيطانية غير القانونية، كمنحة لتشجيع الرعي في الأراضي والمراعي المفتوحة.[54]

عام 1985 قدمنا إلى هذه المنطقة. في عام 2019، أنشأ المستوطنون بؤرة استيطانية ومنذ ذلك الحين، تغيرت حياتنا بالكامل. خطر المستوطنين فوري، وحاضر في أي وقت وفي أي لحظة. تعرضهم لنا بدأ بمنع الوصول، وبعدها طوّروا قطيعًا كبيرًا من الخراف والبقار، توّزعوا في حقولنا المحروثة والمزروعة وهكذا منعونا من الوصول للمراعي.

المستوطن، مستخدمًا شبيبة التلال التي تعيش في البؤرة الاستيطانية، أضر بنا مرات لا حصر لها. في البداية فقط في المناطق القريبة من بؤرة استيطانية، ولكن ببطء وثقة غزوا واحتلوا المزيد والمزيد من الأراضي.

سليمان الكعابنة، وادي السيق

أنا من سكان المُعرجات الشرقية. منذ إنشاء مزرعة بن بازي وبشكل رئيسي منذ إنشاء بؤرة زوهار الاستيطانية، أصبحت حياتنا كابوسًا متواصلًا. كلما حاولنا اجتياز الطريق مع القطيع، يظهر المستوطنون مسلحين بالبنادق ويهددوننا. إنهم يجلبون معهم الكلاب أيضًا لتخيف القطيع. لقد أطلقوا النار على حمارنا مؤخرًا. في الليل يقتحمون الخيام ويمشون مسلحين بين المنازل. فقدنا تمامًا الشعور بالأمان. أربع عائلات رحلت عن المنطقة.

محمد مليحات، المعرجات الشرقية

على عكس الدعم الرسمي من دولة إسرائيل، رد المجتمع الدولي بإدانة العنف ضد الفلسطينيين الصادر عن "مزرعة ريمونيم". في آذار/ مارس، نيسان/ أبريل، وتشرين الثاني/ نوفمبر 2024، أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن فرض عقوبات اقتصادية فردية على نيريا بن بازي وأصحاب المزارع الآخرين. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض إن المستوطنين الذين تمت معاقبتهم شاركوا في "أعمال عنف متكررة ضد الفلسطينيين، وفي بعض الحالات أيضًا ضد إسرائيليين، في الضفة الغربية".[55] كما أعلنت اليابان وأستراليا في وقت لاحق فرض

54 أفراهام بلوخ، "وزير التراث ينتصر لنيريا بن بازي، الذي سيُبعد بأمر إداري"، **معاريف**، 10.12.2023 ؛ ياعيل فريدسون، "وزارة الزراعة تموّل بؤر المزارع الاستيطانية، يشمل مستوطن فُرضت عليه عقوبات لاحقًا"، **هآرتس**، 13.6.2024.

55 بن صامويلس وهاجر شيزاف، ""الولايات المتحدة تفرض العقوبات على بؤرتي مزارع استيطانية وثلاثة مستوطنين في الضفة الغربية"، **هآرتس**، 14.3.2024؛ أمير تيبون، بن صامويلس، هاجر شيزاف وجوشوا (جوش) برينر، "الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يفرضان عقوبات على المستوطنين، بينهم مؤسسة ليهافا وغوبشطاين"، **هآرتس**، 19.4.2024؛ U.S. Department of State, "Imposing Further Sanctions to Promote Peace, Security, and Stability in the West Bank", 14.3.2024.

عقوبات شخصية على بن بازي "لتورطه في هجمات عنيفة ضد الفلسطينيين". في تموز/ يوليو 2024، فرضت حكومة الولايات المتحدة أيضًا عقوبات على "مزرعة ريمونيم" ومزرعة همكوخ" ككيانات اقتصادية، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 فرضت عقوبات شخصية على زوهار صباح.[56]

***

إنشاء بؤر المزارع الاستيطانية ومنهج المستوطنين الذين يعيشون فيها هي طريقة منظمة مصممة لتحقيق هدف معلن: الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. من خلال أعمال العنف والإرهاب، يؤذي المستوطنون جسديًا، نفسيًا، واقتصاديًا بالمجتمعات الرعوية الفلسطينية وهجّروا أهاليها وطردوهم من منازلهم.

تدعم دولة إسرائيل هؤلاء المستوطنين العنيفين وتضع يدها بيدهم من أجل تهجير الفلسطينيين وسلبهم أراضيهم. يعمل المستوطنون كميليشيات مسلحة برعاية الدولة، وفي غياب إنفاذ القانون يستنسخون نموذج عملياتهم في مناطق واسعة. بهذا المنوال يشكّل المستوطنون في بؤر المزارع الاستيطانية أداة مدمرة إضافية في صندوق الأدوات الإسرائيلي، المصمم لتحقيق رؤية الضم والاستيطان في الضفة الغربية.

56 إيتمار أيخنر، "اليابان تعلن عن عقوبات ضد 4 مستوطنين عنيفين"، ynet، 23.7.2024؛ أمير تيبون، "أستراليا تفرض عقوبات على سبعة مواطنين ومؤسسة إسرائيلية متورطين بالعنف ضد المستوطنين"، هآرتس، 25.7.2024؛ هجار شيزاف، أمير تيبون، وبن صامويلس، "الولايات المتحدة تفرض العقوبات على "أمناه"، المؤسسة المركزية الناشطة لانشاء مستوطنات في الضفة"، هآرتس، 18.11.2024؛ في كانون الثاني/ يناير 2025، ألغى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس بايدن على المستوطنين العنيفين؛ U.S. Department of State, "Designation of Individuals and Entities Contributing to Violence and Instability in the West Bank", 11.7.2024.

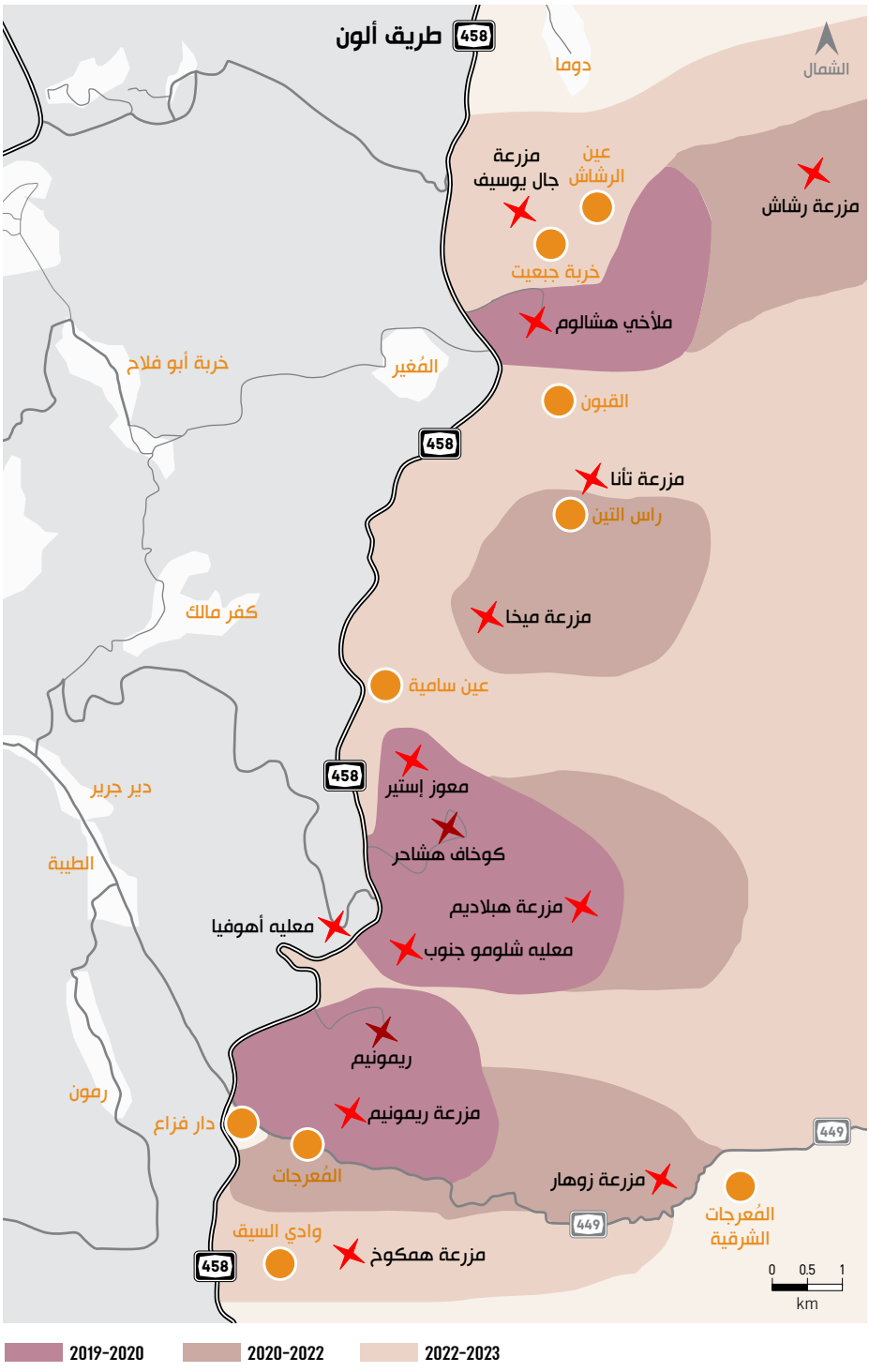

التوسع المقدر لاستيلاء بؤر المزارع الاستيطانية على المراعي شرق طريق ألون، بحسب السنوات

سياسة إسرائيل

في عام 2013، شجعت إسرائيل مشروعًا لتركيز المجتمعات الرعوية الفلسطينية شرق رام الله، في بلدة واحدة سيتم إنشاؤها في غور الأردن. خطة "رمات نوعيمة" (تلة النعيمة)، والتي اكتملت دون التشاور مع السكان الفلسطينيين وتجاهل احتياجاتهم، كان يُفترض أن تقتلع وتُهجّر نحو 12,5 ألف شخص من ثلاث قبائل مختلفة – عرب الجهالين، الكعابنة والرشايدة، وتعيد توطينهم.[57] في نهاية المطاف تم تجميد الخطة الرسمية، لكنها تُشير إلى نوايا دولة إسرائيل بالتهجير والنقل القسري للمجتمعات الفلسطينية التي تعيش شرق محور ألون. عام 2023 تحققت هذه النوايا بوسائل أخرى.

يمنح القانون الدولي القائد العسكري للقوات الحكومية، لكنه لا يجعله صاحب السيادة على الضفة الغربية. الاعتبار المركزي الذي يجب أن يوجه تفعيل الصلاحيات العسكرية للجيش وإدارة الأراضي المحتلة هو مصلحة السكان المحليين ومبدأ الحفاظ عليها القائم، إلى جانب ضمان مصالح المُحتَل الأمنية.[58]

أقرت المحكمة العليا الإسرائيلية في قرارها أيضًا أنه يجوز للقائد العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية ممارسة صلاحياته في الأراضي المحتلة، إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار اعتبارات ذات صلة فقط – بما يخدم مصلحة السكان المحليين والأمن:

> لا يحق للقائد العسكري اعتبار المصالح الوطنية، الاقتصادية، والاجتماعية لدولته، طالما أنها لا تؤثر على مصلحته الأمنية في المنطقة أو مصلحة السكان المحليين.[59]

وعلى الرغم من كل هذا، فإن إسرائيل لا تفي بالشروط التي يحددها القانون الإنساني الدولي. إن مشروع إسرائيل الاستيطاني في الضفة الغربية يتعارض مع القانون الدولي، وهو في الواقع مصدر ودافع جميع الأحداث الموصوفة في هذا التقرير. بالإضافة إلى ذلك، فإن التصوّر الإسرائيلي بأن أراضي المنطقة C ملكها وسياسة الحكومة المُعلنة، مدعومة بالأفعال، الساعية لضم على الأقل أجزاء من الضفة الغربية وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، هي أيضًا تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي.[60]

على الرغم من أن الموقف الرسمي لإسرائيل هو أن معظم بؤر المزارع الاستيطانية في الضفة الغربية غير قانونية، إلا أنها في واقع الأمر تُقام وتتوسع بفضل دعم فاعل ونشط من الدولة وتجاهلها انتهاكات القانون في هذه

57 عميرة هس، "إسرائيل تروج لإجلاء آلاف البدو الفلسطينيين من منطقة القدس إلى بلدة جديدة في غور الأردن"، **هآرتس**، 16.9.2014؛ بتسيلم، "الإدارة المدنية تخطط لطرد آلاف البدو من أماكن إقامتهم وتركيزهم في مستوطنة لا تناسب احتياجاتهم"، 17.9.2014.

58 **اتفاقية قوانين وأعراف الحرب البرية بما في ذلك اللوائح المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية** (لاهاي 1907)، المادة 43 من اللوائح المساعدة.

59 محكمة العدل العليا 393/82، جمعية إسكان المعلمون التعاونية المحدودة المسؤولية ضد قائد قوات الجيش في يهودا والسامرة وآخرين، قرار محكمة 28.12.1983.

60 ييش دين، ما وراء الحدود: الأسرلة المُمأسسة لمناطق C وانتهاك حقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيين (تشرين الأول/ أكتوبر 2022)؛ ييش دين، **الانقلاب الصامت** (2024).

البؤر. تدعم سلطات الدولة - الوزارات الحكومية ومنتخبي الجمهور، الجيش، الإدارة المدنية، والشرطة – بؤر المزارع الاستيطانية وتساعدها بمتنوّع من الوسائل، تحت طائلة الأهداف المشتركة.

من المهم التأكيد على أن المستوطنين في بؤر المزارع الاستيطانية ينشطون في فراغ سلطوي، في منطقة خالية من القانون والسلطات الفاعلة. بل على العكس من ذلك، العنف اليومي ضد الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم، والذي أدى في النهاية إلى التهجير القسري للمجتمعات الرعوية، يجري برعاية دولة إسرائيل وبدعمها.

الحكومة والكنيست

في كل عام، تتلقى بؤر المزارع الاستيطانية عشرات الملايين من الشواقل من أموال الخزينة العامة التي يموّلها المواطنون الإسرائيليون. ست وزارات حكومية - الزراعة؛ الاستيطان والمهام الوطنية؛ التعليم؛ الرفاه الاجتماعي؛ الأمن؛ وزارة النقب والجليل والحصانة القومية – تقوم مباشرة أو بشكل غير مباشر بتمويل البؤر الاستيطانية. تمنح إسرائيل بؤر المزارع الاستيطانية مساعدات مالية وقروض، تربطها بالبنية التحتية وتشق لها الطرقات، تخصص لها المراعي، توّفر لها الأمن، وتشتري لها مجموعة متنوعة من المعدات. وقد منح تعيين بتسلئيل سموطريتش وزيرًا للمالية دفعة إضافية لهذه السياسة، وعزز تدفق مبالغ طائلة من مال الخزينة العامة إلى المشروع الاستيطاني، بما في ذلك إلى بؤر المزارع الاستيطانية. في الوقت نفسه، يقدم الصندوق القومي اليهودي، المجالس الإقليمية للمستوطنات، شعبة الاستيطان، جمعية "أمناه" وجمعيات مثل "ريجافيم"، "أرتسينو" و"هشومر يهودا والسامرة" – التي تحصل كلها على تمويل كامل أو جزئي من الخزينة العامة – هي الأخرى منحًا ومساعدات لبؤر المزارع الاستيطانية.[61]

خلال عام 2024، فرضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا عقوبات اقتصادية على مؤسسة "أمناه" - حركة "غوش إيمونيم" الاستيطانية، التي تشكل القوة الدافعة وراء إنشاء العديد من بؤر المزارع الاستيطانية. ينص إعلان العقوبات الأمريكية على أن "المستوطنين وبؤر المزارع الاستيطانية التي تدعمها أمناه تلعب دورًا رئيسيًا في تطوير المستوطنات في الضفة الغربية، والتي يخرج منها المستوطنون لارتكاب أعمال عنف"، وأن "أمناه تنتهج بشكل استراتيجي بؤر المزارع الاستيطانية التي تدعمها بالتمويل والإقراض وبناء البنية التحتية، من أجل توسيع المستوطنات والاستيلاء على الأراضي"[62]

يعمل لوبي كبير من منتخبي الجمهور، بعضهم مستوطنون بأنفسهم، لإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية غير القانونية وحتى إنكار عنف المستوطنين. على سبيل المثال، "اللوبي من أجل أرض إسرائيل" في الكنيست يسعى "لدعم النشطاء الميدانيين في التلال والمزارع"؛ عضو الكنيست بتسلئيل سموطريتش حضر انشاء البؤرة الاستيطانية "معاليه أهوفيا" وادعى أن "عنف المستوطنين هو كذبة معادية للسامية ينشرها أعداء إسرائيل"؛ أما، وفقًا لعضو الكنيست ليمور سون هار- ميليخ فإن " سكان المزارع [...] هم الطلائعيون الجدد الذين يحرسون

61 ييش دين، **زعاة في مراعي غيرهم** (2021) ؛ هيلو جلازر وهاجر شيزاف، "حكومة نتنياهو لا تسمح فقط بالإرهاب اليهودي في الضفة الغربية. إنها تموله. تحقيق"، **هآرتس**، 10.10.2024.

62 U.S. Department of the Treasury, "Treasury Targets Organization with Ties to Violent Actors in the West Bank", 18.11.2024.

عشرات الآلاف من الدونمات من أرض الوطن"، أما النائب سيمحا روطمان فيدعي أن عنف المستوطنين هو مؤامرة هدر دماء؛ في حين أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يزعم عدم وجود مثل هذا الأمر (عنف المستوطنين)، "إنها حملة".[63]

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على إضفاء الشرعية بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية المقامة بشكل غير قانوني وتنظيم مكانتها كمستوطنات قانونية بحسبها، كما حدث مع بؤرة المزرعة الاستيطانية "ملأخي هشالوم" (ملائكة السلام). في شباط/ فبراير 2024، أوعز الوزير سموطريتش إلى رئيس الإدارة المدنية بتنفيذ قرار المجلس الوزاري المُصغّر من العام السابق، والاعتراف بـ 70 بؤرة استيطانية، منها ثمانية بؤر مزارع استيطانية باعتبارها "مواقع قيد التنظيم"، لأجل ربطها بالبنى التحتية وتجنب إجراءات الإنفاذ ضد البناء غير المُرخص فيها. من الواجب التذكير بأن الحكومات الإسرائيلية السابقة أيضًا قدمت الدعم للبؤر الاستيطانية غير الشرعية، لكن الحكومة الحالية تغير طابع السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية بشكل جذري. وتم تضمين الالتزام بالعمل على تنظيم البؤر الاستيطانية في الاتفاقيات الائتلافية المُبرمة بين الليكود وبعض أحزاب الائتلاف، مما يسمح بإجراء تغييرات جذرية ميدانيًا.[64]

إنشاء البؤرة الاستيطانية "مزرعة هتئينا"، حزيران/ يونيو 2023 (تصوير: أفيشاي موهار)

63 حزقي باروخ، "تم إطلاق لوبي أرض إسرائيل في الكنيست: "لم نرغب في إيذاء أي شخص"، **القناة 7**، 27.3.2023؛ **القناة 7**، "أنشأ أصدقاء الراحل أهوفيا سنداك مزرعة في ساحة الكارثة"، 23.12.2020؛ صفحة بتسالئيل سموطريتش على موقع X، 1.2.2024؛ صفحة ليمور سون هار- ميليخ على موقع X، 15.4.2024؛ توفا تزيموكي وعيناف حلبي، "روطمان: عنف المستوطنين؟ فرية ومؤامرة هدر دماء ا توثيق: ملثمون يضرمون النيران في منزل فلسطيني، **ynet**، 7.8.2024؛ أريئيل كهانا، "نتنياهو حول عنف المستوطنين": "هناك جهات هنا تشوه سمعة المستوطنين"، **يسرائيل هي وم**، 17.12.2023.

64 ييش الدين، **الانقلاب الصامت** (2024).

الإدارة المدنية

الإدارة المدنية هي وحدة عسكرية مسؤولة عن تنفيذ السياسة المدنية في المنطقة C. تنشط الإدارة المدنية في انتهاك للقانون الدولي بشكل علني للمبادرة وتشجيع صيرورات من شأنها أن تبلور الضفة الغربية بموجب مصالح إسرائيل.[65] تتناول صلاحيات الادارة المدنية الواسعة معظم جوانب الحياة في الأراضي المحتلة، وتشمل تطبيق سياسة الأراضي، التخطيط والبناء في المنطقة C. لذلك، يدور الحديث عن هيئة ذات تأثير حاسم فيما يتعلق ببؤر المزارع الاستيطانية الإسرائيلية والمجتمعات الرعوية الفلسطينية.

على رأس التغييرات الدراماتيكية التي أجريت في العامين الماضيين في أسلوب سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية تقع الثورة التي أحدثها الوزير سموطريش في الإدارة المدنية. يشغل سموطريتش منصبًا مزدوجًا، وزير المالية المسؤول عن ميزانية الدولة ووزير في وزارة الأمن – وهو منصب جديد صُمم بحسب طلبه - المسؤول عن جميع جوانب المدنية في الضفة الغربية. أدى إجراءان رئيسيان اتخذهما سموطريتش إلى تبني وتسييس إدارة الأراضي المحتلة. أولاً، داخل وزارة الأمن، أسس هيئة تسمى "مُديرية الاستيطان" خاضعة مباشرة لإمرة الوزير سموطريتش. ثانيًا، تعيين مدني في منصب نائب رئيس الإدارة المدنية، يتبع مباشرة لرئيس مُديرية الاستيطان وليس لرئيس الإدارة المدنية. بفعل هذه الإجراءات صودرت صلاحيات واسعة من الجيش ونُقلت إلى جهات مدنية قريبة من المشروع الاستيطاني، وبالتالي تم تسخير الإدارة المدنية أكثر من أي وقت مضى لسياسة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية التي تروج لها الحكومة.[66]

في آذار/ مارس 2024، كشف رئيس القيادة المركزية، اللواء يهودا فوكس، أنه منذ إنشاء "مُديرية الاستيطان" التابعة لسموطريتش، سُجل ارتفاع بعدد المباني غير المُرّخصة التي بناها الإسرائيليون في جميع أنحاء الضفة الغربية. وفقًا للواء، فإن الغالبية العظمى من شق الطرقات وإنشاء المباني غير المُرخصة تمت على أراضٍ فلسطينية خاصة. وأضاف فوكس أنه "خلال هذه الفترة، تراجع الإنفاذ حد الاختفاء بالكامل على البناء الإسرائيلي غير المُرخص"، فيما بالمقابل "توافق المُديرية بانتظام بشكل كامل على خطة الإنفاذ تجاه البناء الفلسطيني غير المُرخص". ويلخص فوكس بقوله إن هذا الوضع يشجع على استمرار الجنوح الجنائي للمستوطنين.[67]

من الواضح أن سياسة تخصيص أراضي الدولة (الأراضي العامة) في المنطقة C ميّزت على مر السنين بين المستوطنين الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين. تشير البيانات الأخيرة التي نشرتها الإدارة المدنية إلى أنه اعتبارًا من عام 2018، خصصت 674,459 دونمًا من أراضي الدولة للإسرائيليين، وفقط 1,625 دونمًا لخدمة الفلسطينيين. أي أن 99,76% من أراضي الدولة المُعدّة لأي استخدام في الضفة الغربية قد تم تخصيصها لتخدم الاستيطان الإسرائيلي. تجدر الإشارة إلى أنه في العام الماضي كانت هناك زيادة مكوكية بتوظيف ممارسة الإعلان

65 ييش الدين، **في نظر المصلحة الاسرائيلية: الإدارة المدنية في الضفة الغربية** (كانون الأول/ ديسمبر 2017).
66 ييش الدين، **الانقلاب الصامت** (2024).
67 **ynet**، "وثيقة سرية: انتقاد اللواء شديد اللهجة لنشاط سموطريتش في وزارة الأمن"، 16.5.2024.

عن أراضي دولة. في النصف الأول من عام 2024، أعلن عن 23,700 دونم كـ"أراضي دولة" – رقم قياسي من لا يقل عن 25 سنة. للمقارنة، خلال العقد بأكمله بين 2014 و2023 تم الإعلان عن 13,000 دونم فقط.[68]

الظلم الصارخ موجود أيضًا في مجال تراخيص البناء. بين عامي 2016 و2020، وافقت الإدارة المدنية على 24 فقط من أصل 2550 (0,9%) طلب تصريح بناء قدمه فلسطينيون في المنطقة C. خلال تلك السنوات، مُنحت تصاريح في المستوطنات لإنشاء 8,356 وحدة سكنية، مما يعني 348 ضعفًا من تصاريح البناء.[69]

لإكمال الصورة، يتبين من بيانات الأمم المتحدة، أنه منذ عام 2009 هدمت إسرائيل 8,691 منزلًا ومبنىً فلسطينيًا بُني على أراضي المنطقة C، بانعدام خيارات أخرى.[70] على الرغم من أن الإدارة المدنية تصدر أوامر هدم للمباني في بؤر المزارع الاستيطانية أيضًا، إلا أنها تنفذها في حالات نادرة جدًا. كما لوحظ فيما يخص "مزرعة همكوخ"، في أيار/ مايو 2023، توقفت عمليات إنفاذ الإدارة المدنية في البؤرة الاستيطانية "بأوامر من جماعة سموطريتش".[71]

مبنى هدمته الإدارة المدنية في تجمع وادي السيق، آذار/ مارس 2023 (تصوير: ييش دين)

إلى كل السالف ذكره يجب إضافة تخصيص الأراضي للقواعد العسكرية ومناطق إطلاق النار، المحميات الطبيعية، المواقع الأثرية، والمطامر ومناطق التخلص من النفايات. تتم هذه التخصيصات باستمرار على حساب السكان المحليين الفلسطينيين، مما يقيد حركتهم، قدراتهم على الرعي، ويحد من الخيارات السكنية المتاحة لهم. تُضاف عليها سياسة تقييد الحركة التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين وحدهم في الضفة الغربية، من

68 سلام الآن، "أراضي الدولة في الأراضي المُحتلة تُخصص لليهود فقط"، 18.7.2018؛ سلام الآن، "الحكومة تعلن عن 12,700 دونم في غور الأردن كأراضي دولة"، 3.7.2024؛ ييش دين، **الانقلاب الصامت** (2024).

69 Bimkom, Destructive Planning Policies: West Bank 2018-2022 (January 2023).

70 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Data on demolition and displacement in the West Bank", last update: 19.10.2024.

71 راجعوا صفحة 43.

خلال منظومة مكوّنة من مئات الحواجز وإغلاق الشوارع العشوائية المصممة لتصعّب التنقّل والحياة اليومية للفلسطينيين وتقليص حيّزهم المعيشي.[72]

تكمل سياسة إعلان أراضي الدولة، تخصيص الأراضي، منح تصاريح البناء، وممارسات هدم المنازل التي تنتهجها الإدارة المدنية في الضفة الغربية بعضها البعض، وتشجع الأجندة الإسرائيلية في المنطقة C: تنمية وازدهار المشروع الاستيطاني والضم مقابل سلب واقصاء وتهجير السكان الفلسطينيين من أراضيهم. تمنع سياسة إسرائيل التمييزية بشكل شبه كامل البناء الفلسطيني في أراضي المنطقة C، مما يجبر الفلسطينيين فعليًا على العيش فقط في المناطق A وB، التي تشكل 40% فقط من الضفة الغربية.

الجيش

في العديد من الأحداث التي هاجم فيها المستوطنون المجمعات والبلدات الفلسطينية، رافقهم جنود وقفوا مكتوفي الأيدي ولم يحركوا ساكنًا لمنع العنف ووقفه، وفي حالات قليلة، بل انضموا. لا يدور الحديث عن أحداث شائبة لجنود فرادى: دعم تصرف المستوطنين من بؤر المزارع الاستيطانية هو سياسة منظمة ينتهجها الجيش والتي تتغلغل من مناصب القيادة العليا إلى الأسفل.

الجيش الإسرائيلي هو المتحكم الفعلي ميدانيًا، سواء بحكم الصلاحيات الممنوحة له بموجب القانون الدولي، وكذلك بحكم كونه أكبر وأقوى هيئة في الضفة الغربية بشكل عام وفي مناطق C على وجه الخصوص. يتحمل الجيش المُحتل واجبًا مزدوجًا، الامتناع عن إيذاء السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم إلى جانب ضمان سلامتهم وحمايتهم من اعتداء طرف ثالث.

ومع ذلك، يتماهى الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة والمستوطنين الإسرائيليين إلى حدٍ كبير، الأمر الذي ينعكس بالسياسة الرسمية، المبادرات المحلية للجنود (وبعضهم من المستوطنين أنفسهم)، والتعاون الوثيق فيما بينهم. وقد أحسن العقيد روعي تسفايج الذي شغل منصب قائد لواء السامرة، التعبير عنه حينما أوضح لقادة المستوطنين خلال اجتماع بهم أن "الجيش والاستيطان واحد".[73]

أوضح يسرائيل غانتس، رئيس المجلس الإقليمي بنيامين، كيف ينخرط الجيش في سياسة إنشاء بؤر المزارع الاستيطانية: "لقد حددت القيادة المركزية بالضبط كيف يتم تخصيص الموارد، شعبة الاستيطان تحوّل الأموال ويقع علينا واجب التنفيذ. هذه هي المرة الأولى التي يتلقى فيها الاستيطان ميزانية حكومية". يطور الجنود في الميدان علاقات ودية ويتقربون من المستوطنين من بؤر المزارع الاستيطانية، ويتواجدون فيها بشكل يومي.

72 ييش دين، **عائلة رهن الحجز - تقييدات الحركة التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023: حالة آل أبو عواد** (كانون الأول/ ديسمبر 2024) ؛ يوفال أبراهام، "الجيش والمستوطنون يقدمون: كيفية منع الدخول إلى البلدات الفلسطينية في الضفة الغربية"، سيحا ميكوميت، 13.2.2024؛ Ben Hubbard, Sergey Ponomarev, Leanne Abraham and Marco Hernandez, "Roadblocked", **New York Times**, 13.10.2024.

73 هاجر شيزاف، "قائد لواء السامرة لطلاب مدارس توراتية: "الجيش والاستيطان واحد"، **هآرتس**، 30.5.2022.

هكذا وصف متطوع في بؤرة مزرعة استيطانية التعاون المثمر مع الجيش: "منذ الحرب يُسمح لنا تمامًا بفعل كل شيء [...] الجيش هنا معنا وأصبح من الأسهل لنا الاستيلاء على الأراضي".[74]

بعد السابع من أكتوبر 2023، تم تجنيد آلاف الجنود لحراسة المستوطنات، قسم كبير منهم ومن المستوطنين الذين تم تسليحهم بأسلحة عسكرية. كثفت هذه التعبئة الجماهيرية ظاهرة كانت مألوفة بالفعل، لكنها توّسعت بشكل كبير. وصل مستوطنون مسلحون بالزي العسكري أو العسكري الجزئي إلى القرى الفلسطينية والتجمعات الرعوية، واعتدوا دون سبب أو سلطة على الناس الأبرياء. شملت هذه الأحداث الاعتداءات العنيفة، التهديدات، التعدي على الممتلكات، النهب والسرقة، والتسبب بأضرار للممتلكات. حينما قدمت ييش دين شكاوى نيابة عن الضحايا الفلسطينيين للجريمة إلى نيابة الشؤون العملياتية، تلقت الرد القائل بأنه على الرغم من أن المهاجمين كانوا يرتدون زي عسكري، عليهم الاتصال بالشرطة، "لأنه لم يكن يتم أي نشاط عسكري في المكان والزمان المحددين".[75] وعليه، يتهرب الجيش من مسؤوليته وواجبه بحماية الفلسطينيين ويهملهم بشكل نشط ويتركهم عرضة لعنف الاسرائيليين.

نيريا بن بازي، مسلح بمسدس ومرتديًا سروالًا عسكريًا، في يوم التهجير من وادي السيق، 12.10.2023 (تصوير: عمري عيران فاردي، أكتيفستيلز)

74 هيلو غلازر وهاجر شيزاف، "حكومة نتنياهو لا تسمح فقط بالإرهاب اليهودي في الضفة الغربية. إنها تموله. تحقيق"، **هآرتس**، 10.10.2024.

75 هاجر شيزاف، "الجيش الإسرائيلي جنّد وسلّح آلاف المستوطنين لكتائب حماية المستوطنات. تتراكم أدلة لسلوكهم العنيف"، **هآرتس**، 5.1.2024؛ ييش دين إلى المستشارة القضائية للحكومة، "طلب عاجل للحصول على توجيه رسمي بشأن الجهة المخوّلة والملزمة بالتحقيق في الجرائم التي يرتكبها جنود من سكان الضفة الغربية ضد الفلسطينيين"، 10.9.2024.

عام 2024، طمس المعالم التمييزية بين المستوطنين والجيش ارتقى درجة، حيث بدأ المستوطنون بأنفسهم بتجنيد جنود الاحتياط لمساعدتهم على إنشاء بؤر المزارع الاستيطانية وحراستها. النشاط يوجهه أصحاب البؤر الاستيطانية وتموّله خزينة الدولة.[76]

وبالتالي، فإن الجيش لا يفشل فقط في الوفاء بواجبه في ضمان سلامة المجتمعات الرعوية الفلسطينية، بل شارك بشكل نشط في أحداث أفضت إلى نقلهم القسري. يتسبب التعتيم والطمس المتعمد للفروق بين المستوطنين والجنود الإسرائيليين بمسّ إضافي لسلامة وأمن المجتمعات، ويعزز عدم ثقتهم بالسلطات الإسرائيلية. عندما هاجمهم أولئك الذين من المفترض أن يحموهم، أصبح عجز الرعاة الفلسطينيين مطلقًا.

لقد وثقت الكثير من المضايقات والاعتداءات علينا، لكنني محوت كل شيء خوفًا من الجيش والشرطة. عندما نتصل بالشرطة يأتون مع المستوطنين والجنود ويجلسون ويحتسون القهوة معهم. إنهم لا يحموننا. لا قيمة للشكاوى، الشرطة والجيش يحميان المستوطنين فقط، يريدوننا أن نرحل فحسب.
نعيم أبو عيد، وادي السيق

الحكومة الإسرائيلية والشرطة الإسرائيلية تقفان مع المستوطنين وتدعمانهم. معهم جيش، وهناك جنود مستوطنين بأنفسهم. عندما تحدث مشكلة ويصل الجيش، أراهم، هم أنفسهم مستوطنون ولكن بلباس عسكري.
محمود الكعابنة، عين سامية

شرطة إسرائيل

تقع مسؤولية إنفاذ القانون الجنائي على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية على عاتق الشرطة الإسرائيلية. في حالات الجرائم المشتبه بها، من المفترض أن يشرع لواء شاي (السامرة ويهودا) التابع للشرطة بالتحقيقات، وأن يحدد في نهايتها، بالتعاون مع النيابة العامة، توجيه لوائح اتهام ضد المشتبه بهم أو إغلاق ملف التحقيق.

خلال السنوات 2005-2024، رصدت ييش دين نتائج 1,666 ملف تحقيق فُتح بشبهات جرائم على خلفية أيديولوجية من قبل إسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. من بين هذه الملفات، أغلق 94% دون توجيه لائحة اتهام، فيما أفضت نحو 3% فقط إلى إدانة كاملة أو جزئية. تشير هذه البيانات، المتسّقة منذ عقدين على الأقل، إلى فشل منهجي مستمر ومتعمد لهيئات إنفاذ القانون في معالجة الجريمة الأيديولوجية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.[77]

76 هاجر شيزاف، "المستوطنون يجندون جنود احتياط بأنفسهم لحراسة البؤر الاستيطانية والمساعدة في إنشاء بؤر جديدة"، **هآرتس**، 20.10.2024.

77 ييش دين، **ورقة بيانات: إنفاذ القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية (عنف المستوطنين)، 2005-2024** (كانون الأول/ ديسمبر 2024). بالإضافة إلى عدم إنفاذ القانون، تتعاون الشرطة مع المستوطنين في إيذاء نشطاء حقوق الإنسان، انظر على سبيل المثال: يوتام بيرغر، "ضابط شرطة ردّا على شكوى من ناشط يساري: فليبلغ بقدر ما يشاء، إنه أكبر فوضوي في الضفة الغربية"، **هآرتس**، 31.3.2019؛ هاجر شيزاف، "ناشط يساري اعتقل لأكثر من يوم بعد أن رفع يديه لطرد خروف تابع لمستوطن من قرية فلسطينية"، **هآرتس**، 22.9.2024.

أدت سياسة الشرطة هذه إلى انخفاض ثقة الفلسطينيين في سلطات القانون الإسرائيلية وانخفاض عدد الشكاوى المُقدمة. بين 2022 - 2016، 35% من الفلسطينيين ضحايا الجريمة الذين توجهوا إلى ييش دين اختاروا عدم تقديم بلاغ للشرطة. في السنوات 2024-2023 ارتفع هذا المعدل بشكل كبير وتنازل 61% من ضحايا الجريمة عن حقهم في تقديم شكوى إلى الشرطة. أعرب غالبيتهم عن عدم الثقة في سلطات القانون الإسرائيلية أو عن تخوّفهم من أن تضرهم الشكوى أو تؤدي إلى رفض تصريح للعمل أو الدخول إلى إسرائيل. وأبلغ آخرون عن فترات انتظار طويلة جدًا في محطات الشرطة، معاملة مهينة من الضباط، عدم وجود مترجم فوري للغة العربية، ومعاملتهم كمشتبه بهم وليس كضحايا للجريمة.[78]

محمود الكعابنة

توقفت عن الشعور بالأمان في المنزل. كانوا يتعرضون لنا ويضايقوننا وتعرضنا أيضًا للعنف الجسدي. كان المستوطنون المسلحون يوقفونني في الطريق ويطالبونني بالكشف عن هُويتي. أغلقوا المراعي بوجهنا، لكنهم دخلوا مراعينا. كانوا يسرقون المعدات والمواد الغذائية للقطعان. استولوا على المياه. كانوا يغلقون الطرقات أمامنا ولم نتمكن من توصيل الطعام للحيوانات. كما أنهم يضرمون النار في الطعام ليلًا. وكل هذا كان له غرض واحد فقط – تهجيرنا.

قدمت ثلاث شكاوى ولم يكن لها أي فائدة. لقد وثقنا عنف المستوطنين في صور ويمكن رؤية وجوههم، وأرقام سياراتهم، ورغم ذلك تم إغلاق الملف. رحلنا مجبرًا أخاك لا بطل. لقد كان قرارًا صعبًا للغاية. لا حول ولا قوة.

محمود الكعابنة، راس التين

في صيف عام 2024، شارك عشرات الفتيان من البؤر الاستيطانية الزراعية في الضفة الغربية في برنامج خاص بقيادة الشرطة الإسرائيلية، يهدف إلى تعزيز العلاقة بين الشرطة والمستوطنين. وقال قائد منطقة السامرة في الشرطة إن الخطة تشكل "مشروعًا رائدًا" وأن "أهمية كبيرة تكمن في التواصل المباشر بين رجال شرطة المنطقة والفتيان، بمساعدة جهات أخرى وأصحاب المزارع". وفي ذات السياق، قال وزير الأمن القومي إيتامار بن غفير، الذي دين في السابق بدعم منظمة إرهابية وأصبح الآن مسؤولًا عن الشرطة الإسرائيلية: "تسير الشرطة معهم يدًا بيد تبعًا للتصور الصهيوني واعتقاد بأن المزارع الكثيرة في يهودا والسامرة تبقي المنطقة تحت السيطرة الإسرائيلية".[79]

78 ييش دين، **ورقة البيانات** (2024).

79 موشيه ويستوخ، "أنهى العشرات من فتيان التلال برنامجًا خاصًا مع شرطة لواء يهودا والسامرة"، شفيعي – **جريدة ل**جمهور اليهود المتزمتين، العدد 597، 26.7.2024.

وفقًا لقناة 12 الإخبارية، أصدر الوزير بن غفير تعليمات للشرطة بتجنب إنفاذ القانون ضد الإسرائيليين المتورطين في الإرهاب اليهودي بالضفة الغربية.[80] في تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، إعتقل قائد الوحدة المركزية للواء السامرة ويهودا في شرطة إسرائيل، المسؤول عن التحقيق في الجرائم على خلفية الأيديولوجية ضد الفلسطينيين وحل لغزها، للاشتباه في أنه منع عمدًا التحقيقات في عنف المستوطنين أو خربها من أجل إرضاء الوزير بن غفير والحصول على ترقية منه.[81]

لا تكتفِ السلطات بتقديم الدعم للمشاغبين فحسب، بل تشجعهم أيضًا. لم أتقدم بشكوى ولا أنوي القيام بذلك. لا يكفي أن الوصول إلى مركز الشرطة مهمة مستحيلة لأن جميع الطرق مسدودة ومغلقة، كما أنني لا أثق بالشرطة أو الجيش. إنهم جزء من الاحتلال الذي يرغب بأن نختفِ من المنطقة وأن نُتيح لهم الاستيلاء على المزيد والمزيد من المناطق الخالية من الفلسطينيين.

أشرف عواودة، دير دبوان

يتلقى المستوطنون، الذين يدركون أن الشرطة لا تنفذ أنشطة إنفاذ فعالة ضدهم، دعمًا ورياحًا خلفية عن أفعالهم الإجرامية وتكرارها. بقدر ما هو معروف، بحلول نهاية عام 2024، لم تتم محاكمة إسرائيلي واحد في أعقاب الأحداث الموصوفة في هذا التقرير، والتي أدت إلى الترحيل القسري للمجتمعات الفلسطينية.

***

في تموز/ يوليو 2024، قضت المحكمة العليا في التماسين قدمهما سكان المجتمعات الفلسطينية في جنوب تلال الخليل، بادعاء أن سلطات إنفاذ القانون الإسرائيلية لا تحميهم من عنف المستوطنين الذي أدى إلى تهجيرهم. وأشار القضاة في الحكم إلى ما عرّفوه على أنه "بديهي"، مشيرين إلى أنه حتى أثناء الحرب "الجهات العسكرية والشرطية الناشطة في منطقة يهودا والسامرة مُلزمة بالعمل لأجل حماية سكان المنطقة المحميين من العنف أو انتهاك القانون – سواء بموجب مبادئ القانون الدولي التي تنطبق هناك أو بموجب المبادئ الأساسية لسيادة القانون".[82]

لم يغب نشاط دولة إسرائيل ضد المجتمعات الرعوية الفلسطينية عن انتباه المجتمع الدولي. في آب/ أغسطس 2023، ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن السبب الأكثر شيوعًا لتهجير المجتمعات الرعوية الفلسطينية هو "النشاط الاستيطاني، بما في ذلك العنف والتوسع الاستيطاني التي تؤدي إلى منع وصولهم إلى المراعي. كما تشمل الأسباب الأخرى المخاطرة بأن تقوم السلطات الإسرائيلية بهدم منازلهم ومباني أخرى". وقد حدد رأي استشاري قانوني صادر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي، التي عاينت السياسة الإسرائيلية في

80 إيلانا ديان، "الوثيقة المقدمة لرئيس هيئة الأركان والرأي القانوني الاستشاري لرئيس الشاباك عن تعليمات بن غفير"، 23.11.2023، **N12**.

81 ليران تماري وإليشاع بن كيمون، "الفشل في القبض على المشتبهين بالإرهاب اليهودي، تحديث في التحقيق السري: الشكوك ضد رئيس الأركان ومفتش مصلحة السجون"، 5.12.2024، **ynet**؛ أور رافيد وعنبال توبيزر، "الاشتباه في قائد وحدة التحقيقات المركزية يهودا والسامرة – أفيشاي معلم: يتفادى اعتقال المشتبهين بالإرهاب اليهودي – لأجل الترقية في صفوف الشرطة"، 5.12.2024، **N12**.

82 ملف المحكمة العليا 8117/23، النواجعة وآخرين ضد قائد قوات الجيش في الضفة الغربية وآخرين، قرار المحكمة الصادر في 29.7.2024.

الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تموز/ يوليو 2024 أنه في كثير من الحالات، تُجبر سياسات وممارسات إسرائيل السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في أراضي المنطقة C على الرحيل عن منطقة إقامتهم.[83]

تحافظ دولة إسرائيل، بجميع سلطاتها، على تعاون وثيق مع المستوطنين في بؤر المزارع الاستيطانية الناشطة ضد المجتمعات الرعوية الفلسطينية. علاوة على ذلك، أصبح هؤلاء المستوطنون ذراعًا تنفيذيًا للدولة، التي تدعمهم وتمولهم من ميزانيتها. أدت السياسات العنيفة، القمعية، وغير القانونية التي تنتهجها إسرائيل طوال سنوات من خلال الهيئات الرسمية العاملة في الضفة الغربية ومن خلال المستوطنين، في نهاية المطاف إلى النقل القسري (التهجير) للمجتمعات الرعوية الفلسطينيين.

83 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "تصاعد عنف المستوطنين: بيان إعلامي"، 5.8.2023؛ ICJ Advisory Opinion (2024), par. 147.

الصحة الفردية والحصانة المجتمعية

يعاين هذا الفصل كيف تؤثر سياسة إسرائيل في الضفة الغربية والعنف الناجم عن بؤر المزارع الاستيطانية، التي دفعت إلى النقل القسري (تهجير) للمجتمعات الرعوية الفلسطينية من الأراضي التي سكنوا فيها طوال عقود عديدة، على صحة السكان والحصانة المجتمعية.

إنتهجت الدراسة التي تعتمد عليها المعلومات التي ستُعرض أدناه أسلوب البحث النوعي والكمي، وأجريت بمرافقة لجنة استشارية ضمت خبراء بالصحة العامة، الأنثروبولوجيا الطبية، علم الأوبئة، وإدارة النظم الصحية. بين حزيران/ يونيو 2023 وحزيران/ يونيو 2024 أجريت 15 مقابلة شبه منظمة، مع رجال من المجتمعات الرعوية الفلسطينية الذين يعيشون شرق طريق إيلون، بهدف فهم تجربة حياة أبناء هذه المجتمعات التي تأثرت مباشرة ببؤر المزارع الاستيطانية والسياسة الإسرائيلية. أجريت بعض المقابلات في المجمعات قبل تهجيرها وإخلائها القسري، جزء منها مع أشخاص هُجروا من منازلهم. توّفر هذه المقابلات مُعطيات وبيانات سردية غنية ومستخلصات ذات أهمية حول التحديات اليومية التي تواجه أبناء المجتمعات الرعوية الفلسطينية. تم تدعيم الدراسة بواسطة الجانب الكميّ، والذي تضمن تعبئة استبيانات بمشاركة 22 امرأة و38 رجل ينتمون إلى هذه المجتمعات، بعد أن تم تهجيرهم. تم تصميم الاستبيان بهدف معاينة تأثير الواقع المفروض على المجتمعات الرعوية في جوانب الأمن الشخصي، الحصانة المجتمعية، والوصول إلى الموارد والخدمات الصحية والتعليمية.

تُعرّف صحة الانسان ليس فقط كغياب الأمراض، بل أيضًا كـ"حالة من الرفاه البدني، النفسي، والاجتماعي".[84] تشمل الظروف المُعرّفة للحالة الصحية، الوصول إلى المياه، الغذاء، المأوى، والرعاية الصحية، فضلًا عن الأمن والحماية من العنف الجسدي والنفسي، الاستقرار السياسي والاجتماعي، الاستعداد للطوارئ، منالية التعليم، والحصانة المجتمعية.

تعرّف منظمة الصحة العالمية الحالة الصحية في الأراضي المحتلة بأنها حالة طوارئ مزمنة معقدة. ينبع هذا التعريف أولًا وقبل كل شيء من العنف المُمنهج والمتأصل الذي يتعرض له الفلسطينيون، جيل بعد جيل، نتيجة لنظام الاحتلال العسكري القمعي الإسرائيلي، الذي يتحكم في معظم جوانب حياة الفلسطينيين. تعمل دولة إسرائيل، من بين أمور أخرى، للاستيلاء على الأراضي والموارد الطبيعية في الضفة الغربية، وتقيّد النمو الاقتصادي الفلسطيني، وبذلك تعمد إلى زيادة تعلق المجتمع الفلسطيني بالقوة المُحتلة. تعاني العيادات والمرافق الصحية في الأراضي المحتلة من نقص بالموارد والمعدات الطبية والموظفين، كما تتأثر منالیتها بالقيود على الحركة التي

84 **Constitution of the World Health Organization** (1946).

يفرضها الجيش. في الوقت نفسه، فإن معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي ترتفع وتمس مُباشرة بالصحة العامة في الضفة الغربية.[85]

في المنطقة C، الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية بالكامل، وضع صحة الفلسطينيين خطير على وجه الخصوص. يؤدي الحرمان من تراخيص البناء للمستشفيات والمرافق الطبية إلى حرمان السكان الفلسطينيين من الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، مما يجبرهم على محاولة الحصول على العلاج الطبي في مناطق A و B. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوجود الكبير للقوات العسكرية الإسرائيلية والمستوطنين في هذه المنطقة يؤدي إلى إصابة جسدية ونفسية شبه روتينية للفلسطينيين، وانخفاض إحساسهم بالأمن ويضرّ بصحتهم.

ضمن المنطقة C، تُعتبر المجتمعات الرعوية الفلسطينية من أكثر الفئات السكانية استضعافًا. تقوّض وتحدد إسرائيل مواقع سكانهم كبلدات غير مُعترف بها وغير رسمية وتمنع تطويرها. نتيجة ذلك، فإن هذه المجتمعات معزولة وليست مربوطة بشبكات البنى التحتية الأساسية من شبكات المياه والصرف الصحي أو الكهرباء.

كما نوقش بالتفصيل في الفصول السابقة، يتعرض الرعاة الفلسطينيون بالسنوات الأخيرة لعنف المستوطنين يوميًا ويُمنع وصولهم ومنالياتهم للموارد الأساسية، برعاية السلطات الإسرائيلية والتي تشكل آلية هادفة إلى التهجير القسري. علاوة على الإصابات والأذى الجسدي، فإن العديد من أساليب الإرهاب والترهيب ينهجها مستوطنو البؤر الاستيطانية تسلب المجتمعات الرعوية القدرة على التكهّن أو توّقع الأحداث والتخطيط لمستقبلها، وتقيّد وصولهم ومنالياتهم للخدمات الأساسية، كما وتزيد عليهم المصاعب الاقتصادية والصحية المتزايدة. يضع نشاط السلطات الإسرائيلية والمستوطنين أمام المجتمعات الرعوية تحديات جمّة تعرض وجودهم، حصانتهم ووحدتهم المجتمعية للخطر.

مجمع عين سامية بعد التهجير، أيار/ مايو 2023 (تصوير: أورين زيف، أكتيفستيلز)

85 أطباء من أجل حقوق الإنسان، إخلاء مسؤولية: إسرائيل وحق الفلسطينيين في الصحة في الضفة الغربية خلال فترة كورونا (آب/ أغسطس 2021)؛ World Health Organization, Health conditions in the occupied Palestinian territory, including east Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan (May 2024).

المحددات الاجتماعية للصحة

يشير مصطلح "المحددات الاجتماعية للصحة" إلى العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، على الصعيد المؤسساتي والشخصي، ذات التأثير الايجابي أو السلبي على الصحة.[86] تحليل المحددات الاجتماعية للصحة، منالية، الوصول إليها، علاقاتها والتأثير بينها، يجعل من الممكن رسم خريطة لصحة السكان. في هذه الدراسة، تم فحص عدد من المُحددات الاجتماعية الأساسية للصحة في صفوف مجتمعات الرعاة الفلسطينيين الذين عاشوا في المنطقة التي تناولها المشروع، قبل وبعد التهجير.

الأمن الجسدي والنفسي

سلامة الجسم هي المحدد الاجتماعي الصحي الأساسي. أثر العنف الجسدي وتهديد السلامة الجسدية للمستوطنين من البؤر الاستيطانية الزراعية في المجتمعات الفلسطينية تأثيرًا عميقًا عليهم. أدت الهجمات العنيفة المتكررة إلى إيذاء السكان جسديًا، عطلت روتين المجتمعات اليومي وأعطت شعور خوف وانعدام الأمان بشكل دائم. تسبب القلق والخوف المتواصل بإجهاد عقلي كبير، اضطراب النوم، ووضع السكان في حالة من اليقظة الدائمة، بساعات الليل أيضًا.

غذت الوتيرة المتصاعدة من العنف الشعور بعدم اليقين والعجز في صفوف السكان وأنه لا حول ولا قوى، خاصة على وقع عدم القدرة على حماية الأسرة والأطفال. إدراكهم بأن حياتهم وحيوات أحبائهم معرضة للخطر الدائم، كان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت في النهاية إلى التهجير القسري من منازلهم. لم يسبب العنف والهجمات الإرهابية أضرارًا جسدية ونفسية فورية فحسب، بل خلّف أيضًا ندوب عاطفية طويلة الأجل.

> **زاد العنف بشكل مروّع. المستوطنون لا يكتفون بالاستيلاء على الأراضي، بل يعتدون على منازلنا ويحرضون محاصيلنا. تعيش العائلات الآن الخوف أكثر من أي وقت مضى ويخشى الأطفال الخروج للعب أو حتى الذهاب المدرسة. انهارت حياتنا المجتمعية وكل منا صار يخشى على عائلته وممتلكاته.**
>
> **عيد الكعابنة، المعرجات**

> **في مجمعنا كنا ننام الليل منتعلين الأحذية. كنت أعيش بخوف 24 ساعة في اليوم. إذا ما كنت تسمع رنين هاتف خليوي في الخارج، تخشى أن المستوطنين يغزون المجمع. كل من بقي في عين سامية عانى من الشيء ذاته، لا توجد عائلة قادرة على النوم قريرة العين ليلًا، كل الوقت يوجد شخصان يبقيان ساهرين، نتبادل ورديات الحراسة فيما بيننا. لا يمكنك أن تخلد للنوم دون أن تقلق على سلامة الأطفال، هذا مستحيل. لقد أحرقوا عائلة في دوما،[87] أليس كذلك؟**
>
> **محمود الكعابنة، عين سامية**

86 النقابة الطبية الإسرائيلية، العوامل الاجتماعية المؤثرة على الصحة (2015).
87 الإشارة إلى عائلة دوابشة، انظر الملاحظة رقم 10.

لم نرحل بسبب حدث كبير واحد، بل نتيجة لتراكم الأحداث التي جعلت الحياة في المكان كابوسًا متواصلًا. لا يوجد أمن ولا أمان، لا معيشة ولا أمل.
طالق الكعابنة، المعرجات

الأمن الغذائي والاقتصادي

كما ذكرنا، معظم المجتمعات الفلسطينية شرق طريق ألون اعتاشت وترزقت من رعي المواشي، الزراعة بأحجام صغيرة ومن المحاصيل الحيوانية. طوال سنوات عديدة، قيّد الجيش حركة قطعان المواشي التابعة للمجتمعات الرعوية من خلال تخصيص الأراضي للقواعد العسكرية ومناطق إطلاق النار أو المحميات الطبيعية. علاوة على ذلك، منع المستوطنون الرعاة الفلسطينيين من بلوغ المراعي واستولوا على الأراضي الزراعية الخاصة، إلى جانب تدمير المحاصيل وأشجار الفاكهة. قوضت هذه القيود سبل عيش وترزق المجتمعات الرعوية، وأجبرتهم على شراء العلف لتغذية مواشيهم، كما قوّضت إلى حدٍ كبير أمنهم الغذائي والاقتصادي. وقد أفاد أكثر من نصف المشاركين في الدراسة أنه في أعقاب عنف المستوطنين، ولاحقًا بسبب التهجير القسري، اضطروا للبحث عن مصادر دخل بديلة. كما أن نحو 90% الرعاة اضطروا لبيع على الأقل جزءًا من مواشيهم وأغنامهم.

انخفض عدد الأغنام والخرفان منذ أن بدأ المستوطنون في التضييق والضغط علينا. من كان لديه 100 خروف أصبح يملك 50، ومن كان لديه 50 خروف أصبح لديه 20. سأضطر لبيع المواشي، ففي الحالة الراهنة بالكاد نستطيع تأمين لقمة العيش لأطفالنا.

سليمان إبراهيم، راس التين

تدهور الوضع الاقتصادي بشكل كبير. انخفض الإنتاج بشكل كبير وهذا تسبب لنا بخسائر مالية فادحة. أصبح الوضع الاقتصادي حرجًا لدرجة لا يُطاق، ونعاني من ضغوط مادية كبيرة.

نقص المراعي يؤثر إلى حدٍ كبير على صحة الحيوانات والمواشي. في الماضي، كنا نعتمد على المراعي الطبيعية لإطعام حيواناتنا، بينما الآن، بسبب القيود والهجمات، نضطر لشراء الأعلاف الجاهزة، والتي غالبًا ما تكون أقل جودة. وهذا يؤثر على صحة الحيوانات، مما يجعلها عرضة للأمراض والنقص الغذائي. تعاني الحيوانات بقدر ما نعاني نحن.

نايف الكعابنة، عين سامية

تراجع القدرة الاقتصادية إلى حد الفقر يؤثر مباشرة على الصحة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تقلص بالماء والطعام، في الخدمات الصحية والسكن الآمن. الغذاء الجيد والكافي أمر بالغ الأهمية في الوقاية من الأمراض وعلاجها. التغييرات الغذائية القسرية، بسبب عدم قدرة الوصول إلى الأراضي الزراعية أو الأذى الاقتصادي، تخلق أنماطًا

غذائية غير كافية أو غير متوازنة. نقص الغذاء يؤدي إلى هشاشة الصحة الفورية والخطيرة، خاصة بصفوف الأطفال ومن يعانون من أمراض مزمنة، وقد تؤدي الى زيادة بشيوع وشدة بعض الأمراض مثل مرض السكري.

تشير نتائج الدراسة إلى أنه بعد التهجير والتغييرات المهنية المفروضة على المجتمعات، توسعت الضائقة الاقتصادية وتراجع الأمن الغذائي. عدم اليقين الاقتصادي لم يؤثر فقط على الصحة البدنية، بل أيضًا على الصحة النفسية، وأدى إلى مستويات عالية من القلق في صفوف هذه المجتمعات.

من قطيع مكوّن من 300 رأس تبقى 150 فقط. سيختفي قطاع الزراعة الفلسطينية بالكامل لأن إرهاب المستوطنين والدعم الذي يتلقونه يجعل الزراعة ليست خطرة على المزارعين فحسب، بل غير مربحة أيضًا.

سلمان الكعابنة، المعرجات

نعيش عدم يقين بشأن مستقبلنا. نحتاج إلى إعادة تنظيم صفوفنا. لقد تضررنا ماديًا. نحن محدودون في أراضي المراعي. ونتيجة لذلك، بدأ الناس في بيع بعض مواشيهم وأخشى أنهم سيبيعون المزيد. في الموقع الجديد، لا توجد أراضي زراعية لنا أيضًا. يبحث الشباب عن وظائف مؤقتة وأنا قلق بشأن الإضرار بأسلوب حياتنا التقليدي كبدو.

محمد الكعابنة، عين سامية

عطا مليحات

قطيع الخراف والبقر التابع للمستوطن استولى على مراعي شاسعة، وقلّص مراعينا. الأضرار التي لحقت بإمكانيات وقدراتنا على الترزق وكسب لقمة عيشنا قاتلة، مما أجبر المجتمع الشمالي على التخلص من القطيع وبات الرجال يعملون بشكل رئيسي في البستنة بالمستوطنات القريبة.

عطا مليحات، المعرجات الشرقية

السكن

يؤثر العيش في مكان آمن وعالي الجودة على صحة الانسان ورفاهيته. كما ذكرنا، تسعى سياسة إسرائيل إلى تقليل عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة C قدر الإمكان. كجزء من هذه السياسة، تحافظ الإدارة المدنية على نظام تخطيط وبناء يميّز بشكل كبير جدًا ضد الفلسطينيين مقارنة المستوطنين الإسرائيليين.[88]

88 للتوسع عاين ص. 50-52.

نظرًا لأن التهديد بالهدم يحوم باستمرار فوق منازل المجتمعات الرعوية الفلسطينية، المبنية من دون تصريح لعدم وجود خيار آخر، فمعظم المباني أقيمت بشكل مؤقت ومُرتجل تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية. يتم البناء مع الحد الأدنى من الاستثمار وبمعايير متدنية، إذا لا طائلة من الاستثمار فيما قد يتم هدمه بسرعة.

لا يُسمح لنا ببناء أو توسيع مساحات السكن أو تطوير أي شيء جديد، لأننا في المنطقة C وأي تغييرات تتطلب الموافقات والتراخيص. الإدارة المدنية ترفض توفيرها لنا. بسبب هذه القيود، نحن، العائلات الـ17 التي تضم نحو 170 نسمة، نعيش بكثافة كبيرة تصل حد 12 شخصًا في الغرفة.
عيد الكعابة، المعرجات

أقوم بتركيب البراكيات والزينكو للسكن، على الرغم من أنه كان بإمكاني بناء بيت من حجر. إذ أنه إذا ما تم ترحيلي مرة أخرى، يمكنني نقل المنازل بسهولة.
wسلمان الكعابنة، المعرجات

يتبيّن من المقابلات أن شبح الهدم الذي يخيم عليهم باستمرار أدى إلى توّتر وإجهاد نفسي متواصل. في الوقت نفسه، أدى البناء المؤقت، الذي خلق ظروف سكن صعبة، إلى تفاقم مشاكل النظافة والصحة لدى السكان. كل هذا يُضفي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي ويضر أيضًا برفاهية المجتمعات وتماسكها.

اخترق عنف المستوطنين حتى الحيّزات الأكثر خصوصية للعائلات الفلسطينية. في كثير من الأحيان، يقتحم المستوطنون، برفقة الجنود في بعض الأحيان، الخيام السكنية، التي يعيش فيها النساء والأطفال، وهم يقومون بالتصوير، الصراخ والتهديد. أدت هذه الحوادث إلى فقدان الخصوصية والأمن داخل حرمة المنزل نفسه، وتحطيم الحيّز الشخصي والنفسي الآمن. أدت كل هذه الأمور إلى شعور بالهشاشة والضعف والعجز، كما تقوّض الشعور بالاستقرار في الخلية الأسرية والمجتمع.

يقترب المستوطنون، على ظهور الخيل في حين وفي أحيان بالسيارات، من الخيمة وحتى ينتهكون حرمة المنازل. في البداية كانوا يأتون خلال النهار فقط، ولكن لاحقًا في الليل أيضًا. من الواضح أن الشرطة والجيش لا يحركون ساكنًا.
سليمان الكعابنة، وادي السيق

مع إنشاء البؤرة الاستيطانية، بدأ المستوطنون بالاعتداء علينا، بعضهم مسلح ببنادق M16 والبعض الآخر بالبلطات والعصي والهراوات. دخلوا المخيم وتجولوا بين الخيام، تحت الظلام الحالك في أحيان. اعتدوا على النساء، الشيوخ والأطفال.

في الليل، أضاء المستوطنون المنطقة بالفوانيس ودخلوا الخيام، حيث ننام. أشعلوا الفوانيس بوجه نسائنا، اللواتي لم يكن يرتدين الحجاب – هذا انتهاج صارخ لحرمتنا وتعدي على أعرافنا الدينية. في بعض الأحيان كانوا يأتون بعد منتصف الليل، يشعلون النار، يعدون القهوة ويغنون ويرقصون في ضجيج رهيب. كان الوضع خطيرًا لدرجة أنني شعرت أنني لا أستطيع ترك زوجتي والأولاد وحدهم ولذلك لم أخرج للعمل. بعد ما يقرب من عامين من الهجمات والاعتداءات المتكررة، شعرنا أنه لم يكن لدينا خيار ونقلنا مخيمنا شرقًا.

طالق الكعابنة، المعرجات

منالية البُنى التحتية والموارد الطبيعية

كما ذكرنا، أدى تقييد الوصول إلى المراعي الطبيعية إلى إلحاق ضرر جسيم بالأمن الغذائي والاقتصادي للمجتمعات الرعوية الفلسطينية. علاوة على ذلك، لم تتمتع المجتمعات بمنالية منتظمة ودائمة لمياه الشرب، وبسبب قيود الإدارة المدنية لم يتمكنوا من حفر الآبار أو تطوير بنية تحتية مستقلة للمياه. على الرغم من ذلك، تمكن الرعاة لعقود من سقي أسرهم ومواشيهم، بشكل أساسي عن طريق جمع مياه الأمطار واستخدام الآبار الطبيعية. أجبر إنشاء البؤر الاستيطانية واستيلاء المستوطنين على مصادر المياه التجمعات الفلسطينية على شراء المياه بأسعار باهظة جدًا، مما زاد العبء الاقتصادي على السكان التي تفتقر للموارد أصلًا. كجزء من أعمال التنكيل بالمجتمعات، سرق المستوطنون بين فينة وأخرى خزانات المياه، أو قاموا بثقبها وأتلفوها، وفي حالات أخرى أعاق جنود أو مستوطنون نقل خزانات المياه.

محدودية الوصول إلى المياه شرب له آثار صحية مباشرة. نقص المياه اللائقة والصرف الصحي يزيد من خطر الإصابة بالأمراض ويسهم في الآثار الصحية الضارة. كما أن منالية المياه هي أمر ضروري لتربية الماشية والحيوانات، والتي تشكل العمود الفقري الاقتصادي للمجتمعات الرعوية. تشير نتائج الدراسة إلى أن وجود البؤر الاستيطانية وعنفها أعاق بشدّة منالية المجتمعات الفلسطينية للمياه، حتى قبل التهجير. بعد التهجير القسري اضطرت التجمعات الفلسطينية الرعوية إلى سد احتياجاتها من المياه بشرائها ونقلها، مما تسبب لها في مزيد من الأضرار الاقتصادية الشديدة.

نقص المياه يجعل الحياة صعبة للغاية. نعتمد على الآبار والينابيع، لكنها نادرة وعميقة. المياه تعني الحياة في الصحراء، وبدونها لا يمكننا أن نسقي الحيوانات أو زراعة المحاصيل. حتى المياه التي نتلقاها تكون أحيانًا غير نقية، مما يسبب بإعياء أفراد الأسرة، وخاصة الأطفال.

عماد الكعابنة، المعرجات

عندما نخرج على الجرارات لتعبئة المياه، يضربوننا. الوضع خطير جدًا، من المستحيل أن تذهب مشيًا لا في الليل ولا في النهار، ولا يمكنك أن تترك الأطفال

حتى للذهاب لاقتناء الخضراوات أو أي شيء آخر، لأنك تعيش حالة خوف دائم، من المستحيل معرفة من سيأتيك ويعتدي عليك من الخلف. أقسم بالله لا يوجد أمن ولا أمان.

سليمان الكعابنة، عين سامية

كما أن المجتمعات الرعوية الفلسطينية غير متصلة بشبكة الكهرباء الثانية. في بعض الأماكن، قامت منظمة Comet-ME بتركيب أنظمة شمسية لتوليد الطاقة وتوفير مصدرًا جزئيًا للكهرباء. لكن، الألواح الشمسية شكلت هدفًا متكررًا للمستوطنين الذين غزوا المجتمعات، دمّروها وفي أحيان حتى سرقوا الألواح. يؤثر عدم وجود إمدادات كهرباء ثابتة على قدرة تبريد الطعام وحفظ الدواء، توفير الإضاءة، وتدفئة المنازل في أشهر الشتاء البارد. تسبب التهجير القسري، الذي تم في أحيان على عجل تحت طائلة تهديدات المستوطنين، إلى انخفاض فرص الحصول على الكهرباء، حيث لم يتمكن الكثيرون من نقل الأنظمة الشمسية التي تخدمهم إلى أماكن إقامتهم الجديدة.

نظام لتوليد الكهرباء دمره المستوطنون في وادي السيق، تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (تصوير: ساريت ميخائيلي، بتسيلم)

كان للحد من مصادر المياه والكهرباء تأثير عميق على احتياجات المجتمعات الأساسية، حصانتها ومرونتها، وقدرتها على الصمود بوجه عنف الدولة والمستوطنين. فاقم منع الوصول للموارد الطبيعية التوترات الاجتماعية داخل المجتمعات، وساهم بمرور السنين بتشكيل دائرة من الفقر والتعلق بالجهات الخارجية، وفي النهاية التهجير.

تعرضت الحيوانات للعديد من الهجمات والاعتداءات. ذات مرة هاجموا القطيع وقتلوا عدة خراف. في مرة أخرى، سمّموا الماء الذي تشرب منه مواشينا. هذه الهجمات تسبب لنا خسائر كبيرة وتقوّض رزقنا.

سليمان مليحات، المعرجات الشرقية

تراجعت الإنتاجية الزراعية بشكل كبير. اعتدنا أن نزرع ونحصد بانتظام، أما الآن بسبب شحّ الأراضي والمياه، الإنتاج منخفض والجودة أدنى. أثر هذا الأمر على دخلنا وقدرتنا على توفير الغذاء لعائلاتنا ومواشينا.

نايف الكعابنة، عين سامية

الوصول إلى الخدمات الصحية

يعاني الفلسطينيون في الضفة الغربية من محدودية توّفر المختصين بمجال الصحة، الأدوية والمعدات الطبية. وفي مناطق C منالية الخدمات الصحية منخفضة أكثر. لا يوجد مستشفى أو مركز صحي فلسطيني ثابت، مما يجبر السكان على التوّجه إلى الخدمات الصحية الموجودة في مناطق A وB. بالإضافة إلى مسافة السفر، قد تُطيل الحواجز العسكرية وقت الوصول إلى المراكز الصحية بشكل كبير، كما أن بعض الطرق المؤدية إلى هذه الخدمات غير آمنة بسبب عنف المستوطنين. كل هذا يزيد من صعوبة الوصول لتلقي الرعاية الطبية في الأزمنة العادية وحالات الطوارئ.

تجدر الإشارة إلى أنه في نفس المنطقة، يحظى المستوطنون الإسرائيليون بمنالية فورية وكاملة للمراكز الطبية والخدمات الصحية المتقدمة والحديثة. يزيد هذا الوضع من شدّة الفصل المنهجيّ والتمييز المؤسساتي الواضح بين المجموعات السكانية الإسرائيلية والفلسطينية، بشكل يُعمق الفصل العنصري في الصحة مما يتعارض مع الحق العام في الصحة.

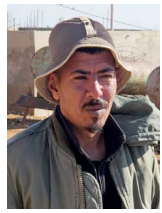
عماد الكعابنة

التحديات كثيرة. أولها نقص المياه والبُعد عن المستشفيات والمدارس. يعاني الأولاد في التعليم، وأحيانًا لا يتلقى المرضى العلاج اللائق. تتزايد المشاكل على وقع هجمات واعتداءات المستوطنين علينا وعلى ممتلكاتنا باستمرار. تتطلب الصحراء ذاتها الصبر والجهد الكبير، ومع نقص وشحّ الموارد نصبح أكثر عرضة لتحديات الصحة والحياة.

عماد الكعابنة، المعرجات

يتضح من الدراسة أن منالية أبناء المجتمعات الرعوية الفلسطينية للأدوية وخدمات الإسعاف الأوليّ كانت أفضل قبل التهجير، كذلك التنظيم المجتمعي والاستعداد لحالات الطوارئ. مفهوم أن الوصول غير المنتظم إلى الخدمات الصحية وتأخير أو المماطلة في تلقي العلاج الطبي أو الوصول إلى الدواء من شأنه يؤول إلى تدهور صحة السكان. يضر هذا الوضع بالذات بأولئك الذين يحتاجون الإسعافات الأولية الطارئة - المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة، الأطفال والنساء الحوامل. في المساكن الجديدة، التي تم اختيارها على عجل عقب التهجير القسري، تجعل الطرقات المتردية إمكانية الوصول إلى الخدمات الطبية أكثر صعوبة.

طريق الوصول إلينا صعب، الشتاء على الأبواب ومعه الأمطار وسيصبح الطريق شبه مستحيل. لا منالية للخدمات الطبية ولا مساعدة في الطوارئ. لا نتلقى أي مساعدة. لا حماية. نحن الحلقة الأضعف في المجتمع الفلسطيني.
محمد الكعابنة، عين سامية

الشتاء على الأبواب وسيصبح الوصول إلينا مستحيلًا. إذا كانت هناك حالة طبية أو حالة طوارئ أخرى، فسنكون في وضع رهيب.
سلمان الكعابنة، المعرجات

خلال عام 2024، قام موظفو العيادة المتنقلة لمنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان بست زيارات طبية لأبناء المجتمعات المُهجرّة، بما في ذلك زيارة عيادتان نسائيتان. شمل طاقم العيادة أطباء الأسرة، الأطفال والنساء، طبيبة نفسية وصيدلانية. استخدم الفريق معدات متنقلة متكيّفة مع الظروف الميدانية وعدم توفر الكهرباء، مثل جهاز أولتراساوند متنقل وسرير علاجيّ متنقل. هدفت الزيارات لتحديد الاحتياجات الطبية الفورية والمزمنة لأفراد المجتمع، تقديم المساعدة الطبية حيثما أمكن، توفير التدريب على المعرفة الطبية الأساسية والإسعافات الأولية. خلال هذه الزيارات، تم فحص أكثر من 200 رجل وامرأة وطفل، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة. يجب التأكيد على أن علاج العيادة المتنقلة لا يمكن ولا يزعم أنه يوفر حلًا طبيًا طويل الأجل، ولكنه يهدف إلى توفير استجابة أولية، بموارد محدودة، وتقديم إرشادات لمواصلة العلاج في إطار الخدمات الصحية المُمَأسسة.

نشاط العيادة المتنقلة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 (تصوير: أطباء من أجل حقوق الإنسان)

خلال الزيارات، اكتشف عدد من المشاكل الطبية في قطاع واسع من السكان، مثل أمراض الفم والأسنان، التهابات العينين، الحساسيات والربو. يميل الأطفال إلى المعاناة من الأمراض المعدية والالتهابات، والبالغين من الأمراض المزمنة كالسكري، أمراض القلب وفرط (ارتفاع) ضغط الدم، والتي لم تحظ بعلاج لائق إثر محدودية الوصول إلى الخدمات الطبية والأدوية. أكد العديد من المرضى في إفاداتهم أنهم لم يراجعوا طبيبًا طوال أشهر، فيما أشارت النساء الحوامل إلى أن بعضهن لم يقمن بالمراجعة خلال فترة الحمل بأكملها. تعكس هذه المشاكل عمق المسّ والضرر الصحي الناجم عن التهجير وانعدام منالية الخدمات الأساسية.

عواقب الصحة النفسية على صحة المجتمع

يؤثر الواقع العنيف الذي يعيشه الفلسطينيون بالضفة الغربية على رفاهيتهم النفسية – الاجتماعية وصحتهم النفسية. فور إنشاء بؤرة استيطانية إسرائيلية بجوار بلدة أو مجمع فلسطيني، فور اقتحام منزل أو تعرض أحد أفراد الأسرة للأذى أو لاعتداء أو خسارته لمكان ترزقه – يكف الفرد والمجتمع عن الشعور بالأمان. تعرض أبناء المجتمعات الرعوية الذين عاشوا في المنطقة الواقعة شرق طريق ألون للعنف، الذي أصبح روتينًا يوميًا وأدى إلى إجهاد وضيق مزمنين. سبب هذا الوضع الدائم الذي يكتنفه الشعور بالخوف وانعدام الأمن والأمان شتى العواقب والمصاعب النفسية، منها القلق، الاكتئاب، واضطرابات ما بعد الصدمة (PTSD).

ذكر السكان أنه قبل التهجير لم يكن بوسعهم تنفيذ أي نشاط عادي وطبيعي، كالخروج إلى العمل على سبيل المثال، الذهاب مشيًا إلى المدرسة، أو السفر نحو المستشفى، دون خوف وقلق. لم يكن بوسع الأولاد الخروج للعب خارج المنزل بمفردهم دون إشراف، ناهيك عن رعي القطيع بمفردهم. أي نشاط من هذا النوع كان شبه مستحيل نظرًا للمحيط العنيف. يُترجم الشعور الدائم بانعدام الأمن، المصاحب بالخوف، بالظلم والتمييز المنهجي، في بعض الأحيان، بالأوجاع والاعياءات بدنية والعبء العاطفي، نقص بالشهية ومشاكل بالنوم.

لقد خسرنا أمننا، ومن يفقد الأمن، يفقد سعادته، ويفقد راحة باله وسكينته. أقسم بالله، أحيانًا عندما تسوء الأمور أتوقف عن الأكل، حتى لو كنت جائعًا.
سليمان الكعابنة، عين سامية

نعيش في خوف دائم من الهجمات الوشيكة. أصبحت حياتنا مليئة بالقلق والخوف. لا يمكننا التخطيط للمستقبل أو أن نعيش حياة طبيعية. يخشى الأطفال الذهاب إلى المدرسة، وتخشى زوجتي مغادرة المنزل بمفردها. حتى أنشطتنا اليومية كرعي الماشية والزراعة، أصبحت محفوفة بالمخاطر.
محمد الكعابنة، وادي السيق

سليمان مليحات

عنف المستوطنين دمر حياتنا. لقد تسبب لنا هذا العنف في العيش في خوف دائم وخوف من مغادرة منازلنا. أصبح التوتر والقلق جزءًا من حياتنا اليومية. يعيش الأطفال في خوف وزوجتي قلقة باستمرار على سلامة الأسرة. نشعر بالقلق طوال الوقت وهذا يسبب الإجهاد النفسي والجسدي. يعيش الأطفال والنساء في رعب، ويشعر الشباب بالإحباط لأنهم غير قادرين على حماية أسرهم كما يجب.

سليمان مليحات، المعرجات الشرقية

تعزز الشعور بانعدام الأمن والأمان بسبب عدم اليقين حول المستقبل. قبل التهجير والنقل القسري كان هناك تخوّف من الهجمات المفاجئة، خسارة الممتلكات والتهجير. صادر التهجير من أفراد المجتمعات الرعوية القدرة على التحكم بمصيرهم وألقى ظلًا ثقيلًا من عدم اليقين إزاء المستقبل، بغياب إطار زمني مُحدد لانهاء هذه الحالة.

علاوة على ذلك، تعرضت بعض المجتمعات للهجوم من قبل المستوطنين حتى في موقع إقامتهم الجديد بينما دمرت الإدارة المدنية المخيمات التي انتقلوا إليها. مما استحدث وكرر الصدمة والشعور بعدم الأمان، وقوض القدرة على استعادة السيطرة على الحياة.

لقد غادر الجميع بالفعل لأنه من المستحيل العيش في مكان تتعرض فيه للتهديد باستمرار، يرعبون النساء والأطفال، ويسرقون ويعتدون عليك. في النهاية، تنكسر شوكتك وترحل. لا أعرف كم من الوقت سأبقى هنا.

يونس أبو عيد، عين سامية

لا نعرف إلى أين سنذهب في الشتاء. أينما ذهبت، ستجد مستوطنين يلاحقون ويطاردون الناس.

إبراهيم تيمين، المعرجات

بعد تهجيرنا من خربة جبعيت بحثنا عن مكان آمن وقررنا احتكار قطعة أرض في الطرف الغربي من قرية المُغير. بنينا لأنفسنا مسكنًا مؤقتًا حتى جاء إرهابيون يهود برفقة قوات الاحتلال وأحرقوا كل شيء. الضرر يتعدى محض ضرر مادي، إذ أن الضرر العاطفي لا يمكن تقديره ولا أعرف كيف لنا أن نتخطاه. لا أعرف كيف يمكن العيش في وضع يخلو من الأمل. لا يمكن توقع حياة طبيعية. أتجول في المجمع السكني الذي كان ينبض بالحياة في يوم ما، وها هو اليوم دمار مُطلق – هذا وضع لا يُطاق.

عمار أبو عليا، خربة جبعيت

الأضرار الناجمة عن الهجوم على المستوطنين في منزل عائلة أبو عليا في المُغير، نيسان/ أبريل 2024 (تصوير: ييش دين)

تعاظم الشعور بانعدام العدالة بمرّ السنين، على وقع التمييز المنهجي والمؤسساتي في مواجهة المستوطنين الإسرائيليين. نشاط القوات إنفاذ القانون الإسرائيلي المُلزمة بحماية المجتمعات الرعوية الفلسطينية، لكنها لم تفعل شيئا لمنع الهجمات واعتقال المجرمين والجناة، يعزز الشعور بالظلم والعجز.

كما أن التعاون بين الجيش والمستوطنين، العلاقة فيما بينهم وظهور مستوطنون عنيفين بزي عسكري، طمس الحدود بين المجرمين الجناة وأولئك الذين من المفترض أن يكونوا مؤتمنين على إنفاذ القانون. عززت هذه الحقائق إدراك المجتمعات الفلسطينية بأنه لا يوجد من يحميها، وعززت الشعور بانعدام الأمن والأمان، العجز والقلق.

المستوطن مرتبط بالجيش ويستخدمه لطردنا. قبل 20 يومًا ظهر بمرافقة الجنود عند الساعة 6 مساءً في منزلي، أجروا تفتيشًا عدائيًا فيه. بهذا الوضع الحالي نخشى الابتعاد عن المنطقة القريبة من المخيم.
محمد مليحات، المعرجات الشرقية

لا جدوى من تقديم الشكاوى لأن السلطات توّفر الدعم لسلوك المستوطنين على أمل أن نرحل من المنطقة.

طالق الكعابنة، المعرجات

محمد الكعابنة

لم تستجاب توجهاتنا للشرطة ومُديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية. الجميع يتعاون مع المستوطنين من أجل تهجيرنا من المنطقة. الجيش يأتي ويحمي المستوطنين. نشعر أننا منبوذون. لا حول ولا قوى.

محمد الكعابنة، عين سامية

تزداد الصعوبة العاطفية الناجمة عن التهجير في صفوف الأطفال. بالإضافة إلى تجربة الأحداث العنيفة نفسها، شعر الأولاد بعجز أهاليهم وعدم سيطرتهم على الوضع، مما زاد الأذى لاستقرار الأطفال النفسي. تقييد الوصول الى المؤسسات التعليمية وإجبارهم على تغيير البيئة التعليمية أو وقف الدراسة، أثقل كاهل الأطفال بصعوبات نفسية إضافية. وقد أبلغ الأهل عن أعراض مختلفة لدى أطفالهم مثل العزلة الاجتماعية، التبوّل اللاإرادي، مشاكل بالنوم، كوابيس، العصبية، نوبات البكاء والغضب، نوبات الهلع، والتعلّق المفرط بالأهل.

يعاني الأطفال بشكل كبير. يخافون من الخروج للعب أو الذهاب إلى المدرسة. تطاردهم الكوابيس ليلًا، ويعيشون في خوف دائم. ذات مرة كنا في المنزل، وفجأة جاءت إلينا مجموعة من المستوطنين وبدأت في رشقنا بالحجارة. كان الأطفال مرعوبين ولم يعرفوا كيف عليهم أن يتصرفوا. بدأوا بالبكاء والصراخ. ترك هذا الحدث أثرًا كبيرًا في نفوسهم وكانوا يخافون حتى من هرير الريح في الليل.

سليمان مليحات، المعرجات الشرقية

لا أمن ولا أمان. يعاني الأطفال من الكوابيس والأرق، يتبولون، واي ضجيج صغير يوقظهم. بيتي هو الأبعد وعلى أطراف المخيم وإذا شعرت بالخطر سأرحل.

سليمان الكعابنة، وادي السيق

تأثر التعليم بشكل كبير. المدارس بعيدة وأصبح الوصول إليها خطيرًا بسبب العنف المستمر. يعاني الأطفال من الخوف والقلق، وهذا يؤثر على قدرتهم على التركيز والتعلم.

عيد الكعابنة، المعرجات

الآن أعيش حالة من عدم الاستقرار. إذا كنت أرغب في إرسال أطفالي إلى المدرسة، فلا أعرف كيف أفعل ذلك، هل أرسلهم إلى هناك لشهر واحد، ثم بعد شهرين إلى مكان آخر، أين سأذهب، إلى أي مدرسة أنقلهم مرة تلو مرة؟
إبراهيم تيمين، المعرجات

الصف في المدرسة التي هدمها المستوطنون في وادي السيق، تشرين الأول/أكتوبر 2023 (تصوير: ساريت ميخائيلي، بتسيلم)

الحصانة المجتمعية

الحصانة المجتمعية هي قدرة مجموعة على تحمل الضيق والشدائد، التكيف معها، والتعافي منها والحفاظ على أداء وظيفي لائق، والهياكل الأساسية والهويات. في سياق صراع طويل الأمد، كالصراع القائم في الأراضي المحتلة، يتوسع مفهوم الحصانة ليشمل الحفاظ على الشبكات المجتمعية، الحفاظ على الهُوية الثقافية والمقاومة الجماعية للقمع المتواصل.

التوتر والاجهاد والقلق المزمنين بسبب التهديد المتواصل بالعنف، اعتداءات المستوطنين، والهجمات العسكرية، أصبح من سيم المجتمع الفلسطيني برمّته الذي يعيش تحت الاحتلال. في صفوف المجتمعات الرعوية الفلسطينية تُضاف إلى كل ما سبق ذكره المخاوف من هدم المنازل، التهجير القسري، وخسارة مصادر الرزق، مما يزيد تحديات الصحة النفسية ويوسع نطاقها لتشمل المجتمع برمته. كل ذلك يؤدي إلى تعطيل التماسك وإضعاف أنظمة الدعم المجتمعي التقليدية، الضرورية للحصانة المجتمعية.[89]

على الرغم من كافة الصعوبات، صمدت المجتمعات الرعوية الفلسطينية طوال عقود بمواجهة انعدام العدالة والقمع والظلم المنهجيين، من خلال المبادرات المجتمعية، الحفظ الثقافيّ، والشبكات الاجتماعية، مما عزز الشعور بالتضامن والتكافل وجعل تحقيق الأهداف الجماعية ممكنًا.

يلعب مفهوم الصمود، دورًا حاسمًا في حصانة هذه المجتمعات. يمثل الصمود أحد جوانب المقاومة الثقافية والنفسية للاحتلال، حيث يسعى الأفراد والمجتمعات للحفاظ على وجودهم، هُويّتهم وثقافتهم على أراضيهم رغم الصعوبات والشدائد المستمرة. هذا الشكل من الحصانة متجذر بعمق في النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع الفلسطيني ويستخدم كآلية للمواجهة وكشكل من أشكال المقاومة للنظام القمعي.[90]

ولكن، مهما كانت مناعة وحصانة المجتمع كبيرة، إذا لم تتوفر له ظروف الحد الأدنى للوجود والعيش، فسيجد نفسه بمواجه خطرًا كبيرًا وتهديدًا لأسلوب حياته.

فكرنا بالرحيل، ولكنه وطننا وبلد أجدادنا. من الصعب أن تترك كل شيء وترحل وتبدأ بعدها من جديد. نحن نحاول الصمود والبقاء هنا، على أمل أن تتحسن الأمور في المستقبل.

محمد الكعابنة، وادي السيق

يبدو المستقبل صعبًا، ولكننا نتمسك بالأمل. نأمل أن تتغير الظروف نحو الايجاب، وأن نتلقى الدعم المطلوب للحفاظ على حياتنا وتقاليدنا وعاداتنا. نحاول تعليم الأجيال التالية أهمية التمسك بالهُوية البدوية وننشادهم التحلي بالصمود والتكيّف مع التحديات. كما نأمل أن نتمكن في يوم ما من العيش بسلام وأن نستعيد حياتنا الطبيعية.

عيد الكعابنة، المعرجات

89 Salwa Massad, Umaiyeh Khammash and Rosalyn Shute, "Political violence and mental health of Bedouin children in the West Bank, Palestine: a cross-sectional .study", **Medicine, Conflict and .Survival**, volume 33 (3), 2017: 188-206.

90 Rita Giacaman, "Reflections on the meaning of 'resilience' in the Palestinian context", **Journal of Public Health**, volume 42 (3), 2020: 369-400.

يزعزع الشعور بانعدام الأمن والأمان الذي يتملك أبناء المجتمعات الرعوية الفلسطينية التماسك المُجتمعي، الحيوي للحصانة والحصانة النفسية الشخصية والمجتمعية. علاوة على ذلك، فإن الطرد من الأراضي والتهجير ونزعهم عن أساليب الحياة التقليدية أبعد أفراد المجتمعات بالفعل بعضهم البعض، مما قوّض شبكات الدعم التقليدية، أدى إلى تصاعد وتفاقم الانقسام المجتمعي. أدى التأثير التراكمي للتباعد إلى الحد من قدرة التنظيم المجتمعي، مما يجعل من الصعب على أفراد المجتمع الاستعداد لحالات الطوارئ والعمل الجماعي بدعم متبادل. طالما لا يشهد الوضع أي تغيير، ستكون للبُعد الفعلي بين أفراد المجتمع عواقب طويلة الأجل على جودة حياتهم ومدى تعلقهم بالعوامل الخارجية، وقد تؤدي في النهاية إلى تفكك المجتمع.

يشير تحليل المقابلات بشكل واضح إلى تجربة اضطراب كبير تصل حد انهيار الحياة المجتمعية للرعاة الفلسطينيين، عقب التهجير والنقل القسري. إنعكس ذلك بشكل ملموس في هجر المنازل، هدم المدارس، تفكك العائلات وانعدام التواصل، لكن الخسارة المحسوسة انعكست أيضًا بجوانب ثقافية وعاطفية.

تضررت قدرة أبناء المجتمع على حماية ومرافقة ومساندة بعضهم بعضًا، تفكك نسيج الحياة المجتمعية المشتركة، وتلاشى الشعور بالوحدة والانتماء المُجتمعي الذي شكل شبكة دعم وأمان. كل هذه الأمور تعكس فقدان الهُويّة الجماعية، العادات والتقاليد، والهياكل المُجتمعية الداعمية الضرورية جدًا لحصانة المجتمع.

تسبب العنف المستمر بانهيار حياتنا المجتمعية. كنا نتجمع في مناسبات والعطل، والآن صار الكل يخشى الخروج من المنزل. نعيش في عزلة ونخاف أكثر من أي وقت مضى.

محمود الكعابنة، عين سامية

تأثر الشباب بشكل كبير. لقد حلموا بالمستقبل وخططوا لحياتهم، ولكنهم صاروا يشعرون بالإحباط والقلق. يفكر بعضهم في الرحيل والبحث عن حياة أفضل، وهو أمر محزن لأنهم يفقدون الصلة بجذورهم وعاداتهم.

سليمان مليحات، المعرجات الشرقية

لقد تأثر التضامن والتعاطف بيننا إلى حدٍ كبير. كنا نعيش كمجتمع مؤحد، نساعد أحدنا الآخر في الصعاب، ونحتفل سويًا بالأفراح. الآن الكل يعيش في حالة من الخوف والقلق، والعزلة فيما بيننا زادت واشتدت.

محمد الكعابنة، وادي السيق

تُضاف إلى كل هذه الضوائق والشدائد صعوبة التكيّف مع المنطقة الجديدة التي استقرت فيها المجتمعات الرعوية بعد التهجير. رحل العديد من منازلهم على عجر تحت طائلة تهديد المستوطنين، وغالبًا ما اضطروا لأن يتركوا خلفهم المعدات والممتلكات. انتقلوا إلى مساكن مؤقتة ومرتجلة، ولا يزال عدم اليقين إزاء أمنهم وأمانهم ومستقبلهم يخيم عليهم.

يؤدي تهجير المجتمعات الرعوية الفلسطينية، التي سبق وذاق أفرادها مرارة اللجوء والتهجير عندما هجّرتهم إسرائيل في السابق مرات عدة، إلى مزيد من تعميق الصدمة الجماعية المتواصلة ويعزز الشعور بالسلب والنهب، التهجير، فقدان البيت، الأرض، والمجتمع.

نشاط العيادة المتنقلة، كانون الثاني/ يناير 2025 (تصوير: أطباء من أجل حقوق الإنسان)

***

يخلص التحليل الشامل للدراسة المعروض في هذا الفصل إلى استنتاج مفاده أن سياسات إسرائيل وعنف المستوطنين أذيا وأضرّا بشدة في صحة الفرد وقدرة المجتمعات الرعوية الفلسطينية على الصمود. أدت الأحداث الموصوفة في التقرير إلى التهجير، فقدان الأرض، المنزل، الممتلكات، والرزق، ونتيجة كل هذا – هشاشة نفسية ومجتمعية مدمرة.

أولاً وقبل كل شيء تضرر أمن الرعاة الفلسطينيين الجسدي والنفسي. مشاعر الخوف والعجز الدائمة أدت إلى قلق مستمر وإجهاد وضغط نفسي كبير، مما أعاق الأداء اليومي لأفراد المجتمع وخلّف أذى نفسي عميق. الضائقة الاقتصادية الشديدة، شبح الهدم الدائم، والتهديد الحتمي بالتهجير، زادوا من الشعور بعدم اليقين وأضروا بالاستقرار النفسي، مما قوّض تماسك المجتمعات ومرونتها.

نقل الإقامة القسريّ نتيجة التهجير أدى لتآكل الشبكات المجتمعية، غيّر طرق الحياة، خلق آثارًا نفسية طويلة الأجل، وأضرّ بشدّة بالهياكل المجتمعية التقليدية الهُويّة الجماعية.

تأثر الأطفال بشكل خاص من العنف والتهجير. وأضيف المسّ بمنالية المؤسسات التعليمية والصحية، انعدام الشعور بالأمان في البيت، انعدام الاستقرار والروتين إلى تجربة فقدان البالغين للسيطرة، مما زعزع وقوّض حالة الأطفال النفسية الحساسة أكثر وألحق بهم الأذى.

أدى ضغط العيش تحت تهديد مستمر، صدمة التهجير والحزن والألم على محو الثقافة والتقاليد والعادات، إلى شعور بالانسلاخ عن الواقع، اليأس وانعدام الأمل، إضافة الى فقدان النسيج المجتمعي وحصانة المجتمع التي لطالما اعتمدت على التوازن بين الموارد الطبيعية واحتياجات الانسان.

تُحدد العوامل المجتمعية والجسدية صحة الأفراد والمجتمعات إلى حدٍ كبير. تهجير إسرائيل للفلسطينيين من أراضيهم بالقوة، مرفقًا بالعنف المنهجي المؤسساتي وعنف المستوطنين، دمّر التجمعات والمجتمعات، فرض عليهم ظروفًا لا تُحتمل وأسلوب حياة جديد مناقض لرغبتهم، وخلّف ندوبًا غير قابلة للعلاج في الوعي الجماعيّ لهذه المجتمعات.

مجمع عين سامية بعد التهجير، أيار/ مايو 2023 (تصوير: أورين زيف، أكتيفستيلز)

الجوانب القانونية

كان رحيل المجتمعات الرعوية الفلسطينية عن منازلها وطرق عيشها نتيجة مباشرة للعنف المنهجي المنبثق عن بؤر المزارع الاستيطانية التي أقامها المستوطنون، والسياسة الإسرائيلية التي استكملتها. تهجير هذه المجتمعات من الموقع الذي عاشت فيه وكسبت رزقها طوال عقود هو أمر محظور بموجب القانون الدولي العام الذي يحدد واجبات وحقوق الدول، ويثير شبهات فعلية باقتراف المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية لجرائم حرب، وحتى جرائم ضد الإنسانية. يستعرض هذا الفصل تحليلًا قانونيًا يعاين مدى تورط دولة إسرائيل في ارتكاب هذه الجرائم والعواقب المترتبة عنها.

النقل القسري والاضطهاد

يتم تعريف النقل القسري للسكان (forcible transfer of population) في القانون الدولي على أنه نقل قسري لأشخاص من الموقع الذي يتواجدون فيه إلى منطقة أخرى داخل أراضي ذلك البلد (على عكس "الترحيل" deportation، والذي يتم تعريفه على أنه تهجير قسري خارج حدود الدولة). يمكن أن تشمل التدابير القسرية التي يتم من خلالها تهجير السكان العنف الجسدي، التهديد باستخدام القوة، القمع من خلال الاعتقالات، الضغط النفسي، والمسّ بالممتلكات والأملاك وغير ذلك.[91]

تحظر معاهدة جنيف الرابعة النقل القسري للسكان، من أجل منع "الهندسة الديموغرافية" لمنطقة تخضع للاحتلال. وتعتبر هذه القاعدة "حظرًا عرفيًا"، أي ملزمًا لجميع البلدان حتى لو لم تكن موقعة على الاتفاقية. هناك استثناء محدود، يُتيح النقل المؤقت فقط للسكان لأجل ضمان أمنهم أو لأسباب عسكرية، شريطة تلبية جميع احتياجات السكان المنقولين. يُعرّف ارتكاب النقل القسري بأنه "انتهاك خطير" لمعاهدة جنيف، وبالتالي فهو جريمة حرب تُلزم الدول الأطراف في المعاهدة التحقيق مع مرتكبيها ومقاضاتهم.[92]

وفقًا لأحكام القانون الدولي، يعتبر الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال لعسكري والإسرائيليون "مدنيين محميين". يعتبر النقل القسري "للمدني المحمي" الذي يتم في إطار نزاع دوليّ مُسلّح جريمة حرب. عندما يجري النقل القسري في إطار هجوم واسع أو منهجي ضد السكان المدنيين، من المُحتمل أن يشكل جريمة ضد الإنسانية حتى. في كلتا الحالتين، تملك المحكمة الجنائية الدولية صلاحية التحقيق مع المشتبهين في ارتكاب هذه الجرائم ومقاضاتهم.[93]

يتم تعريف جريمة الاضطهاد (persecution) في القانون الدولي على أنها الحرمان الشديد والمتعمد من حقوق الإنسان الأساسية بسبب الانتماء الجماعي، يتميّز على أساس يشتبه بأنه التمييز على خلفية قومية، عرقية،

91 International Criminal Court, Elements of Crimes (2013), footnote 12; ICJ Advisory Opinion (2024), par. 147.
92 مُعاهدة جنيف الرابعة (1949)، المادة 49، 147 ؛ البروتوكول الإضافي الأول لمعاهدات جنيف (1949)، المادة 85.
93 مُعاهدة روما (1998)، المادة 7، 8.

دينية، الجندر، وغير ذلك. إذا كان حرمان مجموعة من الناس من الحقوق جزءًا من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد سكان مدنيين، فإن الاضطهاد يشكل جريمة ضد الإنسانية ويخضع مرتكبوه لسلطة التحقيق ومقاضاة المحكمة الجنائية الدولية.[94]

الاضطهاد هو وسيلة قوية للإكراه والإخضاع للسيطرة، وهو أحد الأسباب الرئيسية لتهجير الناس من ديارهم، من بيئتهم المعيشية وحتى من وطنهم.[95] ليس من وليد الصدفة أن يرتبط الاضطهاد بجرائم أخرى مثل التهجير والطرد، بل ويستخدم، في جملة أمور، كأداة لتنفيذ التطهير العرقي.

جرائم النقل القسري والاضطهاد في الضفة الغربية

في المنطقة المدروسة في إطار هذا المشروع، تم تهجير سبع مجتمعات رعوية فلسطينية من ديارها خلال السنوات 2022-2023. كما هو مفصل على نطاق واسع في التقرير، رحيل أبناء هذه المجتمعات عن أراضيها بعد عقود لم يتم طواعية، بل في أعقاب عنف المستوطنين والجنود وبسبب سياسات وإجراءات الحكومة الإسرائيلية. أذى مستوطنو بؤر المزارع الاستيطانية وأفراد قوات الأمن الإسرائيلية جسديًا وعقليًا سكان التجمعات الرعوية الفلسطينية، متسببين بتدهور صحتهم وقوّضوا وصولهم إلى الخدمات الصحية، كما وألحقوا أضرارًا جسيمة بديارهم ومنازلهم وممتلكاتهم، قلّصوا حركتهم وحقهم في التنقل على نطاق واسع، حرموهم من الحق في كسب العيش والترزّق والحق في التعليم، وقيدوا مناليتهم لتوفير الاحتياجات الأساسية الضرورية كالمأكل والمشرب والكهرباء.

كل هذا يشكل حرمانًا للحقوق الأساسية وقد وُجه ضد أشخاصٍ لمجرد كونهم فلسطينيون، وتحقق فعليًا على أراضي الضفة الغربية، بالذات في المناطق التي سعى المستوطنون الإسرائيليون من بؤر المزارع الاستيطانية للاستيلاء عليها. ترتقي هذه الأفعال إلى مستوى جريمة النقل القسري - كجريمة حرب وكجريمة ضد الإنسانية - وجريمة الاضطهاد. علاوة على ذلك، فإن خطورة الأحداث الموصوفة في التقرير تتجاوز خطورة الفعل الفردي نفسه، حيث تم تنفيذها في إطار هجمات واعتداءات منهجية واسعة النطاق.

نفذ مدنيون إسرائيليون جزءًا كبيرًا من العنف والتدابير القسرية المُمارسة بشكل مباشر وغير مباشر ضد المجتمعات الرعوية الفلسطينية، لا سيما من بؤر المزارع الاستيطانية. ومع ذلك، فإن الدعم الحكومي المُعتبر لإنشاء وتوسيع بؤر المزارع الاستيطانية، مشاركة المسؤولين الحكوميين في العديد من الأحداث الموصوفة في التقرير، فضلًا عن عدم أخذ السلطات الإسرائيلية دور فاعل في إنفاذ القانون، يتطلب اعتبار العنف والمُمارسات التي أدت إلى تهجير المجتمعات الفلسطينية تدابير قسرية حكومية، أو على الأقل منهجية، على المستوى القانوني.

94 المرجع نفسه، المادة 7.

95 Françoise Bouchet-Saulnier, **The practical guide to humanitarian law** (Maryland: Rowman & Littlefield, 2007), p. 315.

تنطبق مسؤولية الدولة للجرائم المرتكبة ضد السكان المدنيين في الأراضي الخاضعة لاحتلالها على عدد من المستويات. أولًا، عدم التعدي على حقوق السكان الخاضعين لسيطرتها، والامتناع عن خلق الظروف التي من شأنها أن تؤدي إلى مثل هذا التعدي هما الواجب الأساسي للدولة. ثانيًا، من واجبها حماية السكان وحقوقهم من التعرض للأذى من قبل أشخاص وهيئات أخرى. يتطلب هذا الواجب نشاطًا وقائيًا من جهة إلى جانب أنشطة إنفاذ القانون بشكل فعليّ، كالتحقيق، المقاضاة، والعقاب.[96]

إتخذت دولة إسرائيل مجموعة متنوّعة من الممارسات، بعضها يشكل انتهاكات مستقلة للقانون، والتي شكلت أيضًا تدابير قسرية. كما وصفنا بالتقرير، فإن سياسة التخطيط والبناء الإسرائيلية في الأراضي المحتلة هي سياسة تمييزية منظمة ومتعمدة، مما يخلق واقعًا مختلفًا ومنفصلًا للسكان الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين. تُدعم هذه السياسة بقاعدة قانونية، نفذت ضد السكان الفلسطينيين عمليات هدم منازل بشكل روتيني، امتنعت عن تنظيم البنية التحتية الأساسية، رفضت بشكل منهجي طلبات لرخص وتصاريح البناء، فرضت قيودًا على الحركة ومنعت الوصول إلى المراعي.

علاوة على ذلك، غالبًا ما اجتمعت أفعال الدولة وأفعال المواطنين الإسرائيليين، بما في ذلك أحداث عنف مباشر اقترفتها قوات الأمن، مصاحبة بعنف المستوطنين. بالإضافة إلى ذلك، منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، جندت الدولة العديد من المستوطنين للخدمة العسكرية الاحتياطية، جهّزتهم بالسلاح والعتاد ونصبتهم في رحاب الأراضي المُحتلة. في كثير من الحالات، شارك المستوطنون ذاتهم مرتدين الزي العسكري بمهاجمة المجتمعات الفلسطينية فعليًا، وأحيانًا برفقة جنود إضافيين. هذه الأفعال، التي نفذها جنود ورجال الشرطة ومستوطنون مجندون، هي أفعال هيئات حكومية وبالتالي فإن دولة اسرائيل مسؤولة عنها مباشرة. خلق الأثر التراكمي لكل أفعال الدولة ووكلاؤها بيئة معادية للسكان الفلسطينيين لا تُتيح لهم أن يهنأوا بحياة لائقة، بحيث تُركوا دون خيار عدا عن التهجير.

هذا ما حددته أيضًا محكمة العدل الدولية في لاهاي، برأيها القانوني الاستشاري تموز/ يوليو 2024:

> تعتقد المحكمة أن سياسات وممارسات إسرائيل [...] بما في ذلك الإخلاء القسري، هدم المنازل على نطاق واسع، والقيود المفروضة على الإقامة والحركة، لا تترك في كثير من الأحيان للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة C أي خيار سوى الرحيل عن منطقة سكناهم. طبيعة الأفعال الإسرائيلية، بما في ذلك حقيقة أن إسرائيل غالبًا ما تصادر الأراضي بعد تدمير الممتلكات الفلسطينية لأجل إعادة تخصيصها للمستوطنات الإسرائيلية، تشير إلى أن خطواتها ليست ذات طابع مؤقت وبالتالي لا يمكن اعتبارها عمليات إخلاء مسموحة. ترى المحكمة أن سياسات إسرائيل وممارساتها تتعارض مع حظر النقل القسري للسكان المحميين بموجب الفقرة الأولى من المادة 49 من مُعاهدة جنيف الرابعة.[97]

96 لتفاصيل أوفى، انظر: ييش دين، "فشل تطبيق القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية" (أيار/ مايو 2015).
97 ICJ Advisory Opinion (2024), par. 147.

بالإضافة إلى ذلك، انتهكت إسرائيل واجبها في حماية السكان الفلسطينيين من الأذى وحماية حقوقهم. تقصيرها الواضح فيما يتعلق بواجبها في إنفاذ القانون بعد الفعل - تم فتح عدد قليل جدًا من التحقيقات الجنائية في أعقاب أحداث الاعتداء على السكان الفلسطينيين، كما لم تتم ملاحقة الغالبية العظمى من المعتدين الجُناة. أقرت محكمة العدل الدولية بذلك أيضًا:

> تعتقد المحكمة أن عنف المستوطنين الموّجه ضد الفلسطينيين، وفشل إسرائيل في منعه أو معاقبته بشكل فعّال واستخدامها المفرط للقوة ضد الفلسطينيين يساهم في خلق بيئة قسرية مضطهدة للفلسطينيين والحفاظ عليها.[98]

تفرض أحكام مسؤولية الدولة عن المظالم الدولية على الدولة مسؤولية لانتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها هيئات خاصة، إذا كانت الدولة ضليعة فعليًا بالانتهاك أو قادرة على منعه، أو بسبب سلوك الدولة في الفعل أو التقصير والاهمال، قبل أو بعد ارتكاب الجريمة.[99] بموجب التفصيل المذكور أعلاه، أخلت إسرائيل بالتزاماتها حسب القانون الدولي في جميع هذه الأصعدة.

يقود تحليل الأحداث المفصلة في هذا التقرير إلى استنتاج قانوني مفاده أنه لا بد من نسب العنف والتدابير الأخرى الموصوفة هنا إلى دولة إسرائيل أيضًا. وعليه، تتحمل إسرائيل المسؤولية عن جرائم النقل القسري والاضطهاد التي يرتكبها وكلاؤها ومواطنوها بحق المجتمعات الرعوية الفلسطينية في الضفة الغربية، بدعمها وتحت سيطرتها.

النقل القسري لمجتمع عين سامية، أيار/ مايو 2023 (تصوير: أورين زيف، أكتيفستيلز)

98 Ibid. par. 154.
99 United Nations, Draft articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts (2001).

التطهير العرقي

يفي العنف والتدابير القسرية الأخرى المنتهجة ضد المجتمعات الفلسطينية في محيط بؤر المزارع الاستيطانية بالضفة الغربية، بتعريف جرائم النقل القسري والاضطهاد. لم تُرتكب هذه الجرائم في فراغ، وكونها جزءًا من هجمة واسعة النطاق ومنهجية تجعل كل واحدة من الهجمات أكثر خطورة مقارنة بأخذها كل على حدة. عندما يُضاف للأفعال أيضًا السياق الذي يدل على نيّة، تتعزز الشبهة بأن القوة المُحركة وراء تنفيذ هذه الجرائم هي رغبة بـ"مسح" وجود الفلسطينيين من الحيّز. وبعبارة أخرى، سياسة تطهير عرقي.

استخدام المصطلح في الخطاب العام

أصبح مصطلح التطهير العرقي شائع الاستخدام في أوائل التسعينيات، كجزء من محاولة لوصف سلسلة الجرائم المرتكبة في الحرب الأهلية بما كان يعرف كيوغوسلافيا. في الخطاب غير القانوني، يمكن العثور على تعريفات مختلفة ذات خصائص مشتركة لمفهوم التطهير العرقي: أفعال إجرامية من مجموعة واحدة ضد أعضاء مجموعة أخرى، بين مجموعات متباينة تميّز عن بعضها البعض على أساس إثني أو عرقي، والتي غالبًا ما تشمل انتهاج العنف، في محاولة لطرد جميع الأفراد المنتمين للمجموعة الأخرى من منطقة مُحددة.[100]

لا توجد حاليًا معاهدة، اتفاقية أو دستور لمحكمة جنائية دولية تشمل التطهير العرقي كجريمة في حد ذاته، لكن مفهوم التطهير العرقي يشق طريقه إلى القانون الجنائي الدولي. منذ الحرب فيما كان يعرف بيوغوسلافيا تجري عملية تعريف لهذا المفهوم ومنحه مكانة قانونية، وفي بعض الوثائق الدولية تم ذكره بالفعل كفئة من فئات الجريمة الدولية.

التطهير العرقي هو في الواقع حالة خاصة لجريمة النقل القسري، جريمة التهجير، أو جرائم قتل مختلفة (القتل كجريمة حرب، الإبادة كجريمة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية)، عند تنفيذها بهدف إبعاد أو القضاء على أشخاص ينتمون لمجموعة عرقية محددة في منطقة معينة.

التطهير العرقي في القانون الدولي

في أعقاب تقارير عن ارتكاب جرائم في الأراضي اليوغوسلافية، قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام 1992 تشكيل لجنة خبراء للنظر في انتهاكات القانون الدولي. عرّف تقرير اللجنة المرحلي مفهوم التطهير العرقي بأنه "تحويل منطقة إلى متجانسة عرقيًا، باستخدام القوة أو الردع بهدف طرد الأشخاص المنتمين إلى مجموعات معيّنة من المنطقة". أكدت لجنة الخبراء أن أساليب اكراه متنوّعة وغير مباشرة قد تُستخدم "لتطهير" منطقة عرقيًا، كما حُدد أيضًا في تعريف "القسري" في جرائم التهجير والنقل القسري. وبالتالي فإن استخدام التخويف،

100 George J. Andreopoulos, "Ethnic Cleansing", Encyclopedia Britannica; Cambridge Dictionary, "Ethnic Cleansing"; Merriam-Webster Dictionary, "Ethnic Cleansing".

الاعتقالات التعسفية، التهديد بالقوة العسكرية، وتدمير الممتلكات مما يؤدي إلى رحيل مجموعة عرقية، يشكل تطهيرًا عرقيًا.[101]

على الرغم من عدم تعريف التطهير العرقي كجريمة في أي دستور لمحكمة جنائية دولية، ورد ذكره في قرارات محاكم جنائية دولية كمفهوم يصف السياق الجنائي لارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.[102]

تعترف دراسة للجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) للأحكام العرفية لقوانين الحرب بوجود حظر عرفي على أعمال التطهير العرقي، بموجب قاعدة تحظر عمليات التهجير (displacement). خلصت هذه الدراسة إلى أن "التطهير العرقي يهدف إلى تغيير المزيج الديموغرافي في منطقة معينة"، وأنه "بالإضافة إلى تهجير السكان المدنيين في المنطقة، يمكن أيضًا تحقيق هذا الهدف من خلال أعمال أخرى محظورة، كالاعتداء على المدنيين".[103]

تُفضّل الدراسة باقة من الأمثلة لممارسات دول التي تدل على اعتبار هذه القاعدة كقاعدة عرفية إلزامية، يتم في إطارها التطهير العرقي من خلال القتل أو التهجير وتدمير المنازل الموجهة إلى مجموعة يتم تمييزها على أساس العرق أو الدين، وبهدف خلق منطقة عرقية "نقية":

> التطهير العرقي – حينما يُقتل أو يُهجر أشخاص من أصل عرقي أو [ذوي] معتقدات دينية مُعيّنة من منازلهم، التي دُمرت [...] من المحتمل أن تكون [هذه الأفعال] جرائم حرب. بموجب الظروف، قد ترتقي هذه المُمارسات إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية.[104]

في حالة أخرى، حتى عندما أشار النص صراحة إلى أن التطهير العرقي لم يُحدد كجريمة مستقلة، تم التأكيد على أهمية اصطلاح الظاهرة وتحديد معالمها، لأنها تُتيح توضيح العلاقة بين الأحداث التي يزعم أنها غير مرتبطة ببعضها البعض، وبالتالي إسناد المسؤولية للمتهمين بانتهاك القانون.[105]

في أعقاب الأحداث الصعبة خلال التسعينيات في رواندا ويوغوسلافيا، أصبح من الواضح بشكل متزايد للمجتمع الدولي أنه يجب توضيح التزامات كل دولة ودولة والمجتمع الدولي بأسره في مواجهة الجرائم الجماعية الفظيعة (mass atrocity crimes). اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005 قرارًا يعتمد وثيقة التوافقات "World Summit Outcome 2005"، والتي كانت نتيجة اجتماع قمة بين قادة أكثر من 170 دولة. وحدد القرار، من بين أمور أخرى، أنه واجب على الدولة منع الفظائع وحماية المواطنين منها.[106]

---

101 United Nations, "Letter dated 9 February 1993 from the secretary-general addressed to the president of the security council", 10.2.1993.

102 The International Criminal Court (ICC), **The Prosecutor v. Omar Hassan Ahmad al Bashir ("Omar al Bashir")**, Case No. ICC-02/05-01/09, Pre-Trial Chamber I, 4.3.2009, par. 143.

103 International Committee of the Red Cross Database, Customary IHL, Rule 129., The Act of Displacement.

104 United Kingdom, **The joint service manual of the law of armed conflict** (2004), par. 15.14.2.

105 من تقرير أولي عن جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة قدمته الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 1992: "We have not identified 'ethnic cleansing' [...] as a separate category of violations. Nevertheless, the rubric of ethnic cleansing may unite events that appear unconnected and may therefore prove useful in identifying persons and institutions that may be responsible for violations of established international humanitarian law".

106 United Nations, "Resolution adopted by the General Assembly", par. 138-139, 16.9.2005.

من قرار الجمعية العامة هذا نشأ مبدأ "المسؤولية لحماية" (responsibility to protection – R2P). ينص هذا المبدأ على أن كل دولة من الدول تتحمل الواجب الخاص لحماية سكانها من الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، التطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، إضافة لحمايتهم من التحريض على هذه الجرائم. أي أنه يُشير إلى التطهير العرقي ويعرفه على أنه فئة منفصلة من الجرائم الدولية. تضع "المسؤولية لحماية" مسؤولية منع ارتكاب الفظائع على عاتق المجتمع الدولي بأسره أيضًا، وتنص على أنه لهذا الغرض، يجب على الدول أن تتصرف بالوسائل المتاحة لها وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، يشمل التحرك في مجلس الأمن، تطبيق العقوبات وحتى تفعيل القوة.[107]

بالتالي، فإن المفهوم القانوني الدولي الحالي - الذي لا يزال قيد التطوير – لمصطلح "التطهير العرقي" يعتبره ظاهرة إجرامية، يمكن أن تنطلي على مجموعة من الأفعال والأحداث ضد مجموعة مُعرّفة، كل منها جريمة دولية في حد ذاته، يشمل من بين أمور أخرى، التهجير والنقل القسري. يحدد الاصطلاح القانوني للظاهرة شدتها المفرطة كفعل إجرامي منهجي لدوافع تمييزية، يهدف إلى القضاء على وجود مجموعة مُحددة من منطقة معينة.

***

بناءً على الأسس القانونية المفصلة أعلاه، يطفو الاستنتاج الخطير في الضفة الغربية، مع التركيز على المناطق الواقعة شرق طريق ألون المتاخمة لبؤر المزارع الاستيطانية والتي اقتُلعت وهُجّرت منها المجتمعات الفلسطينية قسريًا، تُطبّق إسرائيل سياسة، أو أقله تُقوم بمُمارسة، التطهير العرقي.

أولاً، تُرتكب جريمة حرب تتمثل في النقل القسري في هذه المنطقة. وفي الآن ذاته، تُرتكب جريمة ضد الإنسانية من نوع الاضطهاد، والتي تتجاوز كونها جريمة مستقلة إذ أنها تُستخدم أيضًا كوسيلة للإكراه، وهي إحدى أدوات الضغط التي تسبب تهجير السكان قسريًا. حصة الأسد من الأفعال التي تشكل هذه الجرائم ينفذها المواطنون الإسرائيليون مباشرة، بعضها ترتكبه سلطات الدولة وقوات الأمن الإسرائيلية بشكل مباشر أو غير مباشر، وجميع الأفعال تتم في ضوء سلوك الدولة وتحت مظلة مسؤوليتها القانونية.

للتطهير العرقي في الضفة الغربية، وتحديدًا في المنطقة التي يتناولها هذا المشروع، ثلاثة أذرع رئيسية: تدابير الإكراه التي تنعكس بأعمال عنف المستوطنين وقوى الأمن؛ تدابير الإكراه النظامية الحكومية التي تنعكس في سلب الظروف والحقوق المطلوبة للحياة السليمة؛ وغياب حماية الدولة. خلقت تدابير الاكراه المذكورة بيئة غير قابلة للحياة لمجتمعات الرعاة الفلسطينيين، التي دفعت بشكل حتمي لتهجيرهم.

والخلاصة هي أن دولة إسرائيل تتحمل المسؤولية عن جرائم النقل القسري والاضطهاد إن كانت تنفذها بنفسها أو من خلال وكلائها، أو ينفذها مواطنوها بدعم منها. بالإضافة إلى ذلك، تتحمل إسرائيل مسؤولية تصميم، نقل، وتطبيق سياسة تطهير عرقي، وإن كان على الأقل محدودًا، في الضفة الغربية.

107 The Global Centre for the Responsibility to Protect website.

مجمع وادي السيق بعد التهجير، تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (تصوير: ساريت ميخائيلي، بتسيلم)

تلخيص

تتناول الدراسة "مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون" الأحداث التي أدت إلى التهجير القسري لمئات العائلات الفلسطينية من ديارها. في أعقاب سياسة إسرائيل وبسبب عنف المستوطنين، في غضون أقل من عامين، نحو 100 ألف دونم من الأراضي شرق طريق ألون أخليت بالكامل تقريبًا من السكان الفلسطينيين الذين عاشوا هناك لعقود.

لم يكن هذا رحيلًا طوعيًا، بل نقلًا قسريًا ناتجًا عن عدة عوامل مجتمعة: سنوات من القمع المؤسساتي، عنف جسدي يومي، إرهاب نفسي اقتحامي، وضرر اقتصادي شديد الخطورة. أجبرت كل هذه العوامل المجتمعات الرعوية الفلسطينية السبعة على الهجرة والرحيل عن الأراضي التي اعتبرتها بيتًا لها، وأثرت بشكل كبير على الواقع في الضفة الغربية.

يُعتبر إنشاء بؤر المزارع الاستيطانية ونهج المستوطنين الذين يعيشون فيها نهجًا منتظمًا، مصممًا لتحقيق الهدف المُعلن المتمثل في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. من خلال العنف المباشر والتهديدات، إلى جانب منع الوصول إلى المراعي والاستيلاء على الموارد الطبيعية، حرم المستوطنون السكان الفلسطينيين من الظروف اللازمة لعيش حياة معقولة. أدى تزايد وتكاثر بؤر المزارع الاستيطانية على مدى العامين الماضيين وما نتج عن ذلك من تكثيف للهجمات العنيفة، إلى خلق بيئة غير قابلة للعيش للمجتمعات الرعوية الفلسطينية وعمليًا هجّرها من أراضيها ومنازلها.

على الرغم من موقف الدولة الرسمي بأن معظم بؤر المزارع الاستيطانية غير قانونية، إلا أنه لما كانت البؤر الاستيطانية ستنشأ وتزدهر إن لم تكن إسرائيل ترغب بذلك. تموّل الحكومة بؤر المزارع الاستيطانية؛ ويمنحها المسؤولون المنتخبون الشرعية ويشرعنونها؛ يدعمها الجيش ويتعاون معها؛ تخصص لها الإدارة المدنية الأراضي وتبني البنى التحتية؛ وتتجاهل الشرطة النشاط الإجرامي المنبثق عنها. بهذا المنوال، يُتاح لإسرائيل أن تمسك العصا من كلا طرفيها فيما يتعلق ببؤر المزارع الاستيطانية: رسميًا فهي تتنصل من تصرفات ونهج المستوطنين بادعاء أن البؤر الاستيطانية غير شرعية، ومن الناحية العملية تدعمها وتستفيد من ثمار العنف ضد الفلسطينيين، مما يساعد على تحقيق الأهداف التي تريدها الدولة.

ينزع التعاون بين السلطات الإسرائيلية المسؤولة عن إنفاذ القانون والخارجين عن القانون، الأرضية للمبادئ الأساسية للحكم السليم، تاركًا المجتمعات الفلسطينية معرضة للعنف الخطير الموجه ضدها وعاجزة أمامه. النقل والتهجير القسري، الذي بدأ بتهجير عددًا من العائلات الفلسطينية عقب إنشاء بؤر المزارع الاستيطانية، أمسى بحلول العام 2023، بعد انطلاق الحرب في غزة بالذات، نوعًا من السياسة الإسرائيلية المنظمة. بموجب هذه السياسة، أجبرت مجتمعات فلسطينية بأكملها على الهجرة والرحيل عن منازلها بفعل المستوطنين والجنود.

تشير الدراسة الشاملة المُستعرضة في هذا التقرير إلى أن الإجراءات التي نفذها مواطنون إسرائيليون أذت بشدة وبشكل منهجي بصحة الفرد وقدرة المجتمعات الرعوية الفلسطينية على الصمود. تعرض السكان الفلسطينيين من مدة طويلة وبشكل مزمن للعنف المنهجي ومختلف أشكال القمع، سواء من قبل السلطات الإسرائيلية أو المستوطنين، أذى السكان الفلسطينيين جسديًا ونفسيًا. أدى العنف المتواصل إلى انخفاض مستوى الأمن الغذائي، خلق ظروف سكن قاسية، تآكل الحصانة النفسية وخلق مشاعر خطيرة ومطوّلة من انعدام الأمن والأمان، عدم اليقين والقلق. أدى انعدام الإحساس بالأمان في المنزل وانعدام الاستقرار والروتين الآمن إلى أذى متزايد على صحة السكان، في صفوف الأطفال بالذات.

أدى التهجير القسري للرعاة الفلسطينيين من منازلهم إلى مصادرة حقهم بالتحكم بمصيرهم، وإعاقة وصولهم إلى الخدمات الأساسية ومصادر الرزق. التهجير غيّر أساليب ونهج حياتهم التقليدي، أدى إلى انهيار الحياة المجتمعية وله آثار اجتماعية - اقتصادية ونفسية طويلة الأجل قوضت مجتمعة الحصانة المجتمعية. علاوة على ذلك، تعرضت العديد من المجتمعات للهجوم من قبل إسرائيليين حتى في المواقع التي هُجروا إليها، وبالتالي تكررت مشاعر انعدام الأمن والأمان الصادمة وقوضت القدرة على استعادة السيطرة على الحياة - وهو الوضع الذي لا يزال الرعاة الفلسطينيون يعاني منه إلى يومنا هذا.

تعرض الدراسة "مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون" صورة صعبة للعواقب القانونية المترتبة على دولة إسرائيل. تشكل تطلعات إسرائيل في الاستيطان والضم انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، وهي التي تكمن وراء الإجراءات الموصوفة هذا التقرير وتحركها. تنتهك إسرائيل باستمرار حقوق الإنسان الخاصة بالمجتمعات الرعوية الفلسطينية في الضفة الغربية، بما في ذلك الحق في الحياة والأمن الشخصي، الحق في الصحة، الحق في حرية الحركة والتنقل، الحق في الملكية والترزق، والحق بالكرامة.

تُثبت الدراسة أنه في الأراضي الواقعة شرق محور ألون تعرضت المجتمعات الرعوية الفلسطينية لتدابير قسرية بمفهومها القانوني، والتي انعكست بعنف المستوطنين وقوى الأمن، الحرمان من الظروف والحقوق اللازمة للحياة الطبيعية وانعدام حماية من الدولة. وبالتالي، ارتكبت دولة إسرائيل ضد هذه المجموعة السكانية جريمة حرب تتمثل في النقل القسري وجريمة الاضطهاد. علاوة على ذلك، فإن مشاركة الدولة العميقة، أنماط التحرك، منهجية أفعالهم وتكرارها في أماكن مختلفة، تقود إلى الاستنتاج القاسي بأنه في مناطق معينة من الضفة الغربية تُطبق إسرائيل سياسة التطهير العرقي بحق الفلسطينيين.

هذا المشروع هو دراسة حالة فاحصة تتناول منطقة محدودة فقط. ومع ذلك، فإن جريمة النقل القسري لا تقتصر على منطقة طريق ألون وحسب، كما تُطبق إسرائيل السياسة ذاتها في مناطق أخرى من الضفة الغربية. تشير الخطوات الاسرائيلية إلى أن الوجهة النهائية التي تطمح إليها هي إفراغ المنطقة C من الفلسطينيين وضم 60% من أراضي الضفة الغربية، خالية بالكامل من السكان الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل. علاوة على ذلك، في الأشهر الأخيرة بدأ المستوطنون أيضًا في الوصول إلى مناطق B وإنشاء بؤر مزارع استيطانية فيها، بموافقة وترحيب إسرائيل – إن كان بالدعم أو بالاحتفاظ بالصمت.

في تموز/ يوليو 2024، قضت محكمة العدل الدولية بأن استمرار الوجود الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأن الممارسات المختلفة التي تنتهجها إسرائيل تؤدي إلى تهجير الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة C. يجب أن تستخدم هذه المقولة كخطة عمل للمجتمع الدولي بمواجهة دولة إسرائيل. كانت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عدة دول على بؤر المزارع الاستيطانية وعلى النشطاء الرئيسيين فيها خطوة افتتاحية مهمة وقيمة، لكنها لم تضيق خطوات الحكومة والمستوطنين.

تدعو منظمة ييش دين ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان المجتمع الدولي إلى التصرف وفقًا للقانون الدولي بطريقة نشطة وفعالة تجاه إسرائيل، ومطالبتها الوفاء بمسؤوليتها القانونية لحماية السكان الخاضعين للاحتلال، مع التركيز على المجتمعات الرعوية. يتوجب على إسرائيل ضمان الحقوق الأساسية للسكان الفلسطينيين، ومنع استمرار النقل القسري، إزالة البؤر الاستيطانية العنيفة والسماح للمجتمعات الرعوية الفلسطينية بالعودة الآمنة إلى ديارهم.

عندما بدأ العمل على هذا المشروع، لم يكن بالإمكان التكهن بحجم الجرائم التي سيصفها والكارثة المتوقع أن تنهال على المجتمعات الرعوية الفلسطينية في مثل هذا الوقت القصير. تؤكد الاستنتاجات الخطيرة التي يخلص لها التقرير أن إسرائيل تدوس على حياة الانسان الفلسطيني وحقوق الإنسان الفلسطيني في الضفة الغربية. ترتكب إسرائيل جريمة حرب تتمثل في النقل القسري والتهجير وسياسة التطهير العرقي، من منطلق استراتيجية مدروسة تهدف إلى دفع الفلسطينيين إلى مناطق محدودة ومُقلصة، الاستيلاء على أراضيهم وضمها. هذه الأعمال غير قانونية وغير إنسانية.

"مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون"، عين سامية، أيار/ مايو 2023 (تصوير: ساريت ميخائيلي، بتسيلم)